الفصل الرابع

استراتيجية تطوير الأحزاب المصرية ما بعد ثورة ٢٥ يناير

تعد الأحزاب السياسية إحدى أدوات التنمية السياسية فى النظم السياسية فى العصر الحديث، فكما تعبر المصانع خاصة وسياسة التصنيع عامة عن مضمون التنمية الاقتصادية يعبر النظام الحزبى والأحزاب السياسية عن مضمون التنمية السياسية فى النظام السياسى .

وتكتسب دراسة الأحزاب السياسية نوعًا خاصًا من الأهمية؛ إذ أنه على الرغم من التطورات الحادثة فى عالم اليوم من وجود فواعل داخلية تنمو بشكل متسارع كمؤسسات المجتمع المدنى، وبعض تلك الفواعل اكتسب مركزًا مرموقًا على الصعيد الخارجى من خلال التحالفات عابرة القومية، إلا أن الأحزاب رغم مثالبها وشيخوختها وسط تلك الأبنية السياسية لا يوجد ما هو بديل عنها فى عملية التداول السلمى للسلطة، إضافة إلى وظائفها الأخرى فى المجتمع.

وبطبيعة الحال فإن الأحزاب السياسية فى النظم التعددية فى غالبية بلدان العالم النامى، ها وضعها الخاص من الدراسة، ففى عام 1976 نشأت التعددية الحزبية الثانية فى مصر تحمل حزمة من القوانين والممارسات التى ارتبطت بثقافة بيئية وإقليمية، جعلت منها إطارًا عامًا لا يحكم النظام الحزبى فى مصر فقط، بل النظام السياسى المصرى برمته، وقد تشابهت هذه الأوضاع مع عديد من النظم السياسية فى بلدان العالم الثالث فيما أصبح معروفًا فى الأدبيات باسم النظم التعددية المقيدة، وهو نمط من النظم يتسم بوجود نظام حزبى يتضمن حزبًا مهيمنًا أو مسيطرًا، يسيطر على الحكم لسنوات طويلة مع إمكانية نظرية لوصول الأحزاب السياسية الأخرى للحكم، الأمر الذى يجعل سيطرة هذا الحزب المهيمن تكاد تكون احتكارا للسلطة.

ولعل الأحزاب هى أكثر الأطراف حاجة إلى مراجعة النفس، وإلى تجديد نفسها، وإلى استخلاص الدروس التى تعينها على استنباط السياسات الجديدة الملائمة لتبعات المرحلة القادمة، كذلك فإن الناس أثبتوا أن لهم خياراتهم الخاصة التى لا تتوافق بالكامل مع الحكومة أو الحزب المهيمن، وهذا أمر طبيعى ويجب أن يؤخذ باعتباره بديهة سياسية لا خلاف عليها وليس العكس، وأنهم - أى الناس - بحاجة إلى من يحمل صوتهم الحر إلى المجلس النيابى ليعبر عن مطالبهم وطموحاتهم، دون مصادرة مسبقة أو تجاهل متعمد أو تزوير إرادتهم تحت أى داع أو مبرر .

من الحقائق المستقرة فى الأدبيات السياسية والدراسات الأكاديمية أن التطور الديمقراطى فى أى مجتمع لا يتحقق لمجرد اقتناع الفئات الحاكمة بجدوى وأهمية الديمقراطية للمجتمع، وإنما يحقق هذا التطور عندما تنضج علاقات القوى الطبقية والسياسية فى المجتمع إلى الحد الذى يفرض على الفئات الحاكمة إعادة النظر فى احتكارها للحكم، وتقدم الفئات الحاكمة التنازلات المطلوبة عندما تكتشف أن استمرار احتكارها

للحكم سوف يكلفها الكثير ويهدد مصالحها فى الصميم ، وعندما تكتشف أنها لا تستطيع أن تواصل الحكم الأوضاع نفسها إلا بتكلفة غالية قد تنتهى إلى الإطاحة بها.. فإنها عندئذ سوف تقبل مرغمة إعادة النظر فى أسس نظام الحكم وتقبل التداول السلمى للسلطة من خلال انتخابات دورية حرة وما يفرضه ذلك من الاعتراف بالتعددية الحزبية دون قيود وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب واستقلالية النقابات ومؤسسات المجتمع المدنى وحرية الصحافة وأجهزة الإعلام ..إلخ . تسرى هذه الحقيقة على مصر كما تسرى على غيرها من المجتمعات، وسوف يبقى الوضع على ما هو عليه حاليًا طالما بقيت الأحزاب والقوى السياسية عاجزة عن المواجهة الفعالة وتغيير علاقات القوى الطبيعية والسياسية إلى الحد الذى يمكنها من إجبار الفئات الحاكمة على الرضوخ لمطلب التغيير فى اتجاه توفير ضمانات وشروط الممارسة الديمقراطية فى مصر.

وإذا ما أردنا أن نقدم رؤية موضوعية حول تطوير الأحزاب السياسية المصرية وتحسين أدائها يمكن القول بأن هناك عددا من المحاور الرئيسية التى يتعين العمل من خلالها بأسلوب منظم وبتنسيق فعال وهذه المحاور هى :

- **المحور التشريعى** والذى يتلخص فى ضرورة تعديل القوانين المقيدة لحركة الأحزاب السياسية فى الشارع وأنشطتها الجماهيرية، بما يزيل الكثير من القيود غير الموضوعية التى تقيد من عملية إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة، وبحيث يشجع القانون القوى السياسية الجديدة والمجتمع على المبادرة بإقامة أحزابها السياسية المعبرة عن آرائها وأفكارها وتصوراتها بالنسبة لواقع ومستقبل العمل السياسى فى مصر، ويمكن أن تساهم القوى السياسية المختلفة بآرائها وأفكارها حول التعديل المطلوب فى هذا القانون، بحيث نصل إلى صياغة قانونية ملائمة لانتظام العمل الحزبى.
- **المحور الحزبى** ويتمثل فى قيام الأحزاب السياسية المصرية بإعادة بناء نفسها تنظيميًا ومؤسسيًا وفكريًا، وبما يتوافق مع الواقع الجديد، ويدخل فى هذا الإطار ضرورة أن تقوم الأحزاب بتطوير برامجها وأساليب عملها، بما يؤدى إلى زيادة قدرتها على العمل السياسى، وجذب عناصر جديدة من المجتمع للإسهام فى العمل الحزبى، وممارسة النشاط السياسى من خلال الأحزاب.
- **المحور البيروقراطى الحكومى** ويتمثل فى إزالة القيود البيروقراطية الحكومية على عمل الأحزاب السياسية، وإتاحة الفرصة لها للاتصال المباشر بالمواطنين سواء من خلال عقد مؤتمراتها السياسية أو من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، بحيث يمكنها عرض آرائها وأفكارها بصدد القضايا السياسية والقضايا العامة على الجماهير، ويدخل فى هذا الإطار ضرورة تخليص الحياة الحزبية من بعض الأحزاب الورقية القائمة، التى تضعف من مصداقية العمل الحزبى، وتسىء إليه من خلال تطبيق القانون على الأحزاب المخالفة.
- **المحور الفكرى** ويتمثل فى ضرورة قيام المفكرين والمثقفين بدورهم فى التعريف بقيم الممارسة الديمقراطية وأساليب العمل الحزبى فى نطاق النظم الديمقراطية وإسهام الكوادر العلمية السياسية فى

وضع أسس البناء المؤسسى للأحزاب ، وتنمية المهارات السياسية لأعضاء الأحزاب من خلال تنظيم الدورات التدريبية لهم.

وليس من شك فى أن نضج الأوضاع التنظيمية للأحزاب السياسية سوف يساعد كثيرا فى هذا الاتجاه، لأنه يوفر الأساس الضرورى لتصاعد قدرة الأحزاب السياسية على المواجهة الفعالة وخوض المعركة بكفاءة.

إن تجديد وإصلاح أى حزب ليس فقط مراجعة قوائم قياداته بعفوية أو وفق الظروف والمناسبات وعضويته، إنما يعنى عملية شاملة تمس مستويات متكاملة على النحو التالى:

المستوى الأول: تعميق الطابع المؤسسى للتنظيم الحزبى

الاهتمام باستكمال واستقرار البناء التنظيمى للحزب ابتداءً من المستوى المركزى إلى المستوى القاعدى ومتابعة أداء اللجان القيادية لهذه المستويات وإعادة بنائها إذا تعرضت للانهيار والتأكد من الالتزام باللائحة الداخلية للحزب فى إدارة العمل الحزبى وفق القواعد المتفق عليها لضمان قيام أوضاع ديمقراطية داخلية، والالتزام بالعمل وفق ما تقرره اللجان القيادية المنتخبة، وأن تصدر القرارات الموجهة للنشاط الحزبى من هذه اللجان وليس من خلال أشخاص قياديين مهما كانت مكانتهم الحزبية، وإقامة مؤسسات حزبية للأنشطة الحزبية الأساسية لضمان استمرار النشاط الحزبى بنفس الكفاءة بصرف النظر عن تغيير أشخاص القائمين بهذا النشاط مثل إنشاء صندوق لإدارة مالية الحزب من خلال مجلس إدارة وإنشاء مؤسسة للإعلام والنشر والطباعة، وإنشاء مدارس لإعداد القيادات . وهكذا.

ويرى جوزيف لابالومبارا أن الحزب «تنظيم سياسى هدفه الرئيسى أن يسيطر وحده أو بالائتلاف مع غيره على أداة الحكم التى تتولى وضع وتنفيذ السياسيات العامة»، والماركسيون يرون أن الحزب السياسى هو «الجزء الأكثر فعالية وتنظيمًا من طبقة ما، وأن وجود الأحزاب السياسية يرتبط بانقسام المجتمع إلى طبقات وعدم تجانس هذه الطبقات وبالاختلافات فى مصالح الطبقات والمجموعات المكونة لها، وأن الأحزاب السياسية من أهم الأدوات التى تستخدمها الطبقة أو إحدى فئاتها للنضال فى سبيل مصالحها الطبقية، ولا يمنع ذلك من وجود أحزاب تعكس مصالح ائتلاف طبقى بين أكثر من طبقة أو فئة اجتماعية.

وعلى الرغم من اختلاف المنظور الأيديولوجى فى النظر للحزب السياسى فإن هناك اتفاقا بين الباحثين السياسيين على ثلاثة عناصر أساسية هى ضرورة وجود شكل تنظيمى للحزب، وأن الوصول إلى السلطة هو هدفه الأساسى، وأن أهم الوظائف التى يقوم بها فى المجتمع لتحقيق هذا الهدف هى تجمع المصالح والتجنيد السياسى والمشاركة السياسية والتنشئة السياسية، وفى اعتقادنا أن التعريف البسيط والدقيق فى الوقت نفسه للحزب السياسى أنه «اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذى بناء تنظيمى على المستويين القومى والمحلى يعبر - فى جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولى ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو دونها».

١- التنظيم تحقيق لأهداف الحزب:

يتضح من هذا التعريف أن الحزب هو فى جوهره فكر يعبر عن مصالح طبقية محددة، وتنظيم يضم الأفراد المؤمنين بهذا الفكر، وحركة نشطة بين الجماهير تستهدف الوصول إلى سلطة الدولة لتحويل هذا الفكر إلى سياسات محددة، وقد قيل بحق إن التنظيم هو شكل التوسط بين الفكر والممارسة أى الحركة، فالتنظيم هو الأداة التى تحقق الهدف، وهو قبل ذلك الوعاء الذى يتقبل الفكرة ويستوعبها، وينقلها من المجال النظرى إلى واقع الحركة والفعل، وعندئذ تكون الدعاية مهما برعت مجرد أداة للتهيئة والمساندة، صحيح أن المعركة تدور أولا فى العقول ولكن الأهم هو ما يدور فى الواقع، هو تحويل الإقناع والاقتناع إلى عمل، وهذا هو دور الأداة التنظيمية.والشرط الجوهرى لتحول الحزب أى حزب إلى قوة سياسية وجماهيرية مؤثرة هو نجاحه فى امتلاك أداة تنظيمية فعالة تنقل أهدافه السياسية، فالتنظيم الحزبى هو فى الأساس الإطار الذى يتم من خلاله تعبئة عضوية الحزب فى حركة نضالية موحدة بين الجماهير، وما لم يكن هذا التنظيم الحزبى قادرا على التغلغل فى صفوف الجماهير، وربط حركة الحزب بها فى مواقع عملها ونشاطها وسكنها وحياتها اليومية، فإن الحزب يبقى مجرد أفكار محلقة فى خيال أصحابها لم تتوافر لها بعد إمكانية التحقق فى الواقع.

تنطبق هذه الحقيقة على الأحزاب بكافة أنواعها سواء كانت أحزابا نضالية أو أحزابا برلمانية، سواء كانت جماهيرية أو أحزاب كادر، فالأحزاب النضالية لا تستطيع أن تضمن فاعليتها بدون التنظيم الحزبى، وإذا كانت هذه الأحزاب تنظر إلى نفسها باعتبارها شريحة واعية متقدمة للطبقة، فإن التنظيم هو الذى يكفل لها الارتباط العضوى بهذه الطبقة، وهو الذى يضاعف قدراتها من خلال العمل الجماعى المنسق الموحد فى إطار أهداف محددة، وهو الذى يضمن لها إمكانية بناء حركة جماهيرية موحدة تحت قيادة الحزب، أما بالنسبة للأحزاب البرلمانية .. فإن قدراتها على حشد الناخبين للتصويت لها فى الانتخابات البرلمانية أو الانتخابات المحلية تتطلب أيضا وجود تنظيم حزبى يمكنها من ممارسة دعاية انتخابية فعالة بين أوسع القطاعات الجماهيرية ويضمن توافر عدد كاف من المندوبين للتواجد فى اللجان الانتخابية على اتساع الجمهورية، ودون هذا التنظيم الذى تتواجد فروعه فى كل المواقع لا يستطيع الحزب أن يحرك الناخبين للتصويت له يوم الانتخاب ولا يستطيع حشد هؤلاء الناخبين والأنصار أمام اللجان الانتخابية بأعداد تكفى لردع الخصوم عن إرهاب الناخبين أو تزوير الانتخابات.

٢- التنظيم وجماهير الحزب:

كما هو واضح فإن التنظيم الحزبى الفعال هو وسيلة الحزب للوصول إلى الجماهير وكسب هذه الجماهير لصف الحزب، والتنظيم الحزبى لا ينشأ تلقائيًا ولكنه يبنى وينضج تدريجيًا من خلال عملية واعية تقوم بها قيادة الحزب فى كل المستويات، وعملية بناء التنظيم الحزبى ليست قائمة بذاتها أو منفصلة عن مجالات النشاط الحزبى الأخرى، بل هى تتم أساسًا انطلاقًا من رؤية فكرية محددة وفى سياق العمل الجماهيرى للحزب؛ حيث تنشأ الوحدات الأساسية للحزب فى المواقع التى

يمتد إليها نشاطه الجماهيرى، وكلما امتد الوجود التنظيمى إلى مواقع جديدة فى هذه المواقع من خلال العمل الجماعى المنسق لأعضائه، وهكذا .. فإن كل نجاح فى العمل الجماهيرى يجب أن ينعكس إيجابيا على التنظيم الحزبى، وكل توسع فى التنظيم الحزبى يدعم جماهيرية الحزب.

هذه العلاقة الحيوية بين التنظيم وجماهيرية الحزب تتطلب توافر مجموعة من الشروط الضرورية فى التنظيم الحزبى لكى يكون قادرًا على أداء دوره فى تحقيق جماهيرية الحزب وتمكينه بالتالى من التواجد الفعال على الساحة السياسية ومنافسة القوى السياسية الأخرى.

من أهم هذه الشروط:

* بناء تنظيمى مستقر، تمتد قاعدته فى الوحدات الأساسية من مواقع التجمع الجماهيرى عبر مستويات وسيطة إلى مركز قيادى واحد يوجه هذا البناء التنظيمى وينسق أنشطته ويوحد نضاله السياسى.. ومن المهم فى هذا البناء التنظيمى الارتباط بمواقع التجمع الجماهيرى فى أماكن السكن والعمل والنشاط وفى المنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدنى.
* عضوية حزبية واسعة تعكس وتجسد التكوين الاجتماعى القائم فى المجتمع من مثقفين وفئات وسطى وعمال وفلاحين وملاك حسب التوجهات الاجتماعية للحزب، وأن تتواجد هذه العضوية فى مختلف المواقع وتغطى جغرافيا الوطن كله.
* كادر قيادى يجمع فى صفوفه فعاليات متنوعة فكرية وسياسية وجماهيرية، فضلاً عن تمثيل كل الأجيال والقوى الاجتماعية والمناطق الجغرافية؛ فيجسد الحركة الجماهيرية على مستوى البلاد.
* قواعد محددة للعلاقات الداخلية تنظم عضوية الحزب وتحدد حقوقها وواجباتها وعلاقاتها بالمؤسسات الحزبية، كما تحدد هذه القواعد العلاقة بين المستويات الحزبية المختلفة« الوحدات الأساسية - المستويات الوسيطة - المركز القيادى الموحد » وتقيم هذه القواعد الحياة الداخلية للحزب على أسس ديمقراطية تكفل مساهمة جميع الأعضاء فى تسيير أمورهم الحزبية بصورة مباشرة، ومن خلال ممثلين منتخبين فى كل المستويات القيادية واشتراك الأعضاء فى تحديد أهداف الحزب ووثائقه وأساليب نضاله.
* موارد مالية كافية لممارسة نشاط سياسى وجماهيرى متزايد يمكن الحزب من المنافسة الحقيقية والتواجد الفعال فى ساحة الصراع السياسى.

وبقدر ما تتوافر للحزب هذه العناصر الخمسة فإنه يكون مهيئا للقيام بدور سياسى وجماهيرى أكبر، أما إذا غابت هذه العناصر أو بعضها فإنها ستؤثر سلبيًّا على الحزب - ويقودنا هذا إلى بحث السمات المميزة للتعددية الحزبية المعاصرة فى مصر وهل تساعد على توافر هذه الشروط من عدمه.

٢ - إصلاح وتجديد القيادة:

حيث هناك معايير عامة تعرفها الأحزاب الأصيلة حين تعمل على غربلة وفرز قياداتها الفاعلة من غير الفاعلة، ومن بين هذه المعايير: القدرات الحركية داخل وخارج الحزب بعيدًا عن الاستناد إلى روافع إدارية أو تدخلات حكومية، والقدرة على التطور الذاتى والقيام بالمهام الحزبية المختلفة، والاختيار للمواقع الأعلى وفق

آليات الانتخاب من القواعد بأعلى درجة من الشفافية والنزاهة. فمن شأن إعمال هذه المعايير أن تتبلور قيادات حزبية فاعلة جديدة بمناصبها داخل الحزب أو خارجه، وإعمال هذه المعايير وإعادة فرز قياداته عبر الانتخاب الحزبى دون أى وسائط أخرى، وليبقى الأقدر والأجدر، ففى ذلك ضمان لقوة الحزب وفاعليته، وليذهب المتكاسلون والمعتمدون على التدخلات الخارجية والأقل حركية، والأكثر ضجيجا بلا طحن.

ويجب على كل حزب تنفيذ سياسة متكاملة لإعداد القيادات؛ حيث تتضمن أهدافا محددة موزعة على فترات زمنية مناسبة، وكيفية اكتشاف القيادات الجديدة والمواقع التى تأتى منها هذه القيادات، ومراحل إعدادها وبرامج التدريب، وكيفية توزيعها على النشاط الحزبى وتدريبها عمليًّا من خلال تحمل مسئوليات متدرجة، ويدخل فى هذه السياسة إنشاء معاهد أو مدارس لإعداد القيادات تتمتع باستقلالية نسبية فى ممارسة دورها وتتوافر لها ميزانيات محددة لمواجهة تكاليف النشاط.

٤- الارتباط بالناس:

يتمثل فى تجديد الأطر الحركية للحزب ككل، وليس فقط لمزيد من الارتباط بالناس والواقع كما هو دون تجميل أو تزييف، ولكن أيضًا بهدف تطوير الواقع وتحسينه؛ فالمطلوب أن يكون للحزب وسائله فى الانتشار والتغلغل فى المجتمع بعيدًا عن الآليات الحكومية أو استنادًا إليها، فالأحزاب التى تلتصق بالناس وتعبر عن همومهم وتحل لهم مشكلاتهم وتعطيهم المثل والقدوة فى العطاء هى التى تشكل الحكومة وليس العكس، لقد بات على الحزب أن يضع الفواصل بينه كحزب وبين الإدارات الحكومية بكل مستوياتها، وأن يتحرك كحزب جماهيرى يراقب أداء الحكومة وليس كحزب يحيا ويتنفس على عطايا الحكومة وهباتها ..ويتم ذلك من خلال:

أولا: الاستفادة من المقرات الحزبية كمواقع للاتصال الجماهيرى

ويتحقق ذلك باستخدام هذه المقرات فى تنفيذ مشروعات خدمية كما أوضحنا من قبل مثل إنشاء فصول لمحو الأمية وفصول التقوية لتلاميذ المدارس والعيادات الطبية، ومشروعات تعليم الفتيات أشغال الإبرة والتطريز والتريكو وتكوين فرقة مسرحية وموسيقية وإقامة أمسيات أدبية وفنية، والاستفادة من هذه المشروعات فى تقوية علاقات الحزب الجماهيرية بسكان الموقع وجذبهم لحضور ندوات سياسية تعقدها بالمقر، وإحاطتهم علمًا بمواقف الحزب من قضايا المجتمع ودعوتهم لمساندة الحزب وتأييد مرشحيه فى الانتخابات البرلمانية والمحلية وانتخابات الجمعيات والنقابات وسائر المنظمات الاجتماعية، وتدريب العناصر النشطة من أعضاء الحزب وكذلك قياداته على كيفية تنظيم هذه الأنشطة المتنوعة والربط بينها وبين أهداف الحزب السياسية، وكيفية كسب عضوية جديدة من العلاقات التى تتكون فى هذا السياق.

ثانيًا: تنويع الإعلام الحزبى

ولما كان الوصول بفكر الحزب وسياساته ومواقفه إلى الجماهير أمرًا ضروريًّا لكسب هذه الجماهير إلى صف الحزب فإن تنويع الإعلام الحزبى أمر ضرورى للوصول إلى أوسع فئات ممكنة مهما اختلفت مستوياتها الثقافية

والتعليمية، ومن المهم أن تتنوع الصحافة الحزبية بين أسبوعية ويومية وتتجاوز القضايا السياسية المباشرة إلى القضايا الاجتماعية والثقافية وكل ما يهم المواطن العادى فى حياته اليومية، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بوجه خاص بالصحافة المحلية التى لم تحقق حتى الآن تقدما يذكر فى الاستفادة منها، وكذلك النشرات الخاصة التى تصدر فى المناسبات، والبيانات التى تتضمن مواقف الحزب إزاء القضايا الجماهيرية المهمة، وعقد الندوات السياسية التى تقوم على الاتصال المباشر بالمواطنين، لما لذلك من أثر فى إقناعهم بمواقف الحزب وسياساته.

ومن الضرورى أن تركز الأحزاب على ضرورة الاستفادة من المزايا الكبرى لوسائل الاتصال الجماهيرى «إذاعة وتليفزيون وإنترنت »والمطالبة بحقها فى استخدام هذه الوسائل والتفكير الجدى فى إنشاء قنوات تليفزيونية خاصة ومحطات إذاعية حتى ولو تم ذلك خلال البلاد والمساهمة من خلال هذه القنوات والمحطات فى إنتاج أعمال أدبية وفنية وبرامج خاصة تغطى دائرة واسعة من الإبداع بما يساهم فى تشكيل وجدان المواطن وفق قيم إنسانية ووطنية رفيعة، وتزويد المواطن المصرى بالمعلومات الكافية عن القضايا المهمة؛ بما يتيح له التعرف على حقائق الأوضاع وتحديد موقفه منها.

إن العمل الإذاعى والتليفزيونى ليس مجرد دعاية سياسية مباشرة ولكنه إبداع فنى وثقافى متنوع وعمل إعلامى متنوع هدفه فى النهاية المساهمة فى التكوين الثقافى والسياسى للمواطن المصرى، ومن الضرورى تعبئة كل الإمكانات اللازمة لكسر احتكار الحكومة لهذه الوسائل الفعالة خاصة أن الأحزاب السياسية يدخل فى عضويتها كثير من الفنانين والأدباء والمبدعين والإعلاميين على أرقى مستوى وسوف يرحبون بالمشاركة فى أى عمل جاد يتم من خلال وسائل الاتصال الجماهيرى.

٥- تأسيس جبهة للإصلاح السياسى والديمقراطى:

وإذا كانت المقومات السابقة تدخل فى صميم العمل الحزبى المنفرد لكل حزب.. فإنها لا تكفى وحدها لتهيئة الظروف المناسبة لاكتساب هذه الأحزاب القدرة على الضغط من أجل تطوير الممارسة الديمقراطية، أو إنضاج الظروف التى تساعد على تغيير علاقات القوى الطبقية والسياسية فى المجتمع لصالح القوى الديمقراطية، من هنا تأتى أهمية تطوير العمل الجبهوى بين الأحزاب والقوى السياسية والقوى الديمقراطية وتجاوز العيوب والنواقص الحالية للعمل الجبهوى.

والخطوة الأساسية فى هذا الاتجاه هى تأسيس جبهة الإصلاح السياسى والديمقراطى، بالإضافة إلى ممثلى الأحزاب والقوى السياسية وممثلين للمنظمات النقابية والقوى الديمقراطية والمثقفين والشخصيات العامة الراغبة فى المشاركة فى النضال من أجل الديمقراطية، وأن تتمتع هذه الجبهة باستقلالية نسبية عن الأحزاب؛ تمكنها من أن تكون بالفعل إطارًا يضم أوسع القوى الشعبية للنضال من أجل الديمقراطية لا تقتصر فعالياتها على الحدود التى ترسمها لها الأحزاب السياسية؛ لتوفير ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات، وحرية تأسيس الأحزاب واستقلالية النقابات والجمعيات وإنهاء القيود المفروضة على النشاط السياسى الجماهيرى .وقد توصلت الأحزاب والقوى

السياسية بالفعل إلى اتفاق حول تأسيس هذه الجبهة فى ديسمبر 1998 .. ولكن تنفيذ هذا الاتفاق ما يزال متعثرًا حتى الآن؛ مما يشكك فى قدرة واستعداد قيادات الأحزاب على خوض معركة تطوير العمل الجبهوى بجدية.

٦- تطوير العمل فى المنظمات الاجتماعية:

رغم أهمية التركيز على قضية الإصلاح السياسى والديمقراطى فى العمل المشترك بين الأحزاب السياسية إلا أن ذلك وحده لن يخرج هذه الأحزاب من أزمتها الحالية ولن يوفر لها القدر المطلوب من القوة الكافية لمواجهة القيود المفروضة على نشاطها، بل إن النجاح فى تحقيق نتائج فى مجال الإصلاح السياسى والديمقراطى يتطلب قدرًا من التطور فى قدرة الأحزاب يعزز قدرتها على الضغط على الحكم ويمكن أن يكون المدخل إلى ذلك الاهتمام بتطوير نشاط أعضاء الأحزاب فى المنظمات الاجتماعية بالمفهوم الذى أوضحناه من قبل والذى رفضنا من خلاله أن تستخدم الأحزاب هذه المنظمات كواجهات لها بل توجه أعضاءها حسب اهتماماتهم وميولهم إلى ممارسة نشاط فيها يقدمون من خلاله خدمات حقيقية للمواطنين ويعززون علاقاتهم بهم ويساهمون فى تقوية هذه المنظمات ودعم استقلاليتها وديمقراطيتها بما يعزز فى النهاية حق الشعب فى تكوين منظماته الشعبية وتقوية المجتمع المدنى كأساس للتطور الديمقراطى الحر فى مصر.

فهذه المنظمات الاجتماعية «نقابات - جمعيات - نوادى..إلخ»، هى الإطار الذى يتعلم فيه المواطن كيف يمارس العمل الجماعى، وكيف يمارس فى سلوكه القيم الديمقراطية، ابتداءً بالاعتراف بالآخر وإدارة الحوار معه، والوصول إلى قرارات من خلال النقاش واحترام رأى الأغلبية، وبذلك فإن المواطن المشارك فى العمل الاجتماعى أو النقابى يتلقى فى هذه المنظمات تربية ديمقراطية ويتولى مسئوليات قيادية متدرجة تمكنه بعد فترة اكتساب خبرات مهمة، وبذلك تعتبر هذه المنظمات الإطار الأمثل لاكتشاف القيادات الجديدة .من هنا فإن اهتمام أحزاب المعارضة بالعمل فى المنظمات الاجتماعية يكون المدخل الحقيقى لتحولها من جمودها الحالى إلى كيانات حية قادرة على النمو والتطور، من خلال توافر قدرة أكبر لها على القيام بوظائفها الأساسية فى المجتمع، سواء بالنسبة إلى قدرتها على التعبير أكثر عن مصالح القوى الاجتماعية التى تمثلها لأنها تتعرف بشكل مباشر على مشاكل ومصالح القوى من خلال نشاط أعضائها فى المنظمات الاجتماعية .كما أنها تكون أقدر على تحقيق مشاركة سياسية وتجنيد سياسى وتنشئة سياسية؛ بفضل نشاطها فى المنظمات الاجتماعية .

وكلما حققت الأحزاب نتائج أكبر مكنها ذلك من إدارة صراعها مع الفئات الحاكمة بفاعلية أكبر.. وسيترتب على ذلك تغيير فى علاقات القوى لصالح حل مشاكل الجماهير وبالتالى ستعود هذه الجماهير للالتفاف حول الأحزاب والمشاركة فى نضالها السياسى عندما تلمس جدواه، وبذلك يتأكد من جديد حقيقة أن الديمقراطية تفرض ولا تستجدى وليس هناك من طريق لاستعادة الأحزاب مصداقيتها وحل مشاكلها التنظيمية إلا باتباع استراتيجية جديدة تقوم على استثمار الإمكانات المتاحة لها فى ظل الهامش الديمقراطى المحدود؛ من أجل تجاوز هذا الهامش وتوسيعه باستمرار.

٧- التجنيد السياسى:

المقصود بها مجمل الوسائل التى يلجأ إليها الحزب ويتبعها؛ من أجل استقطاب الأعضاء الجدد والعناصر التى تكون مؤهلة للإيمان الكامل بمبادئ الحزب وفلسفته السياسية؛ فالأمر هنا مرتبط أساسًا برؤية سياسية شاملة يقدمها الحزب يستقطب من خلالها الأعضاء الجدد، وليس مجرد فرض العضوية على الكوادر الإدارية المختلفة، والإيحاء لها بأن هذه العضوية هى الممر الوحيد للترقى والحصول على الامتيازات المستحقة وغير المستحقة.

إن أعضاء الحزب إن لم يكونوا ملتزمين بمبادئه عن إيمان ويقين بصحة هذه المبادئ وقدرتها على تطوير المجتمع وتحسين أحواله، فإنهم ليسوا أكثر من مجرد أرقام لا معنى لها .بل ربما شكلوا عقبات على طريق تطوير الحزب وتدعيم دوره السياسى، والوقوف أمام تطوير الحياة السياسية برمتها.

٨- التنشئة الحزبية الداخلية:

تكمن إحدى مهام الحزب الرئيسية فى التدريب المتواصل لأعضائه؛ بغية تطوير مهاراتهم الشخصية والقيادية ومعارفهم السياسية بأحوال مصر والعالم على السواء ولا ضير أبدًا أن تكون للحزب رؤية ما بشأن قضية داخلية أو خارجية تختلف عن رؤية الحكومة، ولا ضير أن يتربى الأعضاء على فلسفة الحزب باعتبارها الأكثر قدرة على إفادة المجتمع ككل؛ فتلك هى الطريقة التى تتشكل بها الأحزاب الجماهيرية ذات الشعبية.

إن مهمة التدريب والتنشئة الداخلية تتطلب من الحزب بلورة سياسات داخلية منتظمة؛ من أجل هذا الغرض ذات مستويين:

- أولهما يتعلق بالتربية السياسية العامة لكل أعضائه أيا كانت مستوياتهم.
- ثانيهما يتعلق بتنشئة الكوادر الحزبية القيادية.

إن إنشاء معهد حزبى متماسك ومنضبط فى آلياته وبرامجه التدريبية يمثل خطوة فى هذا الشأن، ويكون المرور عليه من أجل الدورات الحزبية التخصصية شرطًا لازمًا لا يستثنى منه أحد للوصول إلى المواقع القيادية.

٩- علاقة جديدة مع الحكومة:

يتعلق بضرورة صياغة علاقة عمل جديدة بين الحزب والحكومة؛ فكون الحزب صاحب الأغلبية فى المجلس النيابى أو الذى تتشكل منه الحكومة، لا يعنى أن يكون الحزب عالة عليها، أو يستمد قوته تجاه الناس من خلال استغلال إمكانات الحكومة وهيمنتها على مصالح العباد .ففى التجارب الحزبية والديمقراطية عادة ما يشكل الحزب الفائز فى الانتخابات البرلمانية الحكومة وبجوارها لجنة داخلية تراقب أعمالها وتعمل على توجيه أدائها إن هى أخطأت أو حادت عن طريق الحزب وفلسفته العامة، ولا يمثل هذا إقلالاً من كفاءة الحكومة أو تنغيصًا عليها، ولكن تمسكًا بفلسفة الحزب وبكونه المهيمن على أعمالها؛ لأن أداءها الطيب سوف ينعكس تأييدًا على الحزب نفسه، والعكس بالعكس.

إن قيام الحزب بدوره الرقابى سياسيًا ومعنويًا على عمل الحكومة ينشئ نوعًا من التصحيح الذاتى أولاً فأول، كما يعطى للحزب الفرصة لبناء قوته الذاتية، بعيدًا عن إمكانات وقدرات هى بطبيعتها ملك للمجتمع بأسره، وليست حكرًا على حزب بعينه.

إن وضع الفاصل السياسى والإجرائى بين الحزب والحكومة من شأنه أن يعود قيادات الحزب على العمل بين الناس وللناس، وليس من أجل المناصب والامتيازات الشخصية.

ويدل أداء الأحزاب فى مصر والدول العربية عمومًا لوظيفتها الحزبية على عدم وضوح الطابع الخاص لوظيفة الحزب فى نظام تعددى يتطور إلى الديمقراطية.

ففى النظام الديمقراطى تقوم الأحزاب بوظيفة تجميع المصالح والتعبير عنها بحرية، ولكن فى مرحلة التحول إلى الديمقراطية لا تستطيع الأحزاب القيام بهذه الوظيفة إلا جزئيًا أى عند مستوى معين يفترض أن يرتفع تدريجيا كلما حدث تقدم فى اتجاه الديمقراطية .

ولذلك.. فإن العمل على تحقيق هذا التقدم يعتبر أهم وظيفة للأحزاب فى هذا النمط من النظم السياسية، وبالتالى تتعاظم أهمية تلك الوظيفة التى لا تعتبر مطروحة جوهريًا على الأحزاب فى النظام الديمقراطي؛ فالمفترض أن تنشغل الأحزاب فى ظل التحول إلى الديمقراطية بالعمل على خلق وتدعيم المناخ العام اللازم لاستكمال التحول الديمقراطى من خلال بلورة قواعد وأسس للعملية السياسية ، وتأسيس تقاليد للحوار والتعايش والتفاعل الإيجابى والمساومة والحلول الوسطية للخلافات الكبرى .

وهذه أمور يصعب إنجاز التحول الديمقراطى فى غيابها، ولكن لم تقم الأحزاب بتلك الوظيفة فى أى بلد عربى؛ لأن قياداتها تصورت أن هذا التحول يتحقق من خلال تكرار المطالبة به والإلحاح عليه واتهام نظام الحكم بتعطيله، وليس عن طريق تأسيس تقاليد ديمقراطية فى الممارسة السياسية، ويؤدى ذلك إلى تهافت فى خطاب هذه الأحزاب بشأن الإصلاح الديمقراطى والتغيير بينما يغيب الفعل الواعى بوظيفتها فى هذا المجال .إنه خطاب ينطوى على اختلالات بنيوية، كما يعكس هذا الخطاب استعجالاً ونفاذ صبر ناجمين عن افتقاد القدرة على طرح برنامج زمنى للتحول الديمقراطى مقترنا بآليات محددة من التفاهم العام الغائب على أسس هذا التحول .

المستوى الثانى: الديمقراطية الداخلية ..مدخل الإصلاح

تعد الديمقراطية الداخلية أحد أهم الأسس المحددة لطبيعة العمل الحزبى وكفاءته.. وكما يقول موريس ديفرجيه، لا تجد فى الأحزاب ذات التركيبة الديمقراطية من هى أحزاب ديمقراطية خالصة؛ فالأوتوقراطية لها نصيب يختلف حجمه داخل تلك الأحزاب، ولعل أبرز قواعد إعمال الديمقراطية داخل الأحزاب انتخاب القيادة الحزبية على كل المستويات ومن ثم تجديد القيادة دوريًا، وكذلك اتصاف القيادة بالجماعية مع تحديد سلطاتها.

وإذا كانت الديمقراطية هى الفكرة المحورية التى تدور حولها هذه الدراسة، وبما أننا نتفق مع برهان غليون فى توجهه؛ باعتبار أن إشكالية الديمقراطية من وجهة النظر المجتمعية تتعلق بموضوع الديمقراطية داخل الحركات السياسية؛ أى بتحليل نوعية العلاقة التى تربط داخل الأحزاب السياسية بين القيادة والقاعدة؛ لذلك كله نرى ضرورة الإشارة إلى أن محور الدراسة يرتكز على اعتبار مشكلة الحزب هى جزء لا يتجزأ من مشكلة العملية السياسية فى مصر بوجه

عام . فالعلاقة داخل الحزب تعكس العلاقة بين النخبة والمجتمع عموما وتعبر عنها . وكما يذكر برهان غليون فالحزب هو مصغر الدولة فى المجتمع، وبالتالى فإنه لا انفصال بين مشكلة الأحزاب ومشكلة الدولة.

هذا مع ملاحظة الصعوبات التى تكتنف عملية الدخول إلى العالم الداخلى للأحزاب، وكشف خباياه ومكوناته، ومع معرفتنا بالاتجاهات التى ترى أن كل حزب - مهما كانت المبادئ التى يعتنقها وبصرف النظر عن برامجه - فإنه يقع فى قبضة عدد من القيادات يشكلون عصبه الإدارى ويدافعون عن مصالحهم «القانون الحديدى للأوليجاركية»، ومعرفتنا أيضًا بالاتجاهات الأخرى التى ترى على العكس إمكانية وجود تنظيمات ديمقراطية تنبنى على المساواة والمبادرة وتوزيع السلطات والتحرر من ربقة القيود البيروقراطية، فإنه بين التوجهين السابقين لدينا الحافز للإبحار فى عالم الحزب.. لعلنا نقف على بعض الحقائق التى تمس بصورة مباشرة عملية التحول الديمقراطى فى مصر فى مرحلتها الراهنة التى نجازف بالقول إنها المرحلة الأكثر دقةً والأعمق تأثيرًا فى مسيرة مصر السياسية.

وفى كل تجمع إنسانى، تساهم عدة عوامل فى تركيب السلطة به، ومن هذه العوامل المعتقدات السائدة من ناحية، وضرورات الواقع من ناحية أخرى، ووفقًا لهذا المنطق فقد رؤى أنه فى كل تجمع «نقابات، اتحادات، شركات» وبالتالى فى الأحزاب هناك سمة مزدوجة هى المظهر الديمقراطى، بينما تتحكم قلة فى توجيه دفة الأمور.

وعلى الرغم من أن موريس ديفرجيه يحرص على توضيح هذه الرؤية وإثباتها، إلا أنه حرص بصورة أقوى على تأكيد ما أسماه« الشرعية الديمقراطية »والتى يراها «لاتزال العقيدة المسيطرة فى العصر الحاضر؛ إذ هى التى تسبغ الشرعية على الحكم »وباعتبار أنه يتوجب على كل الأحزاب أن تولى عناية كبيرة لمسألة اتخاذها مظهر «الإدارة الديمقراطية »فإن ذلك يقتضى:

- انتخاب القادة على كل المستويات.
- تجديد القيادات دوريًا.
- اتصاف القيادة بالجماعية مع تحديد سلطاتها.

وبالطبع تبقى القضية الأكثر حساسية فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية داخل الأحزاب هى قضية «السلطة» فالذى يمتلك ذرة من السلطة يبذل جهده لأن ينميها دائما.

ومع أن هذه الدراسة لا تستهدف بأى حال من الأحوال التركيز على الجدل الذى أثير بين أصحاب نظريات النخبة ومنهم باريتو وموسكا وميشلز صاحب نظرية القانون الحديدى للأوليجاركية، ومن تبنوا وجهات نظر معارضة لهذه النظريات، فإن إلقاء بعض الضوء على هذه التوجهات قد يجعلنا أكثر قربًا للنظرة الواقعية فى معالجة الموضوع .

ففى ضوء التوجه العام لهذه النظريات «نظريات النخبة» فى أى حزب سياسى، فإن هناك قلة تتولى السيطرة على الحزب وتستحوذ على عملية صناعة القرارات، وتتولى هذه القلة توجيه الحملات الانتخابية واختيار المرشحين ، أى إنهم يتصرفون باعتبارهم الأداة التنفيذية الممثلة لإرادة الجماعة الحزبية فى مجموعها.

ولأن هذه القلة المسيطرة تتمتع باستقلالية عن بقية الأعضاء، فإن الرقابة على أعمال الحزب تكون فى أضيق نطاق، ويقوم رئيس الحزب أو القيادات فى قمة الحزب بالعمل الرئيسى مع الاكتفاء بتوجيه بيانات عامة عن نشاط الحزب إلى بقية الأعضاء.

وقد واجهت هذه الرؤية انتقادات من جانب بعض علماء السياسة والاجتماع على اعتبار أنها تضمنت تعميمات ليس من الحتمى أن تنطبق على كل حالة، كما أن بعض الانتقادات التى وجهت لهذه النظريات قامت على أساس أنه ليس من المؤكد فى كل الحالات أن تتعارض وتتناقض مصالح القيادات ومصالح بقية الأعضاء وأنه حتى فى الحالات التى تتوافر فيها إمكانية السيطرة، فإن ذلك لا يعنى أن السيطرة قد وقعت بالفعل.

ومع معقولية هذه الانتقادات إلا أن الفكرة التى تذهب إلى أن المظهر الديمقراطى والواقع الأوليجاركى هو سمة جميع الأحزاب تظل فكرة لها اعتبارها خاصة فى ضوء ما يطلق عليه «الاعتبارات العملية» أو ما يسميه ديفرجيه «الفعالية العملية».. ذلك أنه إذا كانت الأحزاب، المعاصرة تتميز قبل كل شىء بتنظيماتها، فإن القيادة فى الأحزاب التى تسعى لإثبات مظهرها الديمقراطى تسعى للحصول على طاعة وتبعية الأعضاء سواء بالإقناع أو بالإكراه، عبر أساليب يطورها الحزب، والمهم هنا أن الأحزاب تجتهد فى أن تحتفظ بـ «المظهر الديمقراطى».

أما بالنسبة لقادة الأحزاب، فهم يختارون فى الغالب وفقا للقواعد الديمقراطية، حيث التعيين يأتى على سبيل الاستثناء.

ومع ذلك فإن هناك أهمية للاعتراف بأن كل الأحزاب ذات التركيب الديمقراطى تلجأ إلى تطبيق أسلوب الأوتوقراطية« المقنعة»، ومن هنا يقول ديفرجيه إن« نصيب الأوتوقراطية يختلف صغرًا وكبرًا، ولكنه موجود على كل حال.

وبناء على ذلك، ونظرًا للاعتبارات العملية وبالمنظور الواقعى، فإنه يفضل ألا نتصور أن الأحزاب تجمعات نموذجية لتطبيق ديمقراطية مثالية لم تطبق مطلقا، وإنما يظل مع ذلك الهامش الذى نتحرك فى إطاره وهو «المساحة» التى تحرص عليها الأحزاب ذات التركيب الديمقراطى، بالمعنى الذى يبعدها تماما عن سمات الأحزاب الفاشية.

وهنا فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو :ما العناصر أو الظروف التى تسمح أو تسهل زيادة المساحة الديمقراطية فى الأحزاب السياسية؟وللإجابة عن هذا السؤال، فإن اليمقراطية داخل الأحزاب المعاصرة تتأثر بالعوامل التالية:

- مدى رسوخ النظام الحزبى واستقراره.
- طبيعة النظام الانتخابى المعمول به فى إطار النظام الحزبى.
- التباين بين نظام الأحزاب المتعددة ونظام الحزبين.

أما الصورة العامة التى تم طرحها فهى أن الديمقراطية داخل أى حزب تزداد كلما كان النظام الحزبى مستقرًّا وراسخًا، وفى حالة نظام الانتخاب الفردى حيث يتاح لعضو الحزب إمكانية أن يتمرد على حزبه وترشيح نفسه بمنأى عنه إذا اختلف مع قيادته،

وكذلك فى حالة نظام الأحزاب المتعددة؛ حيث يكون المجال السياسى أكثر اتساعًا لأن عملية الالتقاء عند الناخب الوسطى تكون أقل احتمالاً مما هى فى حالة نظام الحزبين.

على أن التنبيه الذى يجب الإشارة إليه هو أن هذه الافتراضات تتباين فى مدى مصداقيتها، فعلى سبيل المثال قد يؤدى النظام الحزبى المستقر إلى تزايد قوة قيادات الأحزاب، وبالتالى زيادة هيمنتها على الحزب، كذلك ليس صحيحا على وجه العموم أن الديمقراطية فى نظام الحزبين أقل مما هى فى نظام الأحزاب المتعددة.

على صعيد آخر فإنه مما لاشك فيه أن هناك علاقة بين مدى الديمقراطية داخل أى حزب ونوعية النظام السياسى الموجود فيه الحزب، وهنا يرى برهان غليون أنه إذا تعرض حزب ما للقمع فى إطار دولة استبدادية فإن ذلك يقلل من ميل الحزب إلى اتباع قواعد احترام العمل الديمقراطى داخل صفوفه، وقد يدفعه ذلك إلى التخلى عن أو استبعاد المناقشة المفتوحة والاجتماعات والانتخابات والمؤتمرات الحزبية، ويتوصل إلى احتمال أنه من الممكن لحزب ما - حسب الموقع الذى يحتله والجمهور الذى يستند إليه - أن يتحول من حزب شبه ديمقراطى أو مفتوح أو يعتمد على التعددية إلى حزب فاشٍ مغلق معاد لأية روح مبادرة ذاتية لأعضائه».

ولا شك أن هذا التصور يدفعنا للاهتمام بنوعية العلاقة بين أنماط الأحزاب السياسية ونمط السلطة الحكومية، فكلما أمكن تحقيق درجة عالية من التشابه أو الانسجام «الديمقراطى» بين هياكل ومنظمات المجتمع ومنها الأحزاب مع نمط السلطة فى الحكومة، أمكن ضمان درجة عالية من الاستقرار.

وفى المجمل العام فإننا يمكن أن نشير إلى ملاحظتين أساسيتين:

أولاً: فى حالة وجود الحزب فى سياق دولة تطلق العنان لأساليب غير ديمقراطية، فإنه ليس من المتوقع أن تكون درجة الديمقراطية داخل الحزب على مستوى يعتد به والعكس صحيح.

ثانيا: غياب الديمقراطية داخل أى حزب لا ينفصل عن مجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يعيش الحزب وأعضاؤه فى ظلها. والحقيقة أن نقاشًا واسع النطاق يدور حاليًا فى الدول المتقدمة حول مستقبل الأحزاب، فى ظل مستجدات عصر الاتصالات والمعلومات وتطور أجهزة الإعلام وتعاظم تأثير التليفزيون، الذى أدى فى نظر البعض إلى ما أطلق عليه «التراجع التدريجى لدور الآلة الحزبية».

ولعل السؤال الذى يمكن طرحه فى هذا السياق هو :هل هناك علاقة بين الديمقراطية داخل الأحزاب، وديمقراطية النظام السياسى ؟

حققت الأحزاب المصرية المعاصرة درجة ملحوظة من الممارسة الديمقراطية ولو المحدودة، بالمقارنة مع الأحزاب التى عرفتها مصر فى مرحلة ما قبل 1952، على الرغم من أن نظام الديمقراطية المقيدة الذى تعيشه مصر منذ عام 1976 ينطوى على تراجع فى مستوى التطور الديمقراطى بالمقارنة مع مستوى الديمقراطية الذى كان موجودًا فى الفترة من 1923 - 1952.وبناء على ذلك« لا توجد صلة ضرورية بين التطور الديمقراطى فى نظام الحكم وفى مؤسسات المجتمع؛ لأنه لا علاقة آلية بين نمط السلطة فى كل منهما».

والحقيقة أن مثل هذا التحليل، وإن كان يصدق على بعض النماذج السابقة والحالية، إلا أنه بالنسبة للظروف الحالية فى مصر نرى أن هناك علاقة أكيدة ومباشرة بين تعثر ديمقراطية النظام وهبوط مستوى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية.

إن العوائق الرئيسية أمام رفع مستوى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب تعود إلى محورية دور الرئيس أو الزعامية وعدم شيوع قيمة المساءلة وتوجيه النقد، وضيق مجال المشاركة فى صنع القرار، ومحدودية التغيير فى المستويات القيادية، ومحدودية الممارسة الانتخابية المجدية .ولن تختلف كثيرا حول أسباب تعثر الممارسة الديمقراطية فى النظام السياسى عما هى عليه فى مؤسسات المجتمع ومنها الأحزاب.

على أن درجة التشابه فى أسباب التعثر الديمقراطى ليست هى محور العلاقة بين الجانبين، وإنما هناك أيضًا وفى الحالة المصرية تحديدًا القيود التى يفرضها النظام على النشاط الحزبى والمناخ السياسى العام غير المشجع على إشاعة قيم ومبادئ وآليات الممارسة الديمقراطية، كله مما يجعلنا نعود ونتفق مع الدراسة المشار إليها والتى لم تجد بدًّا من الاعتراف بأن انخفاض مستوى التطور الديمقراطى فى الأحزاب وفى النظام السياسى، معا يثير مشكلة أكثر عمقًا تتعلق بالتطور التاريخى للمجتمع والدولة إجمالاً، وإن كنا نضيف على ذلك أن نقطة البدء فى التعثر الديمقراطى العام، تعود بطريقة مباشرة - سواء فى مؤسسات المجتمع ومنها الأحزاب أو فى النظام السياسى - إلى افتقار الاثنين إلى وجود النخب المؤمنة إيمانًا حقيقيًّا ومخلصًا بالديمقراطية قيمة وممارسة.ومن أهم اسهامات التعددية فى دراسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المعاصرة ذلك الإسهام الذى قدمه «آلان وير» حول التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى النظم السياسية التنافسية خلال العقدين الماضيين ومدى تأثيرها على هذه الديمقراطية.

ويرى «وير» أن هيكل أحزاب النخبة elite-based parties يعتبر من أهم العوامل، التى تحرم الأعضاء من المشاركة فى إدارة شئون الحزب، لكن لا يعنى ذلك أن هيكل الأحزاب الجماهيرية membrship - based parties يجعل السلطة داخلها فى أيدى القواعد، رغم أن كثيرًا من الأحزاب الاشتراكية تنص على ذلك من الناحية الرسمية.

التغيير الذى يحدث فى البنى الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع، حيث ظهرت جماعات جديدة من الطبقة الوسطى تسعى إلى إقامة هياكل سياسية تتيح قدرات أكبر من القوى الجديدة المؤيدة للمشروع الديمقراطى بالمشاركة وإثارة قضايا سياسية جديدة.

وتدل الخبرات الحزبية أنه فى حالة وصول الحزب للسلطة تزداد حاجة قادة الحزب للتماسك وعدم الانقسام وللديمقراطية الداخلية للاستمرار فى الحكم.

كما أن الحملات الانتخابية واستخدام التقنيات الحديثة تجعل التنافس بين أشخاص لا أحزاب وبرامج سياسية وتسهم فى زيادة الديمقراطية داخل الحزب.

ولأن جميع الأحزاب السياسية المصرية خلال فترة التعددية الثانية تعتمد على الفرع أو الشعبة كوحدة تنظيمية أساسية، ولأنها كلها أحزاب جماهيرية أو تسعى لأن تكون كذلك؛ فيمكن القول بأن هناك تشابهًا هيكليًّا

كاملا بينها، كما أن ثمة تشابهًا كبيرًا بين فترة التعددية الأولى رغم التباين بينهما فيما يتعلق بطبيعة العضوية، وهذا التشابه يتيح للباحث أساسًا مناسبًا للمقارنة بينها من حيث مدى توافر مؤشرات قياس الديمقراطية داخلها، على أساس ثلاث مؤشرات رئيسية ينقسم كل منها إلى مؤشرات فرعية على النحو التالى:

أولاً : نمط توزيع السلطة والاختصاص فى الأحزاب

ينطوى التنظيم الحزبى فى داخله على نوع من ممارسة السلطة التى تقود عمله وتوجه نشاطه، ولذلك يقصد بهذا المؤشر ما إذا كانت السلطة داخل الأحزاب السياسية موزعة ومنتشرة عبر مستوياتها المختلفة، أم مركزة لدى قيادة مركزية مسيطرة، وللتعرف على ذلك يمكن الاعتماد على ثلاثة مؤشرات فرعية هى:

أ- البناء التنظيمى للأحزاب السياسية :

فالمفترض أن يكون للحزب نظام أساسى أو لائحة داخلية أو نظام داخلى أيًا كانت التسمية، وقد اعتبر البعض هذا النظام بمثابة الحامل Vehicle الأساسى لهيكل الحزب، والمقصود بذلك وثيقة محددة توضح توزيع الاختصاصات بين المستويات التنظيمية المختلفة، والعلاقة فيما بينها، ومعنى ذلك أن هذا المؤشر يتعامل مع قضية التوزيع الهرمى للسلطة والاختصاص؛ وفقًا لما هو وارد فى الهيكل الرسمى للحزب، والذى يتحدد فى نظامه الأساسى أو لائحته، ويصبح من الضرورى تعرف تطور هذا التوزيع عبر فترة معينة، هى الفترة موضع الدراسة.

وفى هذا الإطار يدرس الباحث حجم الاختصاص الذى يحظى به كل من المستويات التنظيمية التى تنقسم فى العادة إلى مستوى قيادى وآخر وسيط وثالث قاعدى، وإلى أى مدى يتوزع ذلك الاختصاص على هذه المستويات أو ينحصر فى المستوى القيادى، ومدى حدوث تطور فى هذا التوزيع عبر فترة الدراسة، ورغم أن البحث يركز هنا على التوزيع الهرمى أو الرأسى للسلطة والاختصاصات؛ فمن الضرورى أن يؤخذ التوزيع الأفقى أيضًا فى الاعتبار، ويقصد بهذا الأخير تقليديًا العلاقة بين المركز« فى العاصمة عادة »والفروع.

ب- اختيار الأعضاء داخل المستويات التنظيمية :

يتباين أسلوب اختيار الأعضاء أو تولى المناصب فى المستويات التنظيمية للأحزاب المصرية.

وفى هذا الإطار لابد من أن يتم هذا البناء التنظيمى فى كافة مستويات الحزب على أسس الانتخاب الحر السرى النزيه، بحيث ينتخب كل مستوى تنظيمى قياداته بشكل تحدده لوائح الحزب وكل فترة زمنية محددة، على أن تحدد فترات زمنية محددة لانتخاب قادة الحزب فى كل المستويات بمعنى أن كل قيادة حزبية تنتخب لفترة زمنية ويمكنها الترشح فى انتخابات أخرى لذات المنصب لفترة واحدة فقط، ولكن يمكنها الترشح لمنصب أعلى أو أدنى بعد ذلك.. وبالشروط ذاتها لضمان تجدد القيادة داخل الحزب، وهكذا يدشن النظام الأساسى الجديد الأسلوب الديمقراطى فى اختيار كوادر وقيادات الحزب فى كل المستويات والتشكيلات الحزبية:

- الانتخابات هى أسلوب اختيار قيادات الحزب، بدءًا من رئيس الحزب على مستوى القمة، وانتهاءً بالوحدات الحزبية على مستوى القاعدة.

- تشترك قواعد الحزب فى الوحدات الحزبية والمراكز والأقسام والمحافظات فى اختيار ممثلى الحزب لخوض الانتخابات العامة وانتخابات المجالس الشعبية من خلال المجمعات الانتخابية.

- استحداث قاعدة التجديد السنوى لعدد من أعضاء لجنة الوحدة الحزبية، من خلال انتخابات تجرى فى مؤتمرها؛ مما يؤدى إلى زيادة تفعيل نشاط قواعد الحزب.

- توسيع دائرة المشاركة فى صياغة السياسات داخل الحزب، حيث يتم طرح الموضوع للمناقشة فى المؤتمر السنوى أو العام للحزب؛ لوضع إطار عام لتوجهات الحزب.

جـ- عملية صنع القرار الحزبى

وهنا يتعامل الباحث مع أهم محك عملى لتوزيع السلطة والاختصاص داخل الأحزاب السياسية، فيبحث هذا المؤشر فى أسلوب اتخاذ القرارات الحزبية الكبرى، وهو يصبح أكثر دلالة عندما يركز على القرارات ذات الأهمية المتميزة للحزب كالتى تتعلق بالانتخابات العامة، أو بالتصرف فى الحزب نفسه سواء بالحل أو تجميد النشاط أو الاندماج فى حزب آخر أو التحالف معه.

ويعنى هذا المؤشر التعرف على مدى انفراد المستوى القيادى للحزب أو مجموعة ضيقة داخله أو الرئيس نفسه، بعملية صنع القرارات الحزبية من هذا النوع، وهو يثير بالتالى مدى توافر أدوات تتيح المستويين الوسيط والقاعدى المشاركة فى هذه العملية أو التأثير عليها، وفى حالة غياب ذلك ينبغى التعرف على ما إذا كانت القيادة الحزبية المحتكرة لصنع القرارات الرئيسية تعمد إلى الحصول على موافقة المستويين الوسيط والقاعدى عليها، أو أولها على الأقل، كما يأخذ هذا المؤشر فى الاعتبار ليس فقط مدى احتكار المستوى القيادى أو قطاع منه لعملية صنع القرار، ولكن أيضا مدى قدرتها على صنع قرارات تريدها رغم معرفتها بوجود معارضة قوية لها داخل الحزب.

ويتيح هذا المؤشر فى النهاية إمكانية استخلاص النمط العام لصنع القرارات الرئيسية داخل الأحزاب، من زاوية علاقة هذه العملية بتوزيع السلطة والاختصاص داخل هذه الأحزاب.

ثانيًا: العلاقة بين النخبة والأعضاء فى الأحزاب

تعتبر طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء من القضايا التقليدية للديمقراطية بشكل عام، ويمكن التعرف على مدى ديمقراطية هذه العلاقة داخل الأحزاب بالبحث فى نوع وطبيعة الأطر المؤسسية التى يمكن للأعضاء من خلالها المشاركة فى إدارة شئون الأحزاب والتفاعل مع النخبة، كما يمكن تعرف ذلك بدراسة الأساليب التى تتبعها الأحزاب فى اختيار أعضاء نخبتها ومدى قدرة الأعضاء فى المستوى القاعدى على الانضمام لهذه النخبة، وما يرتبط بذلك من معدلات دورانها.

١- الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء

توجد هذه الأطر فى العادة ضمن المستوى التنظيمى الوسيط، الذى يتمثل أساسًا فى المؤتمر العام للحزب السياسى، إلى جانب آخر فى بعضها يحل محل هذا المؤتمر فيما بين دورات انعقاده، فالمفترض أن يضم

هذا المؤتمر، وكذلك الجهاز الآخر، مندوبين للمستوى القاعدى إلى جانب النخبة الحزبية ممثلة فى أعضاء المستوى القيادى الأعلى.

وهناك فضلاً عن ذلك أطر مؤسسية أخرى للمشاركة تعد أقل أهمية لكونها غير منتظمة غالبًا فى اجتماعاتها، وهى تختلف من حزب لآخر، لكنها تتمثل بشكل عام فى مؤسسات التنشئة الحزبية التى تتولى تدريب بعض الأعضاء القاعديين على العمل الحزبى، وفى الندوات الحزبية والمؤتمرات التى تعقدها بعض الأحزاب أحيانًا فى الأقاليم لمناقشة قضايا معينة.

ويمكن لهذه الأطر إجمالاً أن تؤدى دورًا مهمًّا كحلقة وصل أو أداة ارتباط بين المستويين القيادى والقاعدى فى الأحزاب، ولكن يظل المؤتمر العام هو أهمها فى الغالب لأنه يقوم بوظائف محددة ويتمتع باختصاصات منصوص عليها فى النظام الأساسى أو اللائحة، وأهم هذه الوظائف والاختصاصات مناقشة السياسات الحزبية، وبحث تقارير خاصة بالنشاط وانتخاب المستوى القيادى والنخبة الحزبية ومع ذلك تتوقف أهمية هذا المؤتمر على مدى قدرته على ممارسة هذه الاختصاصات التى تسعى القيادة فى بعض الأحزاب لتفريغها من مضمونها ليصبح للمؤتمر دور شكلى فى إضفاء الشرعية على سياستها.

وهذا ما يعنى به فى الأساس المؤشر الفرعى الخاص بالأطر المؤسسية، إلى جانب تحليل لمدى توافر وفاعلية الأطر الأخرى.. وفيما يتعلق بالمؤتمر العام يكون على هذا المؤشر أن يتناول عددًا من الأسئلة الرئيسية أهمها:

- هل يوجد مؤتمر عام أصلاً ومتى بدأ فى ممارسة نشاطه، بمعنى هل بدأ مواكبا لتأسيس الحزب أم لاحقا له؟

- كيف يتم تشكيله ودور الانتخاب داخل المستوى القاعدى فى هذه العملية، وما العوامل التى تحدد تشكيله فى حالة غياب أسلوب الانتخاب؟

- هل ينعقد المؤتمر بصفة دورية منتظمة؟ وهل يتاح لمندوبى المستوى القاعدى مشاركة جدية فى مناقشاته، وبالتالى مدى وجود مناقشات أصلا ولأى نوع من القضايا؟

- هل تتاح لمندوبى المستوى القاعدى فرصة مناسبة لانتخاب المستوى القيادى وعلى رأسه رئيس الحزب، وهل تجرى انتخابات مفتوحة تنافسية يحق لكل عضو بالمؤتمر التقدم إليها والحصول على فرصة متكافئة؟ أم تكون الانتخابات محكومة من أعلى صراحة فى شكل قوائم مغلقة للتصويت عليها ضمنًا فى صورة تدخل القيادة الحزبية لدعم مرشحين معينين تفضلهم ؟

٢ - التجنيد ودوران النخبة

يعنى هذا المؤشر الفرعى أساسًا بمدى انفتاح النخبة الحزبية، بما يتيح إضافة أعضاء جدد إليها، وخروج أعضاء منها بشكل دورى من خلال انتخابات تنافسية، وليس بحكم الإحلال محل المتوفين أو المستقيلين.

ولذلك فهو يبحث فى أسلوب التجنيد لهذه النخبة وما إذا كان يتم بالانتخاب أم بالتعيين من أعلى، ومدى حدوث تغير فى هذا الأسلوب عبر فترة الدراسة، كما يبحث فى معدل الدوران على هذه النخبة؛ بمعنى نسبة

التجديد فى عناصرها سواء بالانتخاب أو بالتعيين، ورغم أن أحد افتراضات الدراسة أنه توجد علاقة ضرورية بين الأسلوب المتبع فى التجنيد للنخبة، معدل الدوران عليها، فالمؤكد التجديد عن طريق الانتخاب يعكس درجة أعلى من الديمقراطية بالمقارنة مع التجديد الذى يعتمد على التعيين من أعلى.

فالتجديد القائم على انتخابات دورية تنافسية يعكس مشاركة قاعدية منتظمة فى اختيار النخبة الحزبية، وهو أكثر ديمقراطية من التجنيد القائم على تصويت على قائمة معدة سلفا فيما يشبه أسلوب الاستفتاء، ومن ذلك المعتمد على التعيين حتى إذا ترتب عليه درجة عالية من الدوران على النخبة، لكن تجدر ملاحظة أن التجنيد بأسلوب الانتخاب يمكن أن يتعرض لتدخل قيادى يوجهه نحو تدعيم فرص مرشحين بعينهم عن طريق عملية تربيط الانتخابات التى قد تتم بإحكام يجعل الانتخاب شكليًا ويتيح توقع نتائجه مسبقا .ففى هذه الحال يصبح الانتخاب محاولة لاستيفاء الشكل الديمقراطى لكن دون مضمون ديمقراطى لا يتحقق إلا عبر التنافس الحر المفتوح .

كما يأخذ هذا المؤشر فى الاعتبار الظروف التى يحدث فيها التجديد لبعض عناصر النخبة، وما إذا كانت ظروفا عادية أم استثنائية ترتبط بأزمات مثلاً قد تفرض هذا التجديد.

فالبحث هنا إذًا ينصب على أسلوب التجنيد ومدى الأخذ بالانتخاب، وطبيعة هذا الانتخاب ومدى توفر حرية المنافسة فيه، كما يتركز على قياس التطور الذى طرأ على تركيب النخبة الحزبية فى الأحزاب.

ثالثا : أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية

وهو يتضمن مؤشرين فرعيين:

١- الصراع على النفوذ داخل النخبة الحزبية :

يتعلق هذا النوع من الصراع بخلافات القوة أو السلطة التى لا ترتبط بتباينات سياسية وفكرية ، ويختلف وزن هذا النوع من الصراع من حزب لآخر، فقد يكون هو الغالب فى بعضها بحيث يطغى على أى خلافات أخرى، وقد يكون مترتبًا على خلافات سياسية وفكرية عندما يسعى أحد طرفى هذه الخلافات إلى تدعيم نفوذه داخل الحزب على حساب الطرف الآخر، كما قد يكون هذا الصراع جزئيًا أو محدود النطاق؛ بحيث يجرى بين اثنين أو أكثر أو بين مجموعتين صغيرتين داخل النخبة الحزبية دون أن يؤثر على مجمل التفاعلات بها، لكنه قد يكون فى حالات أخرى شاملا عندما يتم استقطاب معظم النخبة الحزبية فى الصراع؛ بحيث تنقسم إلى جناحين متنافسين على السلطة فى الحزب .

ومن الوارد أيضًا أن يختلف موقع رئيس الحزب فى هذا النوع من الصراع . ولهذه القضية أهميتها المتميزة فى حالة الأحزاب التى يتمتع رؤساؤها بمكانة عالية، كما هو حادث فى جميع الأحزاب المصرية موضع الدراسة، فقد يكون الرئيس نفسه طرفًا فى صراع النفوذ داخل النخبة الحزبية، أما بشكل جزئى فى مواجهة بعض أعضاء هذه النخبة الطامحين فى الحد من نفوذه أو مشاركته فيه أو الحلول محله مباشرة أو فى مرحلة تالية . كما قد يكون الرئيس طرفًا فى صراع شامل على النفوذ عندما يلقى بثقله إلى جانب أحد طرفى هذا الصراع عندما يحدث استقطاب لمعظم أعضاء النخبة بين

جناحين، وربما يسعى هو إلى إحداث هذا الاستقطاب؛ من أجل مواجهة أو استبعاد جناح لا يفضله، لكن من الوارد أيضا أن يكون الرئيس فوق الصراع على النفوذ بين مجموعتين من أعضاء النخبة الحزبية، بحيث يتدخل لحسم هذا الصراع فى الوقت المناسب له.. وقد أثبتت بعض الدراسات أن رئيس الحزب الذى يتمتع بصفة كاريزمية« مؤسسه أو قائده فى مرحلة حرجة من تاريخه » هو الذى ينتصر عادة فى أى صراع على النفوذ مع أية مجموعة حزبية، حيث تفشل هذه المجموعة دائما فى الحفاظ على وحدتها خلال الصراع وتتجه أقسام منها إلى تأييده فى النهاية.

٢- الخلاف حول قضايا سياسية وفكرية:

درجت الأدبيات فى هذا المجال على التمييز بين اتجاهات Tendencies يختلف أصحابها من قضية لأخرى، ولا تكون دائمة ومنتظمة وواعية لذاتها فى تعبيرها عن مواقفها تجاه هذه القضايا، وبين أجنحة factions أى جماعات تأخذ مواقف مشتركة، تجاه كل أو معظم القضايا.

ومع ذلك يتباين تماسك الأجنحة من حزب لآخر، ففى بعض الأحزاب تتسم هذه الأجنحة بالسيولة على عكس ما هو مفترض من امتلاكها لهياكل بدرجة أو بأخرى؛ حيث يكون الجناح أحيانًا بمثابة ائتلاف مؤقت، كما أن فى بعض الأحزاب تختلف قوة الأجنحة من إقليم لآخر؛ حيث تتأثر بالتقاليد التاريخية والخصائص الاقتصادية والسكانية لكل إقليم.

والملاحظ أنه فى المجتمعات غير المتجانسة تقتضى دراسة الخلافات السياسية والفكرية داخل النخب الحزبية التعرف على تأثير تنوع الهيكل الاجتماعى عليها للتعرف على ما إذا كانت هناك علاقة بين الأجنحة وخصائص هذا الهيكل، ولكن هذا لا ينطبق على الأحزاب موضع الدراسة بطبيعة الحال.

ويعنى هذا المؤشر أساسًا بتحديد طبيعة الخلافات السياسية والفكرية فى الأحزاب، والأساليب المتبعة فى إدارتها من منظور مدى ديمقراطية هذه الأساليب. ويثير ذلك قضية المناخ داخل الأحزاب ومدى ما يتيحه من إمكانات للتعبير عن الآراء والاجتهادات المختلفة سواء فى حالة وجود اتجاهات أو أجنحة. والمفترض أن الخلافات السياسية والفكرية لا تأخذ طابع الأجنحة فى الغالب إلا عندما يتم استقطاب معظم النخبة الحزبية إليها، وتتحول عندئذ إلى صراع على النفوذ.

المستوى الثالث: المشاركة السياسية.. مدخل لتعزيز التعددية الحزبية

يشير مفهوم المشاركة السياسية إلى تلك الأنشطة الإرادية التى يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر فى عملية اختيار حكامهم وممثليهم، والتأثير فى صنع القرارات أو السياسات التى يتخذونها، والتى تؤثر بشكل مباشرة أو غير مباشر على حياتهم ومستقبلهم. وتترجم المشاركة السياسية إجرائيًا فى:

- **أنشطة تقليدية**: مثل التصويت فى الانتخابات العامة، ومتابعة الأمور السياسية، والدخول مع الغير فى مناقشات سياسية، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة والمشاركة فى الحملات الانتخابية بالمال والدعاية، والانضمام إلى جماعات المصالح، والانخراط فى عضوية الأحزاب والاتصال

بالمسئولين، والترشيح للمناصب العامة وتقلد المناصب السياسية.

- **أنشطة احتجاجية سلمية** : مثل الشكوى، مخاطبة الرأى العام من خلال وسائل الإعلام المختلفة، اللجوء للقضاء، التظاهر السلمى ، الإضراب عن العمل ، بناء جماعات الضغط .

وتعتبر المشاركة السياسية شكلاً من أشكال التثقيف السياسى، حيث يعرف المواطنون من خلالها حقوقهم وواجباتهم، وكيف يمارسونها، كما أنها ترتبط بالمسئولية الاجتماعية التى تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات لذلك فهى سمة من سمات النظم السياسية الديمقراطية، وبمقدار اتساع نطاق المشاركة السياسية ورسوخها واستقرارها تتحدد ديمقراطية النظام السياسى، ومدى شرعيته.

وتتطلب المشاركة السياسية للمواطنين تمكينهم من المعرفة والعلم بمجريات الأمور فى بلادهم؛ بما يمكنهم من الحكم على مدى جودة الأداء الحكومى ومحاسبة المسئولين عن أعمالهم إذا ما قصروا فى الأداء، بالإضافة إلى هذا.. فإن تمكين المواطن من المشاركة السياسية يدعم علاقته بمجتمعه؛ الأمر الذى ينعكس بالضرورة على تعزيز شعوره بالانتماء للوطن؛ فالمشاركة بهذا النهج تجعل المواطنين أكثر إدراكًا لحجم المشاكل المتعلقة بمجتمعهم وللإمكانات المتاحة به، مما يفتح بابًا للتعاون البناء بينهم وبين المؤسسات الحكومية.

بهذا تكون المشاركة السياسية للمواطنين هى الطريق؛ لمساهمتهم فى تحمل مسئولية صنع السياسات العامة، وهو ما يسهل كثيرًا فى عملية تنفيذ الخطط والبرامج وضمان نجاحها نتيجة استجابتها وتعبيرها عن احتياجاتهم، ومن ثم فإن اتساع نطاق المشاركة السياسية بكافة أشكالها وصورها هو أداة فعالة فى مواجهة صور استغلال السلطة، وتحقيق قيمة المساواة والحرية.

المشاركة - بمعنى آخر - هى أهم الأدوات السلمية للضغط على الحكام ليعملوا وفق أولويات غالبية المواطنين، وليس لشريحة أو لفئة محدودة منهم، كما أنها تسهم فى غرس قيم الكرامة والانتماء والثقة بالنفس، وترفع وعى الحكام والمحكومين معًا بواجباتهم ومسئولياتهم إلى جانب حقوقهم أيضًا.

ويعتبر استقرار المشاركة واتساع نطاقها عملية تراكمية، تتدرج صعودا عبر عدة مراحل أهمها:

- **الاهتمام السياسى** : وهو يعنى مثلاً متابعة القضايا العامة والأحداث السياسية من خلال وسائل الإعلام، والاشتراك فى المناقشات السياسية مع أفراد العائلة أو الأصدقاء أو زملاء العمل، وعادة ما تكون هذه المرحلة أكثر وضوحًا واتساعًا فى أوقات الأزمات أو فى أثناء الحملات الانتخابية.
- **المعرفة السياسية** : وهى مرحلة أكثر نضجا يهتم فيها المواطن بمعرفة الشخصيات السياسية فى المجتمع على المستوى المحلى أو القومى، مثل: أعضاء المجلس المحلى، وأعضاء البرلمان بدائرته الانتخابية، أو متابعة نشاط بعض الشخصيات القومية كالوزراء ومناقشة مواقفهم السياسية.
- **التصويت السياسى** : وهى مرحلة أكثر فاعلية؛ إذ من المفترض أن يشارك فيها المواطن فى الحملات الانتخابية بالدعم السياسى والمساندة المادية لأحد المرشحين، أو بالمشاركة بالتصويت.

- **المطالب السياسية** : وتتمثل فى الاتصال بالأجهزة الرسمية، وتقديم الشكاوى والالتماسات، والاشتراك فى الأحزاب والجمعيات التطوعية، أو الترشح للانتخابات العامة أو المشاركة فى الأنشطة الاحتجاجية بهدف الاعتراض على سياسة أو قرار ما، أو المطالبة بتطبيق سياسة جديدة أو الحصول على حق من الحقوق .

أولاً : واقع المشاركة السياسية فى مصر

تعانى المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى من حالة انحسار وضعف، وهو ما يبدو بوضوح فى عديد من المؤشرات المرتبطة بمستوى التصويت فى الانتخابات العامة، مثل: الانتخابات البرلمانية وانتخابات المجالس المحلية والاستفتاءات وقد انعكس بشكل مباشر فى تراجع تمثيل عديد من الفئات الاجتماعية وتهميش تمثيلها السياسى مثل المرأة والأقباط والطبقة الوسطى .كما يتجلى انحسار المشاركة أيضًا فى تراجع أعداد المشاركين فى عضوية الأحزاب بدرجة كبيرة، وتراجع تمثيل الأحزاب السياسية ذاتها فى البرلمان؛ حيث اقتصر وجود الأحزاب الحاصلة على الشرعية القانونية على مجرد تمثيل رمزى يتراوح بين عضو أو ثلاثة أعضاء بالنسبة لأحزاب المعارضة الرئيسية« التجمع ــ الوفد ــ الأحرار »فى برلمان 2005 بإجمالى عشرة أعضاء يمثلون خمسة أحزاب، بينما غاب تمامًا تمثيل ما يقرب من سبعة عشر حزبا آخر.

أما عن معدلات التصويت فى الانتخابات البرلمانية كالتالى:

- سنة 1984 نسبة التصويت 43.14٪
- سنة 1987 نسبة التصويت 50.42٪
- سنة 1990 نسبة التصويت 45.95٪
- سنة 1995 نسبة التصويت 50٪
- سنة 2000 نسبة التصويت 25.2٪
- سنة 2005 نسبة التصويت 26٪

كما أن إجمالى 45 مليون ناخب هم حجم القوة التصويتية فى مصر عام 2010 لم يذهب إلى الانتخابات البرلمانية إلا 26٪ أى حوالى 11.7 مليون فى أفضل الأحوال.

وحدث فى كل الانتخابات عمليات واسعة للتزوير، وما يسمى فى تقاليد الانتخابات المصرية بـ«التسويد»؛ أى وضع علامات موافقة على بطاقات الانتخابات لصالح المرشحين الذين تريدهم السلطة، نيابة عن المواطنين ودون حضورهم أو معرفتهم أو رغبتهم، بل إن بعض الصحف المستقلة قد ذكرت أن بعض المقرات الانتخابية لم يحضر فيها أحد على الإطلاق فى جولة الإعادة فى انتخابات مجلس الشعب 2010.

تشير تلك النتائج إلى تزايد مؤشرات عزوف المصريين عن المشاركة بالتصويت فى الانتخابات العامة، بعكس ما هو مفترض كتطور طبيعى لزيادة الوعى، واستمرار الحديث عن الإصلاح الديمقراطى، كذلك تزايد نسبة التصويت للمرشحين المستقلين وتراجع نسبة التصويت للمنتمين للأحزاب السياسية.

ثانيًا : أسباب تدنى المشاركة السياسية

يرجع تدنى المشاركة السياسية فى المجتمع المصرى إلى حزمة من الأساليب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن إجمال أهمها فى الآتى:

- ارتفاع نسبة الأمية واستمرار انتشارها فى ربوع المجتمع المصرى، ومعروف أن الأمية تحرم أصحابها من القدرة على معرفة وتداول المعلومات المرتبطة بحياتهم، وبالتالى تقلص قدرتهم على الاختيار بين البدائل المختلفة أو إدراك الفروق بينها. فقد كانت نسبة الأمية 39٪ حسب تعداد عام 1996 ولا تزال تبلغ حاليا 29٪ تقريبا من إجمالى عدد السكان الذين يزيد عمرهم على عشر سنوات.

- تدهور نوعية وفلسفة التعليم الذى جعل من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية عاجزة عن بناء وتنمية العقل الناقد والتحليلى، المنفتح والقادر على المشاركة والاختيار المستقل.

- تدهور الوعى السياسى نتيجة انقطاع مسار التطور الديمقراطى منذ عام 1952 بعد تجربة طويلة من النضال الوطنى؛ من أجل انتزاع الحقوق والحريات السياسية، وما صاحب هذا الانقطاع من مصادرة الحياة السياسية، وغياب العمل السياسى المستقل والتضييق على مؤسسات المشاركة بهدف تأميم الرأى العام، والسيطرة عليه، فالتعددية الحزبية التى تم حظرها بعد ثورة يوليو 1952 وعادت بشكل مقيد منذ عام 1976 مازالت تعانى من قيود متعددة على تأسيس الأحزاب السياسية .فمنذ عام 1977 حتى عام 2007 تقدم 64 حزبا بطلب التأسيس حصل منها على الترخيص فقط 16 حزبا أغلبها بحكم قضائى، بعد أن رفضته لجنة شئون الأحزاب، وعلى الرغم من تعديل قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977 بالقانون رقم 177 لسنة 2005 ثم تعديله فى عام 2011، إلا أنه لا يزال يتضمن عديدًا من القيود على حق تكوين الأحزاب.

أما العمل النقابى فيعانى هو الآخر من كثير من القيود، بالإضافة إلى منع التعددية النقابية، وامتدت هذه القيود إلى تأسيس الجمعيات الأهلية التى تم إخضاعها بحكم القانون لإشراف الدولة عبر التحكم فى مصادر تمويلها.

ففى مصر 23 نقابة مهنية تضم حوالى ٦ ملايين مهنيا ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وقد بدأت أزمة النقابات المهنية فى مصر، بعد اجتماعها المشترك عام 1990 فى نقابة الأطباء والذى طالب فيه ممثلو النقابات بتخلى رئيس الجمهورية عن رئاسة الحزب الحاكم وإلغاء قانون الطوارئ والقيود على حرية الصحافة وإطلاق حرية الأحزاب والمطالبة بإجراء انتخابات نزيهة، واستمرت التحركات النقابية بعد ذلك، حيث ردت الدولة بوضع قانون ضمانات ديمقراطية العمل النقابى رقم 100 لسنة 1993 والذى يشترط لصحة إجراء الانتخابات فى المرة الأولى حضور 50٪ من أعضاء الجمعيات العمومية للنقابات.. وإذا لم يكتمل النصاب تؤجل على ألا يقل عن 30٪ فى المرة الثانية، وهو ما أدى إلى تجميد كثير من النقابات وشل حركة العمل النقابى، فبموجب هذا القانون وضعت عديد من النقابات المهنية تحت وطأة الحراسة، أو حرمت من إجراء الانتخابات الدورية؛ فنقابة الأطباء لم تجر بها أى انتخابات، منذ أكثر من 12 عامًا.

وقد ترافق مع هذه القيود تجريم ومصادرة العمل السياسى الطلابى، الذى يعتبر المصدر الأساسى لتغذية

الحركة السياسية بالكوادر الفاعلة، وهو ما أدى إلى جمود النخبة السياسية المصرية بشكل عام.

- سلبية الثقافة السائدة إلى حد أنها تقلص من دور المبادرات المستقلة والجماعية للمواطن، وتكرس الاعتماد على الدولة فى تقديم الخدمات والحلول لكل المشاكل. ويعود ذلك إلى الجذور التاريخية للدور المهيمن للدولة المركزية فى المجتمعات النهرية التى تحتاج إلى ضبط توزيع مياه النهر وصيانة شبكة الرى، وهو ما تزايد فى حقبة ما بعد يوليو 1952؛ خاصة بعد أن أصبحت الدولة هى رب العمل الأساسى، وهو مازال مستمرًا للآن بدرجة كبيرة، وهو الأمر الذى يربط مصالح قطاع كبير وأرزاقه بالدولة وبالتالى بمن يسيطر عليها.

- الضغوط الأمنية وارتفاع تكلفة ممارسة العمل السياسى ومخاطره فى ظل استمرار إعلان حالة الطوارئ منذ عام 1981 وتجريم أشكال الاحتجاج السلمى.. هذه الضغوط تأخذ طابعًا عمليًا لدى المواطن عندما يسيطر عليه الشعور بالخوف الشديد من احتمال التعرض للملاحقات الأمنية فى حالة الإقدام على المشاركة، واحتمال كبير لعدم إمكانية التخلص من هذه الملاحقات إذا وقع فيها الفرد مرة واحدة، إذ تظل ملازمة له بقية حياته، ومعنى ذلك ارتفاع تكلفة المشاركة السياسية فى الوقت الذى يغيب فيه العائد من المخاطرة بالمشاركة، وهو ما يظهر عمليات فى بطء تغيير السياسات، وندرة تجديد النخب الحاكمة، وهو ما أسهم - بشكل تراكمى - فى فقدان المواطن لثقته فى المجال العام، وانفصاله عن النخب السياسية الموجودة وعدم القبول بقيادتها. يضاف إلى ما سبق مجمل التحولات السياسية والاقتصادية التى تمت على امتداد نصف القرن الماضى، والتى تعرض لها أبناء الطبقة الوسطى الفاعلة اقتصاديًا وسياسيًا، هذه التحولات أثرت بالسلب على مواقعهم الاجتماعية، ودعمت ثقافة الخوف فى« دولة الموظفين»، وأسهمت فى شيوع ثقافة الموظف البيروقراطى الخاضع لهيمنة الدولة المسيطرة.

ثالثًا: خيارات تفعيل المشاركة السياسية

خيارات تفعيل المشاركة السياسية والخروج من حالة السلبية - التى يتسم بها السلوك السياسى لأغلبية المصريين - إلى حالة المشاركة، ويعتمد كل خيار على مدخل مختلف فى توصيف ومعالجة مشكلات المشاركة السياسية، ويعتمد الخيار الثانى على المدخل الثقافى، أما الخيار الثالث فيعتمد على المدخل التأهيلى التدريبى من منظور التربية المدنية، ويعبر كل خيار عن وجهة نظر طرف أو أكثر من أطراف العمل السياسى والقوى الاجتماعية بما فى ذلك السلطة، والقريبين منها بشكل عام وقوى المعارضة السياسية والحزبية، وحول هذه الخيارات يدور الجدل منذ عدة سنوات فى مصر بين الأكاديميين والنشطاء السياسيين، كما تدور حولها رؤى مجموعات مختلفة التوجهات السياسية من المواطنين، وفيما يلى مضمون كل إطار وفكرته الأساسية، وحجج المؤيدين والمعارضين.

الخيار الأول: المدخل القانونى

المقاربة الأساسية فى هذا الخيار هى أن مشكلات المشاركة السياسية تكمن فى القيود التى تتضمنها القوانين الخاصة بها، وخاصة قانون الأحزاب السياسية

وقانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الطوارئ وقوانين الجمعيات والنقابات المهنية والعمالية.. وعليه فإن تفعيل المشاركة يجب أن يبدأ بإصلاح تلك القوانين وتخليصها من القيود المعوقة للمشاركة.

ويدعم أنصار هذا التوجه رأيهم بحجج، منها الآتى:

أ- أن القوانين المشار إليها تتضمن نصوصًا تحد من حرية المواطنين فى التجمع والتعبير عن الرأى، ومن ذلك مثلاً اشتراط الحصول على تصريح رسمى من الجهات المختصة قبل القيام بعقد اجتماع عام أو تنظيم مظاهرة شعبية، وغالبًا ما يتم رفض التصريح بمثل هذه الأعمال.

ب- إن قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977 يتضمن كثيرًا من القيود، وهو الأمر الذى تسبب بالفعل فى رفض طلبات تأسيس عدد كبير من الأحزاب السياسية، وقد بلغ عدد الأحزاب المرفوضة حوالى 50 حزبًا، خلال الفترة من 1977 إلى 2007.

جـ- إن القوانين تسمح بالجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم، وهو الأمر الذى ألغى - عمليًا - مبدأ المساواة بين الأحزاب، حيث يضفى منصب رئاسة الدولة أهمية كبيرة على جميع الهيئات المرتبطة به، ومن ثم.. فإن الجمع بين منصب رئاسة الدولة ورئاسة الحزب الحاكم يخل بمبدأ تساوى الفرص المتساوية للأحزاب المختلفة فى التواصل مع المواطنين، ويتسبب هذا الوضع فى عزوف كثير من المواطنين عن المشاركة.

د - إن التعديلات الأخيرة فى قانون الأحزاب السياسية قد زادت من القيود بدلاً من أن تلغيها أو تحد منها على الأقل، ومن ذلك التعديل الذى نص عليه القانون رقم 177 لسنة 2005 و2011 ورفع الحد الأدنى لطالبى تأسيس الحزب من 50 فردا إلى 1000 فرد ثم إلى 5000 مع اشتراط أن يكونوا من 14 محافظة على الأقل، وأن يتحمل طالبو تأسيس الحزب تكلفة الإعلان عن كل هذه الأسماء فى الصحف، بعد أن كان الإعلان يتم على نفقة الدولة قبل تعديل القانون.

هـ - إن قانون الجمعيات الأهلية يضعها تحت سيطرة جهة الإدارة ورقابتها المستمرة على نحو يعوق أدائها لمهماتها، ويدفع المواطنين إلى العزوف عن المشاركة فى أنشطتها؛ خوفًا من المراقبة الأمنية المستمرة.

تتحدد مصائر الأحزاب السياسية وقدرتها على الازدهار والنضج أو الضعف والذبول بما توفره البيئة الاجتماعية المحيطة من شروط سياسية وقانونية واجتماعية لنمو هذه الأحزاب أو بما توجده من عوامل معاكسة لذلك، وكما هو معروف.. فإن التعددية الحزبية هى فى الحقيقة جزء من نظام أشمل لا يمكن أن تزدهر أو تؤدى وظيفتها ما لم تتوافر المقومات الأساسية لهذا النظام وهو الديمقراطية، وقد تبلورت الديمقراطية فى الأساس كإطار لتنظيم الصراع فى المجتمع بوسائل سلمية .وما لم ينجح المجتمع فى تنظيم الصراع حول المصالح المتضاربة لطبقاته وفئاته الاجتماعية بوسائل سلمية فإنه يتعرض لمخاطر العنف الذى قد يصل إلى حد الحرب الأهلية، والآلية الرئيسية لتحقيق سلمية

الصراع هى تداول السلطة السياسية بين مختلف الطبقات والقوى خلال انتخابات عامة دورية، ويتطلب ذلك توافر مجموعة من المقومات التى تشكل فى مجملها الأساس الديمقراطى للمجتمع وهى:

- الاعتراف بالتعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة بينها من خلال الانتخابات.
- تعميم مبدأ سيادة القانون ودولة المؤسسات لتحل محل السلطة المطلقة للحاكم، وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات، واحترام السلطة القضائية واستقلالها.
- الاعتماد على مبدأ الانتخاب العام لعناصر السلطة التشريعية والتنفيذية -الاعتراف بالحريات العامة وحقوق الإنسان وفى مقدمتها: حرية اعتناق الرأى والدعوة إليه وحرية التنظيم والاجتماع وحرية تكوين الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجمعيات .. إلخ.

وما يحدث الآن فى مصر ليس تحولاً حقيقيًّا نحو الديمقراطية حيث تغيب معظم هذه المقومات الديمقراطية فى التشريع وفى الممارسة أيضا، ولا يكفى الاعتراف بالتعددية الحزبية للقول بالتحول إلى الديمقراطية، لأن التعددية القائمة حاليا هى تعددية مقيدة لا تزيد فى حقيقتها عن« قبول النظام السياسى مبدأ التعددية السياسية فى شكل أحزاب سياسية ولكن فى أطر قيود وضوابط معينة تحد من إمكانة تداول السلطة وممارسة هذه الأحزاب لوظائفها المتعارف عليها فى النظم الديمقراطية المتعددة.

الخيار الثانى: مدخل تغيير الثقافة السياسية

الثقافة السياسية هى مجموعة المعتقدات والاتجاهات والقيم والمثل والمشاعر والأحكام لشعب ما إزاء النظام السياسى، وهى محصلة لتنشئة سياسية ولخبرات تاريخية متلاحقة، كما أنها تأخذ فترة طويلة لكى تتغير، وتتسم الثقافة السياسية السائدة لدى كثير من المصريين بأخلاقيات وقيم لا تحث على التطور الديمقراطى لاسيما قيم التسلط والاستبداد والسمع والطاعة وضعف الشعور بالفاعلية السياسية، اللامبالاة، التعصب والتطرف، وغياب روح المبادرة، وقيم الاغتراب، ضعف الشعور بالمواطنة، والسعى فى سبيل الثقافة السياسية فى مصر والاقتراب بها نحو الثقافة الديمقراطية لتسهيل عملية التحول الديمقراطى لن يتأتى إلا عن طريق تغيير العوامل التى شكلت الثقافة السياسية المصرية، ولعل أهم هذه العوامل يتمثل فيما يلى:

١- **رافد جغرافى – تاريخى**: يتمثل بالتراكم التاريخى لتقاليد مركزية السلطة والاستبداد السياسى منذ عهد الفراعنة، لدرجة أن المفكر المصرى جمال حمدان أطلق عليها" الفرعونية السياسية" وثمة عوامل عدة أدت إلى خلق هذه الظاهرة أهمها: الطبيعة النهرية للمجتمع المصرى وما استلزمه ذلك من ضرورة وجود سلطة مركزية قوية لإدارة شئون النهر وشئون البشر، أى تقوم باتخاذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لضبط فيضان النهر من ناحية وتوزيع المياه من ناحية أخرى .فضلاً عن استمرار ظاهرة سيطرة الدولة على الأراضى الزراعية وغياب الملكية الفردية؛ حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر؛ الأمر الذى ساهم فى تقوية سلطة الدولة وقبضتها المركزية، باستثناء فترات محدودة، تعرضت تلك السلطة فيها للضعف والتدهور.

٢ - **رافد اجتماعى - ثقافى**: ويتمثل بغلبة الطابع التسلطى على التنشئة السياسية والاجتماعية للمصريين، فعمليات التربية والتنشئة التى يتعرض لها الفرد بدءا من ميلاده حتى مماته، والتى يقوم بها عديد من المؤسسات الاجتماعية والسياسية كالأسرة والمدرسة والجامعة والنادى والحزب والنقابة وأجهزة الإعلام.. هذه العمليات تقوم على أسس تسلطية واستبدادية، تكرس قيم الطاعة والامتثال والخضوع وتلقى التوجيهات من أعلى والتسليم بها من دون حوار أو نقاش أو نقد، وبالتالى من غير المنتظر أن يشارك فى الحياة السياسية بفاعلية بعد ذلك؛ فهو لم يتعود المشاركة ولم يمارسها من قبل.

٣- **رافد سياسى – مؤسسى**: يتمثل بحرص النظم التى تعاقبت على حكم مصر فى العصر الحديث، على تكريس مركزية السلطة، حتى مرحلة الديمقراطية البرلمانية التى عرفتها مصر خلال الفترة 1923 - 1952كان شابها كثير من التناقضات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التى حالت، إلى جانب عوامل أخرى دون تأسيس نظام ديمقراطى حقيقى .ناهيك عن الانتهاكات المستمرة التى لحقت بالقيم والقواعد الدستورية والقانونية سواء من قبل القصر أو الإنجليز أو الأحزاب السياسية، وهو الأمر الذى جعل تأثير هذه المرحلة فى الثقافة السياسية للمصريين محددًا وهامشيًا، أما النظم التى جاءت إلى سدة الحكم فى مرحلة ما بعد 1952 فقد اتسمت أساسًا بالطابع السلطوى مع اختلاف فى الدرجة.

ويتفق عديد من الكتابات على أن الثقافة السياسية للمواطن المصرى العادى ولأعضاء النخبة السياسية المصرية لا تتفق مع ذلك النموذج الثقافى للديمقراطية فى كثير من جوانبها بل تحمل فى بعض أجزائها مكونات تتناقض معها . فالثقافة السائدة فى الريف المصرى الذى يستوعب نحو 54٪ من سكان مصر ويمثل مصدرًا مستمرًا لتغذية الحضر هى ثقافة يصفها أحد الباحثين المتخصصين تؤكد الانصياع شبه المطلق للسلطة الحكومية بدافع من الخوف وليس بدافع الاقتناع فى الغالب، وتشخيصها وتأليه أصحابها، والشك المطلق فيها مع الاعتماد الكامل عليها، وفقدان زمام المبادأة واللامبالاة السياسية، وغياب أو ضعف الشعور بالمواطنة والحرص على الربط بين العلاقات الدينية والعلاقات السياسية، والقبول بالمحكات التقليدية للسلطة كالثروة والجنس والأصل، ثم غيبة أو فتور التأييد العام للنظام السياسى .

كما يتحدث البعض عن الظاهرة الفرعونية؛ حيث يتطلع المصريون فى أعماقهم إلى الحكومة المركزية القوية وينظرون لرئيس الدولة باعتباره رمز توحيد البلاد امتدادًا لفكرة الفرعون الإله وهم ينتظرون الخير على يد الحاكم و«يعيشون فى انتظار الفرعون الإله».. وقد أثبتت بعض الدراسات الميدانية أن الاعتقاد فى نمط السلطة المطلقة، والتوجهات السلبية إزاء قيم الحرية وإبداء الرأى تحظى بانتشار واسع فى أوساط قطاعات عريضة من المواطنين المصريين فى الريف والمدينة .وقد جاءت مجمل هذه التوجهات نتاج تاريخ وخبرة طويلة من المركزية السياسية والحكم المطلق والطغيان الذى مارسه حكام مصر على مدى القرون الماضية.

وقد تُرجم هذا النمط الثقافى سلوكيًا وعمليًا فى ظاهرتين معروفتين هما موقف المواطن المصرى من القانون ومن قضية المشاركة . فالمواطن المصرى العادى يتخذ موقفا من قوانين السلطة يقوم على رفض هذه القوانين مع إظهار الطاعة والانصياع الظاهرى لها فى الوقت الذى يعمل فيه بدأب على تصفيتها وشل فاعليتها من خلال تجاهلها وانتهاكها كلما أتيحت الفرصة ، وإيجاد قانون عرفى أو شعبى موازٍ لها . من ناحية أخرى تنعكس هذه التوجهات الثقافية جماهيريًا فى ظاهرة تقلص شرائح المشاركين والمهتمين بالعمل السياسى وتضخم الشرائح السلبية غير المشاركة التى تفوق فى كل الأحوال نسبة 75٪ من المواطنين المؤهلين للمشاركة وفق أكثر التقديرات الرسمية تفاؤلاً.

وتؤكد النظرية الديمقراطية ضرورة إشاعة القيم والتقاليد الديمقراطية فى المجتمع كشرط أساسى ولازم؛ لإرساء دعائم النظام الديمقراطى، فالأفراد الذين يعيشون فى ظل مجتمع تتسم علاقات السلطة فى مؤسساته المختلفة «الأسرة، المدرسة، البيروقراطية، النقابات..إلخ» بطابع غير ديمقراطى لا يتأتى لهم إدراك معنى وقيمة الديمقراطية.

وكما أوضحنا سالفًا، فإن الخبرة التاريخية للنموذج المصرى فى التعامل السياسى قد أفرزت نمطًا من الثقافة السياسية الخاضعة فى ظل العلاقة الفرعونية السياسية، وعلى سبيل المثال.. فإن الدراسة المقارنة للمرحلة الملكية والمرحلة الجمهورية بعد الثورة تؤكد محورية دور الملك أو الرئيس فى الحياة السياسية.

والواقع أن الاعتقاد الراسخ أن الرئيس هو المسئول الأوحد عن الشئون العامة وما عداه غير مسئولين باعتبارهم «عبد المأمور» يساعد على شيوع السلبية والتواكل وعدم الاهتمام بالشئون العامة لدى المواطنين، فضلاً عن كون هذه الروح تربط أى تطور أو إنجاز بإرادة الرئيس وتوجيهاته.

إن العصور الطويلة التى عاشها المصرى منذ الفراعنة تحت سلطة مستبدة وحكم أوتوقراطى قد أرغمته على سلوك موجه رغمًا عنه، وأضحى الهمس والكتمان سلوكًا شائعًا وعامًا.

وعليه فإن تدعيم التطور الديمقراطى فى مصر لا ينبغى أن يقتصر على الجانب الإجرائى والمؤسسى، وإنما يمتد ليشمل المدخل الثقافى والقيمى، ويتأتى ذلك من خلال تربية المهارات الديمقراطية لدى الأفراد وإشاعة قيم التسامح والحوار وقبول الرأى الآخر بينهم والعمل على دمقرطة مؤسسات المجتمع المدنى التى تعتبر بدورها؛ ضمانًا لاستمرارية عملية التحول الديمقراطى.

نخلص من ذلك إلى القول بأن تكريس الثقافة السياسية« السكونية »التى تميل إلى السلبية وعدم المشاركة السياسية وتقبل الانصياع لإرادات فوقية عليا بمبررات متعددة يمثل واحدًا من أخطر التحديات، التى تواجه إقامة نظام ديمقراطى حقيقى فى مصر.

ولضمان استمرارية عملية التحول لابد من إجراء تغيرات جذرية راديكالية فى هيكل وأسس العلاقة السياسية «الفرعونية» الحاكمة، ويمكن أن يحدث ذلك من خلال إشاعة القيم والمبادئ الديمقراطية فى المجتمع بأسلوب منسق ومتكامل .فإقامة نظام ديمقراطى تتطلب وجود ثقافة وقيم مجتمعية ذات طابع ديمقراطى،

وعلى ضوء ذلك .. فإن المؤسسات الاجتماعية المصرية مثل الأسرة والنظام التعليمى والبيروقراطى تؤثر بشكل مباشر على الممارسة الديمقراطية.

وعلى صعيد آخر يمكن انتهاج مجموعة من السياسات الهيكلية كمتطلب أساسى لاستمرار الديمقراطية ومن ذلك:

- القيام بعملية إصلاح سياسى واسع النطاق، بما يدعم ويكرس مبادئ الممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ويستلزم ذلك بالضرورة ادخال إصلاحات دستورية وتغيير الطبيعة الأوتقراطية للمجتمع السياسى المصرى.
- انتهاج سياسات للإصلاح الاقتصادى الحقيقى بما يقضى على مشكلات البطالة والتفاوت الحاد فى توزيع الدخول بين المواطنين.
- تأكيد مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية بما يحقق استقرار الجسد الاجتماعى فى مصر.
- وذلك كله فى إطار المحافظة على هوية المجتمع الثقافية والتمسك بتراثه الحضارى فى مواجهة عمليات الاختراق من الخارج.

إننا بحاجة إلى نهج جديد وعقل متفتح يؤمن بقيمة الحوار الوطنى ويعلى من شأن التسامح وقبول الآخر مادمنا نعمل معًا من أجل مصلحة الوطن وبناء ديمقراطى حقيقى.

إن المجتمع الذى يستقبل الإصلاح السياسى يتفاعل معه حسب الثقافة السائدة؛ فإذا كانت هذه الثقافة تقوم على احترام الرأى الآخر فسيكون التفاعل إيجابيًا يعطى دفعة نحو الإصلاح وينقلها إلى مستوى أعلى، أما إذا كانت الثقافة السائدة تعتبر الاختلاف أمرًا شاذًا، أو نشازًا، أو خروجًا على المألوف، أو كفرًا أو خيانة أو مروقًا، فإن ذلك يكون سلبيًا يعوق عملية الإصلاح بل يجعل الوضع أسوأ مما كان قبل الشروع فيها، أمر منطقى وواقعى تمامًا، فلا يمكن أن يحدث تطو حقيقى نحو الديمقراطية ما لم يكن حد أدنى من ثقافة التسامح وقبول الآخر والحوار، ولا يمكن على سبيل المثال إجراء انتخابات يتوافر لها أقصى قدر من الحرية والنزاهة والشفافية ما لم يكن جميع الأطراف ملتزمين بقبول نتائج هذه الانتخابات، والتعامل معها فى حدود ما تتيحه من تفويض مؤقت وما تكفله من حقوق للخاسر، لا يمكن التفويض فيها.

ما لم يكن الخاسر فى الانتخابات مستعدًا للتسليم بخسارته وقبول النتائج بصدر رحب فقد ثير اضطرابات توجد أوضاعًا أسوأ مما كان عليه الحال قبل أداء هذه الانتخابات، وإذا لم يكن ديمقراطيًا فى موقفه وأدائه فقد يسلك سلوكًا شموليًا عقب فوزه فى الانتخابات فيغتال فريق الخاسرين، ولا يكتفي باحتكار السلطة، بل يسع إلى البقاء فيها بأساليب غير ديمقراطية من خلال إحداث تغييرات قانونية، وربما دستورية تطلق يده فى إدارة شئون البلاد وإعادة صياغة النظم الانتخابى مثلا بما يضمن فوزه فى الانتخابات التالية حتى إذا ساءت شعبيته.

والتطور المستمر نحو الديمقراطية يفترض، ليس فقط حقوقا متساوية لجميع الأطراف، ولكن واجبات متساوية يلتزم بها كل المشاركين فى العملية السياسية من أحزاب وقوى وجماعات سياسية بغض النظر عن انتماءاتها، والمسألة المحورية هنا هى أن الانتخابات تمنح

فيها تفويضًا مؤقتًا وجزئيًا وليس دائمًا أو شاملاً، فهو تفويض مؤقت؛ لأنه يستمر فقط موعد الانتخابات التالية، ولأنه كذلك فهو لا يمكن أن يكون تفويضًا شاملاً، أى يشمل أى تغييرات يريدها الفائز وفق اتجاهاته وأهدافه وأهوائه، فعلى سبيل المثال لا يمكن تعديل أى دستور إلا بالطريقة التى يحددها هذا الدستور نفسه، فقد يكون ذلك بأغلبية كبيرة فى المجلس النيابى أو باستفتاء شعبى أو بالطريقتين معًا، كما هو الحال فى دستور مصر 1971، يشترط لتعديل أى من مواده موافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على مبدأ التعديل، ثم موافقة ثلثى أعضائه على المواد المطلوب تعديلها بعد مناقشتها، ثم عرض هذا التعديل على الشعب لاستفتائه فى شأنه.

فإذا فاز حزب من الأحزاب فى الانتخابات فى بلد من البلاد تمر بمرحلة تطور ديمقراطى فمن واجبه أن يلتزم بذلك، حتى ولو لم يكن الدستور القائم أو مواده تروق له، أما إذا أقدم على تعديل الدستور أو تغييره بغير الطريقة المتبعة، التى تعنى وجود رغبة شعبية حقيقية فى هذا التعديل أو التغيير، فإنه يكون قد تجاوز بذلك حدود التفويض الديمقراطى الذى يحصل عليه بموجب نتائج الانتخابات، وبهذا التجاوز يكون الحزب الذى فعل ذلك قد انتهك الدستور وقواعد اللعبة الديمقراطية، واغتصب سلطات وصلاحيات ليست من حقه، وفى هذه الحالة تؤدى الانتخابات إلى الارتداد والتراجع عن التطور الديمقراطى الذى بدأ بدلا من أن تقود إلى دعم هذا التطور، ولكن هذا لا يعنى فى المقابل تجميد الأوضاع على ما هى أو إبطاء الإصلاح السياسى بحيث تكون معدلاته أقل مما يلزم للمضى قدما فى عملية الديمقراطية بوتيرة تتلاءم مع حالة المجتمع، فلا تقفز عليه ولا تتخلف عنه، وكما هو فى أى عملية يحدث فيها تطور، يحتاج الأمر إلى ميزان دقيق لمراحل هذا التطور.. المنطق هنا هو أن لكل مرحلة وظيفتها التى تقود إلى المرحلة التالية لها.

المقاربة الأساسية فى هذا الإطار هى أن الثقافة السياسية السائدة - بحد ذاتها - هى المصدر الأساسى لإشكالية المشاركة السياسية فى مصر، وأن هذه الثقافة تحمل من القيم السلبية والمعوقة للمشاركة أكثر مما تحمل من القيم الإيجابية والمشجعة على المشاركة . وبينما يلقى البعض مسئولية سيادة هذه الثقافة على السلطة ويحملها تبعة شيوع حالة السلبية واللامبالاة لدى أغلبية المواطنين، يذهب البعض الآخر إلى أن المسئولية تقع أولا على المجتمع بقواه وتياراته الفكرية والسياسية؛ لأنه يقبل باستمرار هذه الثقافة ولا يسعى بجدية لتغييرها والتخلص من قيمتها السلبية .وللخروج من هذه الإشكالية يرى أنصار هذه المقاربة وجوب تنقية الثقافة السياسية السائدة من القيم السلبية ودعم القيم الإيجابية التى تحث على المبادرة والاهتمام بالمجال العام، باعتبار أن المشاركة عملية شاملة وعميقة، ومتعددة المستويات ومستمرة على مدى زمنى طويل، تستهدف غرس ثقافة المشاركة كمكون أصيل فى الثقافة والممارسة السياسية، ولا ترتبط بموسم أو بفترة زمنية محددة بل يجب أن تصبح مظهرا من مظاهر الوعى العام الذى يشكل الممارسة الحياتية اليومية للمصريين.

ويرى أنصار هذا المدخل الثقافى أن السلطة هى المسئول الأول عن سلبية المواطنين كونها تشجع استمرار نمط الثقافة السياسية الانعزالية، ويرون أن تفعيل

المشاركة يبدأ بتفعيل ثقافة المشاركة وأن تبادر السلطة قبل أى شىء آخر فى هذا الاتجاه بشكل إيجابى، ويدعمون رأيهم بحجج منها الآتى:

أ - إن نشر ثقافة المشاركة بشكل عام - وليس الحث على التصويت فقط كما تفعل السلطة وقت الانتخابات - من شأنه أن يرفع الوعى بأهمية المشاركة السياسية على وجه الخصوص وهى العملية التى تعتمد على تنمية الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، وحقوق المواطنة.

ب - إن غرس القيم الإيجابية فى ثقافة المشاركة كفيل بأن يؤكد حق كل من ينتمى للمجتمع السياسى فى التمتع بالحقوق نفسها والفرص، ومطالبته بالالتزامات نفسها فى إطار عملية من التوافق الوطنى العام، ومن ثم يساعد على إدماج عديد من القطاعات المهمشة فى العملية السياسية.

جـ - إن دعم القيم الإيجابية لثقافة المشاركة يتطلب وجود إعلام حر يقوم على العقلانية والتنوير وحرية الرأى وإتاحة المعلومات، كما يتطلب تغيير فلسفة النظام التعليمى ليكون قادرًا على بناء ذهنيات وأنماط تفكير ناقدة، قادرة على التحليل، والتفكير الحر، وتسهم فى غرس قيم المواطنة، وبناء الثقة، وتشجيع المحاسبة..إلخ «برامج تربية مدنية».

د - الثقافة السياسية الإيجابية تفترض ــ وتولد قوة دفع باتجاه - إلغاء كافة القيود القانونية على بناء التنظيمات المستقلة «أحزاب - نقابات - جمعيات» وكفالة ممارسة حق الاحتجاج الجماعى السلمى.

ولكن معارضى هذا التوجه - الذى تتبناه بعض قوى المعارضة الحزبية والسياسية أساسًا - لا يرون أن السلطة مسئولة عن شيوع نمط الثقافة السلبية، أو أنها تحتكر وحدها إنتاج هذه الثقافة وإعادة إنتاجها؛ حتى يمكن اتهامها بأنها السبب فى شيوع حالة السلبية وانحسار المشاركة السياسية، ويلقون باللائمة على المضمون السلبى فى الثقافة السياسية السائدة التى يتبناها المواطنون، بمن فيهم المعارضون ويركنون إليها، ويدعمون وجهة نظرهم بحجج منها الآتى:

- إن قوى المعارضة السياسية والحزبية التى تتبنى مفهوم ثقافة المشاركة وتحمل السلطة مسئولية سيادة ثقافية انعزالية لم تفلح فى توسيع قاعدة مؤيديها وأنصارها، والدليل على ذلك هو ضعف العضوية فى أحزاب المعارضة ذاتها.

- إن تلك القوى تمتلك وسائل إعلام «صحف ومجلات» وتمارس حقها فى حرية التفكير والتعبير، ومع ذلك فشلت حتى الآن فى تعبئة المواطنين خلف برامجها وسياساتها، والدليل على ذلك هو فشلها فى تعبئة المواطنين لاختيار مرشحيها فى الانتخابات.

- توجد عشرات التنظيمات الحزبية، والنقابية 25 نقابة والأهلى 22 ألف جمعية أهلية إضافة إلى عديد من الروابط المهنية والأندية والاتحادات النوعية، ولكن أغلبيتها تعانى من ضعف المشاركة فيها من جهة، وتعجز هى عن حث المواطنين على المشاركة من جهة أخرى، وهذا دليل على أن أساس مشكلة المشاركة هو فى الثقافة السلبية السائدة، وليس فى سياسات السلطة أو الأنظمة القائمة.

- إن مؤسسات التربية والتثقيف والإعلام التى توجهها الدولة تسعى لنشر ثقافة المشاركة وتحض

المواطنين على الاهتمام بالشأن العام والمشاركة الفعلية فيه.

الخيار الثالث : مدخل التأهيل والتدريب

المقاربة الأساسية فى هذا الإطار هى أن مشكلات المشاركة السياسية تكمن فى غياب التربية المدنية؛ أى تدنى المهارات والقدرات الخاصة بممارسة الحقوق والواجبات، وضعف المعرفة بكيفية المشاركة فى الشئون العامة للمجتمع .ولا ينكر أنصار هذا المدخل أهمية الإصلاح القانونى والثقافى، ولكنهم يؤكدون أن استمرار تدنى مهارات وقدرات المشاركة بشكل عملى يعنى استمرار مشكلات المشاركة على ما هى عليه حتى لو تم الإصلاح القانونى، وحتى لو أصبحت الثقافة السياسية السائدة ذات قيم إيجابية، فإن تفعيل المشاركة يجب أن يبدأ ببرامج للتأهيل والتدريب، وإكساب المواطنين بشكل عملى مهارات الانخراط فى الشأن العام، بدلاً من الاكتفاء بالأحاديث النظرية.

ويرى أنصار هذا التوجه أن مسئولية التأهيل والتدريب تقع على عاتق كافة أطراف العمل السياسى والمدنى، بما فى ذلك الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص.

ويدعم أنصار هذا التوجه رأيهم بحجج، منها الآتى:

أ- إن القوانين القائمة على الرغم مما فيها من قيود، والثقافة السياسية السائدة بالرغم مما فيها من سلبيات، إلا أن قدر الحريات الذى تتيحه هذه وتلك غير مفعل فى الواقع؛ لقصور المعرفة به من ناحية، وتدنى المهارات اللازمة لممارسته بكفاءة من ناحية أخرى.

ب - إن برامج وخطط التنشئة فى المدارس وفى غيرها من مؤسسات التربية والتثقيف العام، وفى مقدمتها المؤسسات الدينية ذات التأثير الكبير، لا تزال تعمل بمنطق التعبئة السياسية، وليس بمنطق التربية المدنية؛ وهو الأمر الذى لا يمنح الطلاب أو المتلقين لتلك البرامج ثقافة سياسية مناسبة، ولا ينمى بداخلهم الخبرات العملية لممارسة الحقوق والمشاركة بشكل إيجابى.

جـ - إن معرفة الحقوق والواجبات بشكل مجرد لا يكفى حتى تكون فاعلة فى الواقع، فهناك كثيرون يحفظون النصوص التى تقرر هذه الحقوق وتلك الواجبات ولكنهم لا يمارسونها.. وإذا تعرضت حقوقهم للانتقاص لا يعرفون كيف يدافعون عنها، ويجهلون طرق استردادها وصونها . وهذا يبرهن أهمية عمليات وخطط التدريب والتأهيل على المشاركة والتمسك بها كقيمة أساسية فى السلوك اليومى للمواطن.

د - إن خبرات التجارب الناجحة فى التحول الديمقراطى وتوسيع نطاق المشاركة السياسية تشير إلى الدور الكبير الذى أسهمت به عمليات التدريب والتأهيل فى رفع الوعى القانونى والثقافى إلى جانب إكساب المهارات والقدرات اللازمة للممارسة العملية.

هـ - إن دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى لا يزال محدودًا فى مجال التدريب والتأهيل، ويؤكد ذلك أنها تعانى من نقص كبير فى الكوادر المدربة، فضلاً عن الأنصار والمساندين، وفاقد

الشيء لا يعطيه، فعليها أولاً أن تهتم ببناء القدرات الذاتية التى تمكنها من ممارسة دورها العملى فى محيطها الاجتماعى بكفاءة.

وعلى الرغم من أن هذا المدخل التأهيلى / التدريبى ليس له معارضون - كغيره من المدخلين السابقين - إلا أن الوعى به لا يزال محدودًا، ويرد الحديث عنه بشكل جزئى فى رؤى وتصورات مختلف الفئات والقوى السياسية، وعلى الرغم من تباين مواقعها بين الحكومة والمعارضة، ويجرى التأكيد فى كثير من الحالات على أهمية أن تتضمن برامج التثقيف والتوعية حصصًا وتدريبات عملية تهدف إلى إكساب المهارات وبناء القدرات الذاتية للمواطنين وخاصة التدريب على الاختيار من بين أكثر من بديل، وحساب المقايضات المختلفة التى تنتج عن اختيار أحد البدائل وترك بدائل أخرى، وليس فقط مجرد التشجيع أو الحث على الخروج للإدلاء بالصوت فى الانتخابات مثلاً.

إن هذا الخيار يدمج تصورات الخيارين السابقين نظريا، ويركز بشدة على أن مدخل معالجة مشكلات المشاركة السياسية، هو فى التربية المدنية وبرامجها المختلفة، التى يجب أن تسهم فيها جميع مؤسسات المجتمع المدنى والدولة والقطاع الخاص.

الخيار الرابع : ممارسة السياسة داخل أسوار الجامعة

هل يمكن السماح بممارسة السياسة داخل أسوار الجامعة ؟ وأى سياسة يمكن أن تمارس داخل أسوار الجامعة ؟ وفى عصر ثورة المعلومات هل يمكن وضع حواجز على قدرات الشباب عندما يرغبون فى ممارسة السياسة داخل الجامعة وهل يمكن أن تنجح هذه الحواجز فى عصر الإنترنت و الفيس بوك واليوتيوب وغيرها ؟ ولهذا هل يمكن أن تسمح الدولة بأن يعلن شباب الجامعة ولاءهم للأحزاب والقوى السياسية داخل أسوار الجامعة ؟

طرحنا هذه التساؤلات على رجال السياسة من الأحزاب السياسية.. ولقد تباينت الردود والمواقف فمن ناحية أكدت أحزاب المعارضة الأساسية (الوفد والتجمع و الناصرى والأحرار والغد والجبهة الديموقراطية) وتؤيدهما جماعة الإخوان المسلمين على أهمية ممارسة الشباب للسياسة داخل أسوار الجامعة بل وضرورة تواجد الأحزاب والقوى السياسية داخل أسوار الجامعة وسط الشباب.. وهذا ما أكده لنا الدكتور محمود أباظة الزعيم السابق لحزب الوفد والذى قال هناك عدة مبررات لذلك، أولها: أن الأحزاب السياسية من بين أهدافها توسيع عضويتها بأعضاء فاعلين والشباب هم الحاضر والمستقبل ولابد ان نتواجد بينهم وثانيها أن خلق الانتماء للوطن لن يتم إلا من خلال تفاعل الأحزاب مع الشباب، من خلال أنشطة سياسية تتم داخا أوساط الشباب، ولن يكون ذلك إلا فى تجمعات الشباب فى الجامعات والأمر ينسحب أيضا على الأندية ومراكز الشباب وغيرها.

ويؤيده فى هذا الرأى الدكتور أسامة الغزالى حرب، الرئيس السابق لحزب الجبهة الديموقراطية الذى يقول إن الشباب كان وسيظل دوما الفاعل الرئيسى فى الحركة الوطنية المصرية وبالأخص شباب الجامعات.. ومصر الان تعيش أهم مرحلة فى تاريخها أنها مرحلة التحولات الكبرى لهذا الوطن وخاصة نحو بناء دولة مدنية حديثة وديموقراطية ومن ثم لابد من إفساح المجال أمام

الأحزاب السياسية للعمل مع الشباب فى كل تجمعاتهم وبالأخص فى الجامعات وأن ذلك من شأنه بشكل عام القضاء على السلبية واللامبالاة فى أوساط الشباب وتفعيل المشاركة السياسية بشكل عام فى مصر وزيادة الوعى السياسى لديهم ، ومن جانبه شدد الدكتور رفعت السعيد رئيس حزب التجمع على أن أنصار حزبه متواجدين فى كل مكان.. ولكن هناك صعوبات فى التواصل معهم بسبب القيود التى فرضها الحزب الحاكم ومنها منع ممارسة الأحزاب لأنشطتها داخل أسوار الجامعات متسائلا كيف يمكن أن تحقق الاحزاب أهدافها والنظام يمنعها من التواصل مع أنصارها وأرجع السعيد انخفاض وتدهور شعبية الأحزاب السياسية فى الشارع لمثل هذه القيود ويضيف السعيد أن هذا الحالى يستفيد منه فقط الحزب الوطنى والجماعات الإسلامية؛ خاصة حركة الإخوان المسلمين والتى تنشط فى مناخ تسوده السرية والممنوعات وهو ما يمثل خطورة حقيقية ليس فقط على مستقبل التطور الديموقراطى وإنما على مستقبل مصر كدولة مدنية حديثة .

ولقد قمت بمراجعة البرامج السياسية لبعض أحزاب المعارضة وعددها ٢٤ حزبًا، ومنها الحزب الناصرى فوجدتها تطالب بضرورة ممارسة الأحزاب السياسية لأنشطتها داخل أسوار الجامعة كما يطالب بذلك الحزب العربى الاشتراكى والحزب الدستورى الحر والحزب الجمهورى ، كما أن حركة الإخوان المسلمين تطالب بالمطلب ذاته رغم أنها متواجدة بكثافة فى أوساط الطلاب وهذا ما يقوله الإخوانى البارز أبو العلا ماضى.

ومن جانبه يرفض الدكتور مفيد شهاب الأمين العام المساعد للحزب الوطنى الديموقراطى المنحل هذه الحجج قائلاً أولاً السياسة تمارس حاليًا ومن قبل داخل أسوار الجامعة فمن ناحية هناك العشرات من الندوات والمنتديات الثقافية التى تحدث داخل أسوار الجامعة وينظمها الطلاب أنفسهم ومن حق الطلاب أن يشكلوا أسر خاصة بهم ومجموعات طلابية متفاعلة مع مجتمعها لخدمة المجتمع، وكثيرًا من الطلاب، يقومون بتقديم خدمات وأعمال تطوعية سواء كانت أعمال تشجير أو نظافة أو خدمة الفقراء وغيرها من الأنشطة التطوعية التى يقوم بها شباب الجامعات ويلتقى الشباب مع الوزراء والمسئولين فى ندوات داخل أسوار الجامعة وخارجها كما فى معسكر "أبو قير" وفى مركز إعداد القادة ويناقشون ويسألون كما أتاح تعديل اللائحة الطلابية للشباب بأن يشاركوا بشكل أفضل من خلال انتخابات الاتحادات الطلابية ولهذا يرى الحزب الوطنى أن الشباب يمارسون فعلا السياسة داخل الجامعات.. ولكن يجب ألا تكون الجامعات مقرًا لأنشطة الأحزاب السياسية ومهاتراتها وصراعاتها لأن ذلك من شأنه التأثير على جدية العملية التعليمية فى الجامعات وصرف الطلاب عن الغرض الأساسى لهم وهو تحصيل العلم ليصبحوا بعد ذلك جزءًا أساسيًا فى حركة الوطن نحو التقدم والرقى كقوة عاملة متعلمة وماهرة؛ خاصة وأن الصراعات الحزبية داخل أسوار الجامعة ستقسم الطلاب فرقًا وجماعات متصارعة فتحدث الفوضى وينصرف الطلاب عن تحصيل العلم وهو الأمر الذى نرفضه.. ولهذا نظم القانون هذه المسألة وثالثا أن الأحزاب متواجدة فعليا فى أوساط الشباب وعليها أن تطور قدراتها الإعلامية وإمكانياتها على التواصل مع الشارع المصرى بدون الإخلال بالضوابط والقانون الذى ينطبق على الحزب الوطنى كما ينطبق عليها؛ وخاصة بعد تعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية

والتعديلات الدستورية الأخيرة ولهذا ليست هناك قيود كما يدعون .

والحقيقة أن عصر الإنترنت وثورة المعلومات جعل الشباب يتعاطون السياسية ويمارسونها بكل الصور، التى يريدونها فأعداد منهم كونوا مواقع لهم على الفيس بوك واليوتيوب وغيرها من المواقع والبعض الآخر أصبح من المدونيين ، وأصبح الشباب يمارسون النقد ويسلطون الضوء على رؤيتهم للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مصر ويوجهون أقسى أنواع النقد اللاذع للحكومة والمسئولين والأحزاب السياسية خاصة وأن الشباب وفق استطلاع للرأى أجراه المجلس القومى للشباب فى عام ٢٠٠٨ يرفض الانضمام للأحزاب السياسية حيث أعلن (٩٦٪) من العينة هذا الرأى ويرون أنها لا قيمة لها أو دور ، وهكذا حطمت ثورة المعلومات كل القيود وكسرت كل الحواجز؛ لتبدأ مرحلة جديدة من الديموقراطية الالكترونية وفضاء حرية الرأى والتعبير تشهدها مصر فى مستهل مرحلة مهمة من بناء مصر كدولة مدنية حديثة .

تأملت ما يحدث فى الشارع السياسى فى مصر فى الفترة الأخيرة، وما يشهده مجتمعنا من حراك- مازال محدودا- يقوده مجموعة من الشباب المتحمس الراغب فى التغيير بعد أن قرر أن ينشط بنفسه بعيدًا عن قيود الأحزاب والتى ضعفت بطارياتها وخسرت رموزها ثقة هؤلاء الشباب فأخذوا يشكلون عديدًا من الحركات السياسية والتى تحمل أسماء يبدو أنها بسيطة، ولكنها تحمل بين طياتها معانى وأهداف معقدة.

ومن هنا اتجهت هذه القوى الجديدة إلى فضاء الإنترنت الافتراضى وأسست لنفسها عالمًا جديدًا موازيًا، وبدلاً من اتجاه الشباب فى المرحلة الماضية إلى فضاء الجماعات الإسلامية؛ حيث يجدون مساحات للاحتجاج والتعبير فى مواجهة مجتمعهم ونظامهم السياسى.. فإنهم يتوجهون اليوم إلى فضاء الإنترنت المفتوح الذى لا يمكن لأحد أن يحد من انطلاقه أو يصادر أفكاره. وهو تطور مهم الدلالة وعظيم الفائدة لابد وأن تحتضنه مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر؛ لتعطى له الدفعة المطلوبة.. أما إذا احتوته مؤسسات الدولة الرسمية فسوف يرفضها وينشق عنها منجذبًا إلى فضاء جماعات التطرف؛ لأن الشباب بصراحة لا يثق فى هذه المؤسسات، ومن ثم فالنصيحة لهذه المؤسسات أن تسعى أولاً إلى إتاحة الحركة للشباب بعيدًا عن سيطرتها وثانيا أن تبنى جذور الثقة معه فى مختلف المجالات، وأن تسعى الى جذبه إليها بسبل الحوار والمشاركة الفاعلة وليس من خلال أساليب الوصاية التى تنفر وتبعد الشباب عنها ولا تقربه إليها، والسؤال هنا هو: هل يمكن لهذه القوة الجديدة أن تكون رافعة التغيير السياسى الذى يغير وجه مصر؟

أسئلة حائرة فى عقول الشباب تبحث عن اجابة عنها إنهم يتطلعون للمستقبل بعيون تريد تغيير الواقع ومن الواقع انطلقت رؤاهم فشاركوا فى العشرات من الحركات الاحتجاجية التى بلغ عددها فى الساحة المصرية ٢٦ حركة حتى الآن ومعظمهم هجر الأحزاب السياسية التى تكلست رؤاها واحتكر السلطة وصناعة القرار فيها شلة من رجال تخطوا مرحلة التقاعد ولا يسمحون لغيرهم بالمشاركة فى أى شئ حتى بقولة لا أو نعم لهذا الرأى أو ذاك .

من حق شبابنا وهو يرى الشباب فى بلاد المعمورة شرقًا وغربًا وشمالاً وجنوبًا، يغيرون واقع بلدانهم ويشاركون كقوة أساسية فى صناعة قراراتها فى مختلف المجالات أن يتشبث بتغيير الحاضر؛ لأنه يريد أن يصنع مستقبله بيديه ومن هذا المنطلق يرفض شبابنا الوصاية عليه من هذا أو ذاك.. ولكن من يريدون تقييد حركة الشباب يصفونه بأنه متهور متسرع مغمور رافضين الاعتراف بالحقيقة وهى أن الشباب من حقه أن يكون طموحا ومشاركا ليس فقط لأنه يمثل الجانب الأكبر من الحاضر والمستقبل، ولكن أيضا بحكم كونه الكتلة الحرجة سكانيا من حيث التعداد فمن تقل أعمارهم عن الـ١٥ عاما يمثلون ٢٢ مليونًا، ومن تتراوح أعمارهم من ١٥ عامًا إلى ٣٠ عامًا حوالى ٢٥مليونا أى أن المجتمع المصرى مجتمعا شابا يشكل الشباب الأغلبية فيه من تعداد سكان يقترب من الـ٨٤ مليونًا كما أن الشباب يشكل ٦٥٪ من قوة العمل الأساسية فى مصر البالغ تعدادها ٢٥ مليونًا، وإذا نظرنا لقوة الإبداع التى لدى الشباب من علماء وباحثين فى مختلف المجالات ومبدعين فى مختلف الفنون والآداب ومجالات الصحافة والإعلام وحركة المجتمع المدنى ورجال أعمال فى الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة وغيرها من المجالات.. نجدهم يزرعون الأمل فى مجتمعنا وبإمكانية تغييره للأفضل من خلال مشاركتهم فى حركة التنمية والتنوير.

كما انطلق الشباب من هذا العالم الى عالم السياسة الأرحب سواء عبر الشارع أو عبر الفضاء الإلكترونى (الانترنت) فى حركة سياسية جديدة تشهدها مصر لأول مرة فى تاريخها وبهذه الكثافة المتوقع ازديادها وتكاثرها وانتشارها عبر ربوع الوطن خلال المرحلة المقبلة، وهذه الانطلاقة الجديدة ستؤدى حتمًا خلال المرحلة القادمة وإن شئنا الدقة خلال أقل من ٥ سنوات أخرى إلى تغيير مصر كلية نحو مصر جديدة وجمهورية مختلفة عما سبق وهذا التغيير لن يصنعه إلا الشباب المصرى الواعى بحركة التاريخ جيدًا، والراغب فى أن تكون بلده مصر محورًا أساسيًا ليس فقط فى محاور حركتها التقليدية عربيًا وأفريقيًا واسلاميًا وإنما على المستوى العالمى، انطلاقًا من عبقرية حضارية صنعتها عبقرية البشر والجغرافيا

الخيار الخامس : المدخل الاقتصادى - الاجتماعى

من أبرز الإشكاليات التى تتعلق بعملية التحول الديمقراطى العلاقة الجدلية بين التنمية الاقتصادية والنظام الديمقراطى؛ فقد ركزت الأدبيات التقليدية فى دراسة النظم السياسية على ارتباط الوفاق بين مستوى التنمية الاقتصادية والحداثة، ومستوى الديمقراطية وأيًا ما كان الأمر.. فإنه على الرغم من إجراء عديد من الدراسات الكمية التى تؤكد عضوية العلاقة بين التطور الديمقراطى ومستوى التنمية والحداثة فى الدول تظل مصداقية التطبيق على جميع الحالات والنماذج مسألة نسبية، بيد أنه يمكن القول بدرجة كبيرة من اليقين أن التردى الاقتصادى الذى تشهده النظم السياسية فى مرحلة ما بعد التسلطية والذى يتضمن اتساع نطاق الشرائح الفقيرة يدفع دائمًا باتجاه إقامة نظم غير ديمقراطية قمعية .

وفى ظل نمط التنمية التابع والمفروض من قبل المؤسسات الدولية المانحة يصبح الارتباط بين سياسات التحرر الاقتصادى والليبرالية السياسية مجرد ارتباط

شكلى ومظهرى، فلا يوجد دليل ملموس على أن سياسات السوق وتقليص دور الدولة فى الميدان الاقتصادى يؤدى بالتبعية إلى إقامة وتدعيم نظام ديمقراطى ليبرالى.

ولا يخفى أن التجربة المصرية منذ تطبيق سياسات التكيف الهيكلى تؤكد خطورة التكلفة الاجتماعية، يدعو ذلك إلى ضرورة وأهمية البحث عن بديل وطنى للتنمية، يؤكد الجهود والقوى الذاتية، ويدعم من مسيرة التحول الديمقراطى فى إطارها السلمى التدريجى.

وبعد كل ما تقدم، ما علاقة الديمقراطية السياسية باقتصاد السوق؟ وهل هناك علاقة سببية أو ترابط بينهما؟

وينطوى هذا التساؤل على جانبين، أحدهما واضح وقاطع، والآخر ملتبس ومتردد، فأما عن الجانب الأول، فإن التجارب التاريخية تنبأ بأن الديمقراطية السياسية لم تتحقق فى غير دول اقتصاد السوق؛ فحيث سادت نظم الاقتصاد الموجه، وسواء فى شكل نظم اشتراكية أو فاشية أو غير ذلك من أشكال التدخل والتحكم، فإن الديمقراطية الليبرالية ـ بمعنى احترام حقوق الأفراد وحرياتهم وتداول السلطة واختيار الحكام ومساءلتهم ـ هذه الديمقراطية لم تتحقق فى أى دولة لا تتبع نظام اقتصاد السوق

وهذا لم يمنع من أن ادعت مثل تلك النظم أنها تأخذ بأنواع أخرى من الديمقراطية، مثل: الديمقراطية الشعبية أو الديمقراطية الاقتصادية أو الديمقراطية المركزية وهى كلها مصطلحات تحرف معنى الديمقراطية وتخرج عن مدلولها كما هو مستقر فى الأذهان.

هذا عن علاقة الديمقراطية باقتصاد السوق، فماذا عن العلاقة العكسية، هل الديمقراطية شرط لقيام اقتصاد السوق، كما كان وجود اقتصاد السوق شرطًا لقيام الديمقراطية؟

هنا، نجد أن التجارب التاريخية أكثر ترددًا وأقل وضوحًا، حقًا أن أفضل وأكفأ صور اقتصاد السوق تحققت فى الدول الديمقراطية، مثل: إنجلترا، والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان، وهكذا يبدو أن هناك تآلفًا بين اقتصاد السوق والنظام الديمقراطى. فكل منهما يستلهم أفكار حرية الفرد واحترام حقوقه واختياراته.. النظام الديمقراطى يضع احترام هذه الحقوق كأساس لكل تنظيماته وترتيباته ، وهو يعطى الأفراد حق اختيار الحكام ومساءلتهم . ويضمن المساواة أمام القانون وعدم التمييز بسبب الجنس أو العرق أو الدين، ويقوم اقتصاد السوق على حرية الاختيار فى القرارات الاقتصادية للأفراد، وسيادة المستهلك؛ فهو الذى يقرر احتياجاته وكيفية الإنفاق وبالتالى شكل الإنتاج.

إن السوق هى محصلة لقرارات الأفراد من المستهلكين والمنتجين، وليست نتيجة لقرارات فوقية من السلطة المركزية، ومع ذلك فإن هناك فارقًا أساسيًا فى مفهوم« المساواة »بين الديمقراطية السياسية من ناحية واقتصاد السوق من ناحية أخرى، فعلى حين أن المساواة فى الديمقراطية هى مساواة الفرد باعتباره فردًا، وليس لأى فرد وزن أكبر من أى فرد آخر، فعلى العكس فإن المساواة فى اقتصاد السوق هى مساواة للمستهلك بقدر ما يملك من دخل وثروة .فالمساواة فى نظام اقتصاد السوق هى مساواة للقوة الشرائية، هى مساواة الجنيه أو

الدولار، وليست مساواة للفرد أو الإنسان باعتباره كذلك، وقد أدى هذا الاختلاف فى مفهوم المساواة بين الديمقراطية السياسية وبين اقتصاد السوق إلى كثير من التفاعل إن لم يكن التصادم بين المفهومين، مما أدى إلى الاحتقان أحيانًا كما ساعد أحيانًا أخرى على الحيوية والنضج، ففى كثير من الأحوال تغلب المال« السوق » على السياسة« الديمقراطية»، وفى أحيان أخرى هذبت الأغلبية السياسية «الديمقراطية» من توحش المال.. وفى معظم الأحوال كانت الديمقراطية ضمانا فى المدة الطويلة لتهذيب وضبط انحرافات المال، ففى معظم الدول الديمقراطية العريقة، كان صندوق الانتخابات والأغلبية هما الحكم الأخير، وبذا هذبت الديمقراطية من غلواء رأس المال وجموحه .

ولعل تجربة إنجلترا - أم الديمقراطيات - تؤكد هذا المعنى .. فإذا كانت إنجلترا فى الوقت نفسه هى رائدة حرية التجارة واقتصاد السوق؛ فقد أدى النظام الديمقراطى فيها إلى وضع القيود والضوابط على سيطرة رأس المال، بدءًا من تقرير الاقتراع العام، وفرض الضوابط ومنع الاحتكار والتوسع فى الخدمات العامة، والشفافية فى علاقة المال بالحكم، وكان حظ حزب العمال فى الحكم مساويًا إن لم يكن أكثر من حظ حزب المحافظين، ولعل تجربة الدول الاسكندناقية أبرز فى غلبة الأحزاب اليسارية على الحكم.

هذا فيما يتعلق بعلاقة الديمقراطية باقتصاد السوق بشكل عام، ولكن إلى جانب هذا المسار العام لكل من الديمقراطية واقتصاد السوق، فقد عرفت التجارب التاريخية أحوالا قام فيها اقتصاد السوق رغم عدم تحقق الديمقراطية، وفى الفترة الأخيرة من القرن الماضى قامت عدة تجارب ناجحة لدول أخذت باقتصاد السوق وحققت إنجازات لا بأس بها وأحيانا إنجازات كبيرة رغم أنها لم تعرف الديمقراطية السياسية، وإنما يرى أن هذا النجاح قد تحقق بسبب هذا الغياب ..فهنا لا يقتصر الأمر على التسامح مع غياب الديمقراطية، بل إن أصحاب هذا الفكر يدعون إلى هذا الغياب، على أساس أن نظم الحكم المركزى غير الديمقراطى تضمن الاستقرار وتحول دون الفوضى والاضطراب الذى يصاحب عادة، الانتقال إلى نظم ديمقراطية بعد طول الحكم الفردى والمركزى، فتأخير الإصلاح عند هذا البعض أمر مرغوب فيه ومطلوب.

كما أن علاقة الديمقراطية باقتصاد السوق لا تقتصر على تلك المشاهدات التاريخية، فنجاح اقتصاد السوق وكفاءته يتطلب مجموعة من المواصفات والشروط التى لا يمكن أن تتحقق بكفاءة إلا فى ظل الديمقراطية السياسية، فهنا تكاد تصبح الديمقراطية السياسية شرطا فنيًا لنجاح اقتصاد السوق وسوف أقتصر هنا على ثلاث نقاط:

الأولى : تتعلق بالاستقرار القانونى.

والثانية : بالشفافية وبالتالى القدرة على التنبؤ.

والثالثة : بالمساءلة أو غيابها وبالتالى مدى انتشار الفساد والمحسوبية.

يعتمد اقتصاد السوق كما هو معروف على مبادرات الأفراد وقراراتهم وهذه تتطلب وجود نظام قانونى واضح ومستقر يحدد حقوق الأفراد ومراكزهم القانونية بلا لبس أو تحكم من حيث الاعتراف بحقوق الملكية واحترام التعهدات والعقود وضمان تنفيذها وهذه

الأمور لا يمكن أن تتحقق فى شكلها الكامل إلا فى ظل دولة القانون فى النظم الديمقراطية ففى غير هذه النظم يتراخى معنى دولة القانون، وكثيرا ما تسود القوانين الاستثنائية والتى تخرج عن القواعد العامة فى احترام الحقوق والعقود فضلا عن أنها تتضمن احتمال المفاجات فى المستقبل، كذلك لا يخفى أن استمرار مثل هذه الأحكام الاستثنائية يعنى بالنسبة للمستثمر الوطنى أو الأجنبى أن السلطات الحاكمة غير واثقة بأن القوانين العادية كفيلة بضمان الاستقرار، وهو أمر لا يساعد كثيرا على الاطمئنان هذا من الناحية القانونية، أما من حيث المعلومات فإننا نعرف أن اقتصاد السوق يقوم على قرارات الأفراد فى الاستثمار للمستقبل، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق ما لم تتوافر البيانات المالية السليمة والصادقة فى المواعيد المناسبة؛ فاقتصاد السوق لا يمكن أن يؤدى دوره على النحو المطلوب ما لم تتوافر هذه البيانات، ويثق فيها المتعاملون فى السوق.

ومن المعروف أن مصداقية البيانات وشفافيتها لا يمكن تحقيقها إلا فى ظل نظم ديمقراطية تعرف المساءلة، ودون ذلك هناك دائمًا فجوة مصداقية فى المعلومات المتاحة للسوق، وأخيرًا فإنه مع غياب المساءلة السياسية للمسئولين هناك فرصة كبيرة لزيادة درجة المحسوبية وأحيانا الفساد وتحقيق المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة، وهذا الأمر ينفر عادة المشروعات الكبرى من التعامل فى مثل هذه الدول، حيث تفتقد المساواة والمنافسة الشريفة بين المشروعات، وفى الأحوال التى تقبل فيها المشروعات على التعامل رغم انتشار جو المحسوبية والفساد، فإن ذلك لا يضمن كفاءة السوق بل يترك المجال للنصابين بدلاً من المشروعات الكفء، والعنصر المشترك لهذه العناصر الثلاثة أو بالأحرى لتخلفها هو خلق حالة من عدم اليقين Uncertainty، وهو أشد أعداء اقتصاد السوق .

وهكذا يتضح لنا أنه بصرف النظر عن الاعتبارات النظرية أو التجارب التاريخية لكل من الديمقراطية والسوق، فإن قيام اقتصاد السوق بدوره على النحو المطلوب يتطلب وجود دولة القانون، وشفافية المعلومات، ومساءلة سياسية، وهى أمور لا تتحقق بمصداقية إلا فى النظم الديمقراطية، فالديمقراطية وإن لم تكن تاريخيا شرطا لقيام اقتصاد السوق - على الأقل ضرورة فنية لكفاءة هذا الاقتصاد، وبدونها لا نتنازل فقط عن الحريات السياسية وإنما أيضا عن كفاءة الاقتصاد.

وطبقا لهذه التفسيرات يمكن رد تعثر الأداء الديمقراطى للنظام المصرى جزئيًا إلى العوامل التالية: أولاً : غلبة الطابع الزراعى على المجتمع المصرى واستقرار غالبية سكان مصر فى الريف، حيث يستقطب الريف 54٪ من سكان مصر طبقا لتعداد 2006 وترى العديد من الكتابات أن المجتمعات الزراعية هى مجتمعات تسودها أوضاع وأنماط للمعيشة لا تلائم الديمقراطية؛ حيث تتركز مقومات القوة مجتمعة« الثروة والسلطة والمكانة »فى الغالب فى جهة واحدة، وتتراجع قيمة المساواة بينما تسود القيم الشخصية مثل القرابة والنسب وتتحكم فى تحديد موقع وحركة الفرد وفيما يحصل عليه من مكانه أو منافع سياسية.

وفى مقابل ذلك النمط الاجتماعى، تميل أغلب الدراسات إلى الربط بين الديمقراطية والمجتمعات

الصناعية التى تتسم بكونها أكثر حراكا ومرونة حيث ترتفع قيمة التنافس والإنجاز الشخصى فى تحديد موقع الفرد، كما تتعدد أنماط التنظيم والترابط فى هذه المجتمعات وتظهر جماعات المصالح المنظمة وغير المنظمة؛ لتدفع إلى النظام السياسى بمطالب المشاركة.

ثانيًا: ضعف الطبقة الوسطى

ربط عديد من الكتاب منذ أرسطو كفاءة النظام الديمقراطى باتساع الشريحة الاجتماعية الوسطى، وأرجع هؤلاء ذلك إلى الدور الموازن الذى تلعبه الطبقة الوسطى بين الأغنياء والفقراء؛ بفضل ما تتمتع به من خصائص نفسية وسلوكية تؤكد قيمة الاعتدال والتوفيق، فتحد من تطرف اتجاهات الثورة والرفض لدى الفقراء والطغيان والتوسع فى السلطة لدى الأغنياء.

وتعانى الطبقة الوسطى فى الدول النامية ومنها مصر من الضعف، وقد تعرضت الطبقة الوسطى لظروف صعبة زادت من إضعافها منذ حقبة السبعينيات وحتى الآن على رأسها التضخم والضائقة الاقتصادية التى دفعت بشرائح عديدة منها إلى الفقر، كما تعرض مركزها الاجتماعى والأدبى الذى بلغ ذروته فى الخمسينيات والستينيات للانهيار فى مواجهة الطبقات الانفتاحية الجديدة، وقد أدى ذلك الانهيار المادى والقيمى السريع إلى تحول الطبقة الوسطى من مصدر للاستقرار إلى مصدر جديد من مصادر عدم الاستقرار؛ فخرجت من صفوف تلك الطبقة - والشريحة الشبابية منها على وجه الخصوص - أهم حركات الرفض السياسى والاجتماعى.

ثالثًا: نسبة التعليم

تعانى مصر من اتساع شريحة الأميين فيها، والتى تتراوح تقديراتها من ٢٩ إلى ٣٥٪ من عدد السكان بل ويسود الاعتقاد فى أن هذه النسبة فى تزايد مستمر؛ نتيجة انهيار مستوى الخدمة التعليمية وانخفاض مستويات الدخل والزيادة السكانية الكبيرة ..إلخ، ويمثل التعليم أحد الشروط الاجتماعية الأساسية التى يلزم توافرها لتشغيل النظام الديمقراطى بكفاءة، حيث يرتبط بتنشيط عملية الحراك الاجتماعى، وانتشار قيم المساواة، وتوفير القدرات الأساسية للمعرفة بإجراءات النظام الديمقراطى وآلياته، وزيادة الاهتمام العام بمشكلات المجتمع والوعى بحقوق الأفراد وواجباتهم؛ مما يدفع إلى المشاركة.

رابعًا: عدم الاستقرار

يمثل الاستقرار الاجتماعى أحد الشروط الأساسية لعمل النظام الديمقراطى بينما يعانى المجتمع المصرى كسائر مجتمعات العالم النامى من مصادر عديدة لعدم الاستقرار، تتراوح ما بين نمط التنمية غير المتوازن، والتعبئة الاجتماعية وانتشار الفساد، والتبعية والصراع الإقليمى، وفيما يلى نبذة عن كل منها:

أ- نمط التنمية غير المتوازن

تقع مصر فى غمار عملية الانتقال التاريخى، التى تمر بها غالبية شعوب آسيا وأفريقيا من الأنماط التقليدية للإنتاج والتنظيم الاجتماعى إلى أنماط أكثر حداثة وتآلفا مع التكنولوجيا الحديثة، والسمة الأساسية التى تميز هذه المجتمعات هى عدم الاستقرار الناشئ عن تعدد مصادر

الاختلال الاقتصادى والاجتماعى وعلى رأسها الاختلال الناشئ عن نموذج التنمية غير المتساوى model of unequal development، الذى تتبعه أغلب المجتمعات النامية والذى يؤدى إلى تفاوت ملموس فى توزيع عوائد التنمية لصالح الشرائح المرتبطة بعملية التحديث وعلى حساب الجماعات المرتبطة بأنماط الإنتاج التقليدى .

ويزيد هذا الاختلال ويتعمق بشدة فى حالة اتباع سياسات اقتصادية، أكثر انحيازًا لصالح شرائح بعينها داخل القطاعات التحديثية، مثل سياسة الانفتاح الاقتصادى، ويؤدى ذلك إلى عدة نتائج اجتماعية خطيرة مثل: الإفقار Empoverishment، أو انضمام شرائح جديدة متزايدة لقاعدة الفقراء، ومن يعيشون تحت حد الكفاف نتيجة التضخم المتزايد، كما يؤدى كذلك إلى اتساع مدى التفاوت الاقتصادى والاستقطاب الاجتماعى بين الأغنياء والفقراء ، وتقود هذه الأوضاع إلى جانب ثورة التوقعات المتزايدة Revolution of rising expectations، التى تثيرها وعود النخب الحاكمة بتحقيق التنمية والتقدم والرخاء إلى تحريك عوامل الصراع الاجتماعى، والعنف الفردى والجماعى، على غرار ما حدث فى 18 و19 يناير 1977.

ب- عملية التعبئة الاجتماعية:

وتأتى فى مقدمة عوامل الاختلال وعدم الاستقرار المرتبطة بالتحديث؛ حيث ينشأ عدم الاستقرار عن هدم أنساق القيم والولاءات التقليدية وأنماط التماسك القديمة وانهيار مراكز بعض الطبقات الاجتماعية وصعود شرائح وطبقات جديدة . ويؤدى ذلك إلى إشاعة ظاهرة الاغتراب فى تلك الجماعات، فتصبح تربة خصبة لدعوات التطرف والديماجوجية . وقد اتسمت عملية التعبئة الاجتماعية فى مصر منذ السبعينيات، بتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة والهجرة الواسعة إلى دول النفط واتساع مدى وانتشار وسائل الاتصال الجماهيرى.

جـ- شيوع ظاهرة الفساد الإدارى:

رغم وجود ظاهرة الفساد فى كافة المجتمعات، إلا أنها تشيع بشكل خاص فى الدول النامية ومنها مصر التى احتلت الترتيب رقم 70 من بين دول العالم الأكثر فسادا فى عام 2008، بسبب عوامل الفقر، وتعقيد التنظيمات البيروقراطية، وسيطرة الحكومة على جانب كبير من الموارد النادرة «مثل الوظائف، المساكن، العقود، التراخيص..إلخ» والتى يتجاوز حجم الطلب عليها كم المعروض منها بكثير.

وقد شهدت مصر منذ السبعينيات وحتى الآن اتساعا ونموا غير مسبوق فى ظاهرة الفساد أفصحت عن أبعاده بعد ذلك سلسلة محاكمات المدعى الاشتراكى وجهاز الكسب غير المشروع لرموز بارزة من الطبقة الانفتاحية الجديدة ارتبط معظمهم بقيادات الجهاز السياسى والإدارى .ويمثل الفساد أداة خطيرة هدم أسس الثقة بين الشعب وحكامه، وتشيع مناخًا من التدهور الأخلاقى، كما تظل شاهدًا على ضعف كفاءة وأهلية الحكومة فى فرض القانون والعدالة، وتضيف مصدرا جديدا لتكريس عدم المساواة فى الثروة والانحراف عن خطط الإصلاح الاجتماعى، وتقويض خطط التنمية الاقتصادية، وانطلاقًا من ذلك يطرح الفساد مؤثرات سلبية عديدة على استقرار النظم .وقد

كان شيوع ظاهرة الفساد أحد عوامل اتساع قاعدة المعارضة ضد النظام فى السبعينيات، كما سبق أن أشرنا فى الفصول السابقة.

د-التنمية التابعة:

تقع الغالبية العظمى من مجتمعات العالم الثالث ومنها مصر فى إسار التبعية للنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى الذى تميل كفته لصالح الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة فى الغرب أساسًا .وتنتهج البلدان النامية نتيجة لظروف عديدة نموذجًا للتنمية التابعة يتمثل فى الاعتماد المتزايد على الدول الرأسمالية ومؤسساتها وشركاتها متعددة الجنسية فى تمويل التنمية وإمداد مشروعاتها بالتكنولوجيا الحديثة، مع تبنى نظام إنتاجى متخصص فى إنتاج المواد الأولية، التى تحتاجها الدول الصناعية، وفى ظل الثبات النسبى لأسعار المنتجات الزراعية نتيجة للمنافسة وغيرها، فى مقابل الارتفاع المستمر لأسعار المنتجات الصناعية فضلاً عن أعباء الديون الخارجية، فإن الدول الرأسمالية المتقدمة تقوم بعملية «نزح» مستمر لموارد الدول النامية أقرب ما يكون إلى عملية سلب الموارد، التى حدثت فى ظل الاستعمار .

وقد مثلت هذه العلاقة غير المتكافئة عاملاً من أهم عوامل عدم الاستقرار الداخلى فى الدول النامية خلال العقدين الأخيرين، حيث ارتبطت مظاهرات الطعام التى تشهدها هذه البلدان من حين لآخر بشكل خاص بضغوط مؤسسات التمويل الغربية، مثل: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على الحكومات لرفع الأسعار كشرط لمنحها القروض . وقد قدمت مصر منذ السبعينيات حتى الآن نموذجًا حيًّا لتلك التنمية التابعة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى التى قامت أركانها على استقدام التمويل والتكنولوجيا من أسواق الرأسمالية الدولية . وقد أدت هذه السياسة على نحو ما أشرنا سابقًا إلى تضاعف حجم العجز فى ميزان المدفوعات وتضخم الأعباء والقروض الخارجية التى بلغت فى نهاية عهد الرئيس السادات أكثر من 16 مليار دولار، 30 مليار دولار فى نهاية عهد مبارك وصحب ذلك خضوع مصر المتزايد للشروط القاسية لمؤسسات التمويل الدولية لرفع الأسعار مما فجر أحداث يناير التى مثلت أكبر ضربة لشرعية النظام بعد حرب أكتوبر، كما ظل سوء الوضع الاقتصادى الناجم عن هذه السياسة أحد محركات عملية التوتر وعدم الاستقرار الداخلى على مدى الفترة التالية.

هـ- الصراع الإقليمى:

تتعارض الظروف المصاحبة لاندفاع التوترات والصراعات الخارجية، مع ما تتطلبه الديمقراطية من شروط سياسية واجتماعية، فالصراعات الخارجية التى تهدد استقلال الدولة وسلامة أراضيها تدفع كل النظم حتى أعرقها ديمقراطية إلى تقييد مجالات التنافس والصراع السياسى، وتركيز عملية صنع القرار، وفرض قيود على الحريات لمواجهة الخطر الحال، الذى يهدد المجتمع.

كما تؤثر التوترات الخارجية على الوضع الاقتصادى للمجتمع وعلى المخصصات الممنوحة للمشروعات التنموية والخدمات الاجتماعية ومن ثم على مستوى المعيشة والرخاء الاقتصادى .وقد عانت مصر كثيرا فى هذا الإطار من الحروب المتتالية فى منطقة الشرق الأوسط .

المقاربة الأساسية فى هذا الإطار هى أن تدنى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر هو المسئول عن أزمة المشاركة السياسية، وأن انشغال المواطن العادى بتدبير احتياجاته الأساسية لا يترك له متسعًا من الوقت؛ حتى ينخرط فى العمل الحزبى أو يصوت فى الانتخابات، ناهيك عن الترشح فيها، أو ينضم إلى منظمة غير حكومية، كما أن تفشى الأمية الهجائية بين ما يقرب من 25٪ من الذكور و45٪ من الإناث، وانتشار الأمية الثقافية بين حملة الشهادات العليا يجعل قضية المشاركة السياسية قضية مبهمة، بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب، والذين يرزحون تحت نير الفقر الذى يعانى منه 52٪ من الشعب المصرى، وهو الأمر الذى يجعل هؤلاء منشغلين بتأمين أمور معيشتهم، أكثر من انشغالهم بأمور المشاركة السياسية.

ويدعم أنصار هذا الرأى منطقهم بالحجج التالية:

أ - إن الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الهيكلى، التى انتهجتها مصر منذ مطلع السبعينيات، أدت بين ما أدت إلى تآكل الطبقة الوسطى، التى قامت الديمقراطية على أكتافها فى المجتمعات الغربية.

ب -إن التهميش الاقتصادى والاجتماعى لأعداد متزايدة من المصريين يؤدى إلى شعورهم بالاغتراب ويضعف انتماءهم الوطنى بما يقترن بذلك من عزوف عن كل مظاهر التعبير عن هذا الانتماء، وفى مقدمتها النشاط السياسى.

جـ -إن التقليل من أهمية المشاركة السياسية للمرأة؛ ركونًا إلى الاتجاه الذى يحصر دورها فى المجال الخاص يصرف عناصر من النخبة النسائية عن المشاركة؛ خاصة مع شيوع ظواهر البلطجة التى انتقلت إلى الممارسات الحزبية.

د -إن استغلال حاجة المواطن العادى للمال وتزييف إرادته عن طريق الرشوة الانتخابية« أو الحزبية » يؤدى إلى أشكال فاسدة للمشاركة السياسية، وهى أشكال لا يمكن اعتبارها من قبيل المشاركة الإيجابية أو نسبتها إليها.

وفى مواجهة الفريق السابق هناك فريق ينفى العلاقة الارتباطية بين تدنى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعزوف المصريين عن المشاركة السياسية، وتتمثل حجج هذا الفريق فيما يلى:

- إن ادعاء أن اليسر الاقتصادى يقود إلى مشاركة سياسية كثيفة، ادعاء باطل نظرا لأن حالة اليسر قد تولد قناعة لدى أصحابها بأوضاعهم القائمة وتجعلهم لا يحفلون بالمشاركة السياسية وربما حتى التخوف منها حتى لا تتغير تلك الأوضاع، وحال الخليج خير شاهد على ذلك.

- إن سياسات الإصلاح الهيكلى كانت جزءًا من سياسة الانفتاح على الخارج والاحتكاك، الأمر الذى قاد إلى رفع مستوى الوعى العام للمواطن العادى، وأهم من ذلك أن الليبرالية الاقتصادية قادت إلى الليبرالية السياسية، وعرف العمال فى ظل الليبرالية الاقتصادية أشكالا من التعبير السياسى لم يعرفوها فى ظل السياسات الاشتراكية مثل التظاهر والإضراب والاعتصام.

- إن هناك اهتمامًا متزايدًا بإدماج المرأة فى عملية التنمية بمعناها الشامل، وأبعادها المختلفة ومنها البعد السياسى وما قيام مجلس قومى للمرأة إلا دليلاً على

ذلك، فضلاً عن اختراق النساء لمجالات لم يسبق لها ارتيادها كالقضاء، وتوليهن مناصب رئاسة الجامعة، وعمادة الكليات، ووزارات غير تقليدية كالاقتصاد والقوى العاملة ووكالة مجلس الشعب ورئاسة اللجنة التشريعية ..الخ.

المستوى الرابع: المجتمع المدنى .. مأسسة القوى الاجتماعية الجديدة

إن عملية مأسسة المشاركة السياسية التى يتميز بها النظام الديمقراطى، ليست إلا نقل الممارسة السياسية إلى مستوى العمل المؤسسى وتكريسها فى إطار بنية سياسية ديمقراطية، ومؤدى هذه العملية تأطير الصراع السياسى بين القوى السياسية حول سلطة صنع واتخاذ القرارات السياسية ووضع السياسات العامة، بأطر وآليات مؤسسية، ويتم ذلك عبر احتواء النشاطات السياسية للأفراد والقوى السياسية الهادفة إلى المساهمة أو التأثير فى عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية داخل قنوات المؤسسات السياسية المختلفة، فإذا كانت المؤسسات الحكومية هى محور التنافس بين القوى السياسية، فإن مؤسسات المجتمع المدنى هى القنوات التى يجرى عبرها التنافس ويمر من خلالها، الأمر الذى يجعل وجودها بمثابة العمود الفقرى لعملية صنع واتخاذ القرارات السياسية . وعلى مستوى العمل الديمقراطى ليست مؤسسات المجتمع المدنى، غير الأدوات الأساسية المستخدمة من جانب قواه الرئيسية، فلا وجود للديمقراطية الحقيقية إلا بوجود مؤسسات المجتمع المدنى وإيلائها الدور الفعلى فى التعبير عن المصالح المتمايزة والمتنافسة وتمثيلها فى أجواء ديمقراطية سليمة.

أولاً: أسس نشأة المجتمع المدنى

يمر التوصيف الدقيق للمجتمع المدنى عبر فصله عن المجتمع السياسى وتمييزه منه، فإذا كان المجتمع السياسى يشتمل على كل المؤسسات والأجهزة والمنظمات المركزية والمحلية للدولة، أو بتعبير آخر، جميع المؤسسات الحكومية على اختلاف مستوياتها المكرسة لبسط سلطان الدولة، بمعنى أن المجتمع السياسى يتضمن السلطات التى تختص بعنصر الإجبار المادى المشروع الذى تحتكره الدولة، فإن المجتمع المدنى هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التى تنتظم فى إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية فى المجتمع، والتى تحدث بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التى تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة .ومع أن المجتمع المدنى يتماثل مع المجتمع السياسى من ناحية ارتباطهما بعنصر التنظيم، إلا أن ما يميز التنظيمات المدنية من التنظيمات السياسية عنصران هما:

- إن التنظيمات السياسية مركزية تختص بتكوين السلطة المركزية وحمايتها، بينما تقوم التنظيمات المدنية على الخصوصية والاستقلالية الذاتية وتنمية التضامنات الجزئية؛ أى إنها تنطبق على نشاطات لا تتدخل السلطة المركزية فى تنظيمها المباشر.
- إن التنظيمات السياسية رسمية، تبنى فيها العلاقات على أساس قانون ثابت وعام ومجرد وموضوعى، فى حين أن التنظيمات المدنية تخضع لقواعد غير رسمية رهينة بصورة أكبر؛ لتبدل ميزان القوى أو العادة أو الأخلاق أو المصلحة.

إن المجتمع المدنى نوع من المؤسسات تنشأ من تبلور التفاعلات والعلاقات بين مختلف القوى الاجتماعية، محورها المركزى أنماط متباينة من التضامنات الخاصة .وتميز المجتمع السياسى من المجتمع المدنى فى ناحيتى المركزية والرسمية لا يؤثر فى الطبيعة المؤسسة للتنظيمات المدنية؛ فمؤسسات المجتمع المدنى شأنها شأن مختلف المؤسسات تخضع لقواعد واليات داخلية خاصة بها، ومن ثم فإن تكوينها كمؤسسات يستند إلى عدد من الأسس الجوهرية:

أ - الأساس الاقتصادى ويقصد به تحقيق درجة من التطور الاقتصادى والاجتماعى فى ظل نظام اقتصادى يسمح بإشباع الأفراد لحاجاتهم الأساسية بعيدًا عن تدخل الدولة من خلال المبادرات الفردية والنشاط الخاص، لأن التدخل فى هذا الميدان يقلص من إمكانية تكوين مجتمع مدنى مستقل عن الدولة.

ب -الأساس السياسى بمعنى الصيغة السياسية القائمة على حرية التعبير عن الآراء والمصالح لمختلف القوى الاجتماعية بطريقة سليمة ومنظمة.

جـ -الأساس الأيديولوجى، ويشمل مجموعة القيم والأفكار والإيديولوجيات التى تؤمن بها القوى الاجتماعية، أكانت متوافقة مع إيديولوجية الدولة أم متعارضة معها.

د -الأساس القانونى ويراد به النظام القانونى للدولة القائم على المساواة بين المواطنين فى الحقوق والحريات؛ بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو المذهبية.

وتتميز مؤسسات المجتمع المدنى بالمرونة وبالدينامية؛ فهى تولد وتنشأ على أساس العمل الطوعى للأفراد المستند إلى المصالح الخاصة والمشتركة، ولكنها تنمو وتتطور فى سياق نمط من العلاقة مع المجتمع السياسى، يقوم على أساس الاستقلالية، ولهذا فإنها ترتبط بالدولة بعلاقة عكسية، قوامها المحافظة على ذاتيتها الخاصة، كونها تنطلق من هدف أساسى، هو حماية المواطنين من تعسف سلطة الدولة.

وهكذا كلما قويت مؤسسات المجتمع المدنى وازدادت فاعليتها وتواتر نشاطها، ضعفت قدرة الدولة على التعسف إزاء حقوق المواطنين وحرياتهم، وكلما ضعفت مؤسسات المجتمع المدنى وخفت فاعليتها وتوقف نشاطها، ازداد تعسف سلطة الدولة إزاء المواطنين وتضخم دور القوة فى العلاقة بين المواطنين والدولة وعلى حساب حقوقهم وحرياتهم.

ومن هذا المنطلق تعمد الأنظمة السلطوية إلى قمع عملية تكوين مؤسسات المجتمع المدنى والحيلولة دون قيامها أو وضعها تحت هيمنتها وسيطرتها والاستيلاء على دورها ووظيفتها والحلول محلها .كما أن المرونة والدينامية تعبر عن قدرة مؤسسات المجتمع المدنى على الديمومة والاستمرارية، فهى إنما تجسد قدرة المواطنين على إنتاج حياتهم الخاصة وتنظيمها بمعزل عن تأثير أو تدخل الدولة، ومن هنا .. فإن تنامى مؤسسات المجتمع وتطورها يعنى من أحد وجوهه القدرة على الحد من تدخل الدولة فى نشاطات المواطنين، وتنظيمها بالشكل الذى يحررهم من نفوذها وتأثيرها ويعزز من دورهم فى الحياة السياسية لبلدانهم.

وينحو التفاعل بين المجتمع السياسى والمجتمع المدنى، لأن يأخذ طابع التكاملية الوظيفية، إذ تتولى

مؤسسات المجتمع المدنى عملية التعبير عن المصالح وبلورتها وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية التى تتولى عملية تحويلها وإنتاجها بصياغة قرارات وسياسات عامة.

وهكذا تعمل مؤسسات المجتمع المدنى كقنوات للمشاركة السياسية فى عملية اتخاذ القرارات السياسية ورسم السياسة العامة، مما يجعل منها ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للديمقراطية، فإذا كان النظام السلطوى يميل لأن يستولى على دور مؤسسات المجتمع وإشغال محلها بنفسه فى عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية كمفتاح للهيمنة على المجتمع، فمن غير المتصور قيام نظام ديمقراطى من دون مؤسسات المجتمع المدنى بدورها الفاعل، ولا يمكن لأركان العملية الديمقراطية أن تتكامل من دونها، وبالمقابل لن يكون من الممكن لمؤسسات المجتمع المدنى أن تنمو وتتطور وأن تحصل على دورها الفعلى إلا فى ظل نظام ديمقراطى.

وبهذا الشكل توجد صيغة علاقة طردية بين الديمقراطية والمجتمع المدنى، مؤداها أنه متى ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدنى، ومتى ما انحسرت الديمقراطية تراجعت مؤسسات المجتمع المدنى، بمعنى أنها تتعطل عن دورها وتصبح عديمة الفاعلية، فليست مؤسسات المجتمع المدنى إحدى علامات الديمقراطية البارزة وحسب، وإنما هى تشكل الدعائم الأساسية للديمقراطية أيضا، فلا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع مدنى فاعل ونشيط، بل إن الديمقراطية تتعزز بوجود مؤسسات المجتمع المدنى، ففى سياق الدفاع عن مصالح القوى التى تمثلها، تصون الديمقراطية وتعمل على ترسيخها.

وتشير رحلة المجتمع المدنى فى مصر إلى مجموع من الملاحظات والاستخلاصات تتمثل فيما يأتى:

١ - هناك انكسار فى الخبرة التراكمية للمجتمع المدنى فى مصر، ويعود ذلك بشكل أساسى إلى الأحداث السياسية الكبرى التى أثرت فى طبيعة النظام السياسى وتوجهاته إذ بدا الأخير فى حال تنقل وترحال مما انعكس على تراكم الخبرة السياسية للمجتمع المدنى، وأثر فى مدى نضجه، خصوصًا فيما يتعلق بتطور الثقافة المدنية.

٢ - منذ انطلاق« البذور الجنينية »لمؤسسات المجتمع المدنى فى القرن التاسع عشر، كانت الأهداف الوطنية «الدستور والاستقلال والكفاح الوطنى» تشكل وتصوغ منطلقات حركة المجتمع المدنى، وتنعكس على فعالياته، ثم حدثت مرحلة انقطاع فى الفترة من 1952 إلى 1970، ثم بدأت الخبرة السياسية لفعاليات التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات، فبدا أن هناك نوعًا من غياب التوجه وغياب المشروع القومى، ولم يتمكن المجتمع المدنى من خلق توافق وطنى، حول أهداف كبرى وأولويات.

٣ - الدولة المركزية المصرية وبيروقراطيتها كانت دائمًا محددًا لفعاليات المجتمع المدنى وبدت فى المراحل المختلفة ــ وبدرجات مختلفة ــ تفرض سلطتها الأبوية على المجتمع المدنى، سواء من خلال الهيمنة السياسية الشاملة1952 - 1970أو من خلال التعددية السياسية المقيدة1976 - ثورة 25 يناير 2011، وحدّ منها فى الفترة الليبرالية الإطار

التشريعى الذى سمح للمجتمع المدنى بدرجة عالية من الحرية إلى جانب المناخ السياسى الليبرالى العام.

٤ - إن النموذج" الصراعى"هو الغالب على العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة، وأن هناك «حدودًا» مسموحًا بها لحركة المجتمع المدنى، وأن هذه الحدود لا يمكن تجاوزها، اتسعت هذه الحدود أحيانا وضاقت فى أحيان أخرى، إلا أنها استمرت تمثل" دوائر حمراء"من الصعب تخطيها.

٥ - إن التفاعلات بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى، كانت فى معظم اللحظات التاريخية عاكسة لتحالفات موقفية بين الطرفين، أكثر منها تفاعلات دائمة ومستمرة.ومن ثم، فإن مؤسسات المجتمع المدنى تعانى من" أزمة" لأسباب لا تعود فقط إلى الصدامات والصراعات المتكررة فى العقدين الأخيرين بين الدولة والمجتمع المدنى، وإنما تعود أيضًا إلى طبيعة ثقافة المجتمع المدنى ومدى تطورها، فهناك صراع على مستوى المجتمع المدنى بين الاتجاهات الليبرالية والفكر التقليدى المحافظ الذى يطرحه الإسلاميون، كذلك.. فإن إدارة الاختلافات سلميًا على مستوى المجتمع المدنى، تعانى من صعوبات ومعوقات .وإذا تحدثنا عن الممارسة الديمقراطية فى المؤسسات المدنية، سنواجه بحقيقة قصور وتشوه هذه الممارسة؛ مما جعل البعض يطرح ما إذا كان هناك إيمان حقيقى بالديمقراطية فى المجتمع المصرى أم لا؟!

ثانيًا: أسس تدعيم المجتمع المدنى

تشهد أغلب الدول النامية فى الوقت الحالى تحولاً سياسيًا نحو الديمقراطية، فبعد سنوات طويلة من الصراع على السلطة، أصبحت الديمقراطية ضرورة لا مناص منها جراء الانحسار الشديد لنطاق المشاركة السياسية أمام القوى القديمة والجديدة على السواء، والخوف من انفجار المطالب المتزايدة للمشاركة السياسية بشكل أعمال عنيفة . والواقع أن هذه المطالب ليست بجديدة أو طارئة على هذه الدول، وإنما تمتد بجذورها إلى مرحلة الاستقلال . فعلى الرغم من الضغط السياسى الناجم عن تزايد أعداد القوى الاجتماعية الراغبة فى المشاركة السياسية والساعية إليها، لم تطور النخب الحاكمة بنيانا مؤسسيا فعالا وقادرا على التعامل مع المشكلات التى تولدها التغيرات البنائية والديمجرافية والاجتماعية، وبخاصة المؤسسات السياسية التى تسمح بمشاركة شعبية حقيقية فى العملية السياسية . فقد اختارت معظم هذه النخب الحاكمة من المشاركة السياسية بدلا من توسيعها، حيث لا تسمح بالانخابات الحرة، كما أنها تفرض قيودًا على الأحزاب المعارضة أو تفرض عليها حظرًا كاملاً، وتحد كذلك من حرية الصحافة والتجمع ولكنها غالبًا ما تحاول إيجاد أشكال جديدة للمشاركة السياسية من ذلك النوع الذى يشجع أو حتى يعبئ المواطنين؛ لمساندة النظام وأهدافه من دون السماح لهؤلاء المواطنين بفرض أية مطالب على النظام.

إن تدفق الراغبين بالمشاركة لم يواكبه تطور مماثل فى بناء المؤسسات السياسية، وهذا ما جعل المعادلة السياسية فى هذه الدول معكوسة . ففى حقيقة الأمر، إن المساواة فى المشاركة السياسية تنمو بدرجة أسرع كثيرًا

من فن ربط الأفراد معًا؛ فمعدلات التعبئة والمشاركة تعتبر عالية، بينما تعتبر معدلات التنظيم والمؤسسية منخفضة، ولذلك فإن الصراع بين عمليتى التعبئة والمؤسسية يمثل معضلة الممارسة السياسية، فقد صارت من أهم المخاطر التى تحدق بهذه الدول، هى أن الأفراد يتعلمون أشكال المشاركة الشعبية قبل أن تستطيع المؤسسات الحكومية التمثيلية القيام بوظائفها بشكل ملائم بوقت طويل، ولهذا كانت المشاركة الزائفة هى المسيطرة، بمعنى إجراء الاستفتاءات التى تأخذ شكل الانتخاب العام دون جوهره من جهة، وبروز سياسات الشارع الغوغائية التى يمكن من خلالها تدمير الشعب والممتلكات، دون اعتماد سياسة عامة أفضل؛ فانقلاب المعادلة السياسية يقود حتمًا إلى تشويه عملية المشاركة السياسية.

ففى حين تندفع أعداد كبيرة من المواطنين صوب النظام السياسى من أجل الانخراط فى العمل السياسى، أدى غياب أو ضعف عملية المأسسة السياسية إلى انحسار عملية المشاركة السياسية من جهة، وعدم السماح بوجود مشاركة سياسية حقيقية أو فعلية من جهة أخرى؛ فقد امتدت آثاره السلبية؛ لتنال حتى من جوهر المشاركة السياسية كمظهر رئيسى للممارسة الديمقراطية أو بتعبير آخر إن انخفاض درجة المأسسة السياسية فى هذه الدول لم يعمل على انحسار نطاق المشاركة السياسية فحسب، وإنما امتد ليطال مضمون المشاركة السياسية المبدئى والعملى على السواء، فهو فى الوقت الذى أعاق فيه عملية المشاركة السياسية، عمل على إفراغها من محتواها أو جوهرها الديمقراطى؛ بوصفها تعبيرا عن مساهمة المواطنين فى العملية السياسية.

ولقد كان من أهم مظاهر تضاؤل أو محدودية المشاركة السياسية البائنة على النظم السياسية لهذه الدول هى غياب مؤسسات المجتمع المدنى عن ساحة العمل السياسى، وانعدام فرص المشاركة السياسية الفعلية والمنظمة التى تقدمها هذه المؤسسات للمواطنين؛ نتيجة لقمع أجهزة هذه النظم لها أو محاولة تحجيمها أو ربطها ببناها السياسية واستيعاب دورها فى إطار العمل لكسب التأييد الشعبى والشرعية السياسية، ولهذا فإن التحول الديمقراطى الجارى على ساحة الدول النامية فى المرحلة الحالية، سيبقى معبأ بالتشوش ويشوبه الغموض وتواجهه العقبات والصعوبات؛ مما يعيق خلق نظم تنافسية ديمقراطية ما لم تأخذ مؤسسات المجتمع المدنى دورها الحقيقى فى تنمية المشاركة السياسية للمواطنين، غير أن تعزيز دور المجتمع المدنى فى سياق الممارسة الديمقراطية يعتمد بدرجة أساسية على تهيئة الأجواء والمناخ الملائم لدورها الديمقراطى عبر تعميم الثقافة المدنية، ومنع تدخل الدولة فى تنظيم ونشاطات مؤسساته المتعددة وتوفير حرية التعبير عن الرأى والمساهمة الفعالة لمؤسساته من خلال آلية ديمقراطية.

١- إشاعة الثقافة المدنية

من غير الممكن للديمقراطية كبنية وآليات وقواعد أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية، إلا فى ظل بنية ثقافية، تقوم على المساواة وحرية العمل السياسى للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، ولا يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى بوصفها أبرز أدوات العمل السياسى أن تكون فاعلة فى سياق العملية الديمقراطية من دون إطار ثقافى يساعد فى ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية، غير أن تعميق الثقافة

المدنية التى تقوم على إقرار تداول السلطة بين القوى السياسية واعتماد التعددية السياسية والاحتكام إلى مبدأ الأغلبية والأقلية والإيمان بحرية الصحافة، يتطلب إرساء قواعد جديدة فى مجتمعات الدول النامية.

يبقى التوافق بين الثقافة السياسية والبنية السياسية أمرًا جوهريًّا لاستمرار النظام ودلالة على التكامل بين بنى المجتمع الفكرية والسياسية؛ فلكل نمط من الثقافة السياسية ما يقابله من البنى السياسية أو ينمو ويتطور فى ظله، ولن يكون بالإمكان إرساء قواعد ممارسة ديمقراطية سليمة وتكريسها فى إطار بنية سياسية ملائمة، إلا عندما ترتقى بنية الثقافة السياسية لهذه المجتمعات إلى مستوى قواعد وأسس العمل الديمقراطى بمبادئه ومضامينه التى ترتكز على الإيمان بالمواطنة وما يترتب عليها من حقوق وامتيازات واعتبارات إنسانية أهمها المساواة والمشاركة السياسية الحرة.

وعلى ضوء نمط الثقافة السياسية السائد تتحدد علاقة النظام السياسى بالقوى الاجتماعية ومؤسساتها وتنظيماتها المكرسة فى إطار بنية سياسية معينة، ومن غير الممكن إقامة بنية سياسية خارج الإطار الثقافى السائد مجتمعيًّا، ومن هذه الزاوية يكون التميز بين ثقافة المشاركة أو المساهمة وثقافة التبعية أو الخضوع .فالنمط الأول ينظر إلى الأفراد على أنهم مواطنون، ويؤكد ضرورة مشاركتهم فى صنع السياسات والقرارات وليس مجرد الامتثال لها، بينما يدفع النمط الثانى الأفراد نحو عدم الاهتمام بمعرفة قواعد وأساليب إعداد القرار وجعل اهتمامهم ينصبّ على معرفة ما يمكن أن يرتبه القرار من نفع أو ضرر لهم، كونه ينظر إليهم كمجرد رعايا، وليس كمشاركين إيجابيين فى العملية السياسية . فعلى العكس من ثقافة الخضوع يكون المواطنون فى ظل ثقافة المساهمة قادرين على التحكم بعمل النظام السياسى بوسائل مختلفة كالانتخابات والتظاهرات وتكوين الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح وتنظيم الإضرابات والاحتجاجات، بينما تستمر علاقاتهم بالنظام وقراراته وسياساته فى إطارها الساكن أو الجامد فى ظل ثقافة الخضوع .

وعليه فإن معيار التفرقة بين هذين النمطين من الثقافة السياسية، ينهض بدلالة النظرة إلى المواطنين وبالتالى دورهم فى إطار البنية السياسية، ولهذا تغدو المشاركة السياسية قرينة نمط ثقافة المساهمة أو تعبيرًا عنها، وفى ظله وحده ينفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدنى لتحقيق هذه المشاركة وجعل المواطنين موجهين لعمل النظام السياسى، ومن ثم التأثير فى نتائج عملياته المختلفة التى تظهر عادة بصيغة قرارات وسياسات.

وليست العقبة الرئيسية التى تعترض تنمية وتعضيد قوى ومؤسسات المجتمع المدنى غير شيوع ثقافة الخضوع والتبعية وهيمنتها على مجمل علاقات الحكم والسلطة فى هذه الدول، ويتلائم هذا النمط من الثقافة السياسية أو يتوافق مع نظم الحكم الأبوية والرعوية والعصبوية المعروفة والسائدة هناك، والتى تتميز بالمرتبة المتدنية للمواطنين، كونهم تابعين بعيدين عن القدرة على المشاركة فى صنع واتخاذ القرارات السياسية، فالحاكم ينفرد باتخاذ القرارات ويعتمد فى حكمه على الشرعية المستندة إلى معطيات الشخصية الكاريزمية، والتى اكتسبها من قيادة بلاده إلى الاستقلال

السياسى، وليس على مجموعة القواعد الدستورية والسياسية المنظمة لممارسة السلطة وآلياتها، والتى تحظى بالاتفاق العام، ويتبنى ويعتمد على ممارسات سلطوية تسهل عليه عملية احتكار القرار السياسى بمعزل عن المؤسسات، مما يجعل المشاركة السياسية خاصة لذوى الحظوة والمقربين من أعضاء النخبة الحاكمة وبعض العملاء والوكلاء والمنتفعين، فالعلاقات السياسية ترتكز على قاعدة القائد / الاتباع.

ومن هنا فإن إعادة صياغة أسس ومرتكزات وقيم الثقافة السياسية لهذه المجتمعات، وتعميم نمط جديد من الثقافة السياسية، لا ينال بالتغيير التوجهات السياسية لهذه الأنظمة وحدها، وإنما يشتمل ذلك على تغيير نمط القيادة السياسية وأشكال العلاقات السياسية ومجموعة القيم والتقاليد المرتبطة بها، وبذلك تتسع ساحة العمل السياسى لتبرز الدور والمكانة الطبيعية للمؤسسات فى سياق عملية ممارسة السلطة، وعلى وجه الخصوص مؤسسات المجتمع المدنى.

٢- استقلال المجتمع المدنى

فى حين ينظر إلى التمييز بين المجتمع السياسى والمجتمع المدنى، على أنه أبرز علامات الديمقراطية، تضع الطبيعة السلطوية لممارسات أنظمة الدول النامية، عديدًا من القيود على مؤسسات المجتمع المدنى وتمارس على نشاطاتها ضغوطًا كبيرة، وفى أغلب الأحيان تعمل على محو وجود هذه المؤسسات، وإخضاعها للسلطة السياسية والقضاء على استقلالها، ولكى تأخذ هذه المؤسسات موقعها الفعلى فى سياق العملية الديمقراطية، ينبغى تعيين حدود المجتمع السياسى بوضع الحدود الفاصلة لمجال عمل الدولة وتدخلها؛ بحيث لا تمس حرية عمل مؤسسات المجتمع المدنى، وكذلك تحرير هذه المؤسسات من الهيمنة التى تمارسها عليها السلطة السياسية فى هذه الدول.

وتتأتى الحاجة لمنع تدخل الدولة ورفع الهيمنة والوصاية المفروضة على مؤسسات المجتمع المدنى ونشاطاتها من ضرورة تحقيق استقلالية هذه المؤسسات وصونها كشرط أساسى لضمان ممارسة ديمقراطية حقيقية فى هذه الدول، ومن هذه الزاوية لا يعنى باستقلال المجتمع المدنى عن أجهزة الدولة، الانفصال الكامل بينهما، وإنما يعنى أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدنى بهامش من حرية الحركة بعيدا عن التدخل المباشر من جانب الدولة، بمعنى تنظيم العلاقة بينهما وفق المبادئ والآليات الآتية:

- أن تكون الدولة بمثابة الإطار السياسى والقانونى للمجتمع المدنى، حيث يلعب المجتمع المدنى دورًا مهمًا فى تشكيل الإطار السياسى كما يكون استقرار أنماط معينة من المؤسسات والعلاقات السياسية متوقفًا على مدى استناده إلى بنى اجتماعية وتكوينات ثقافية قائمة فى المجتمع.
- أن تكون الدولة مؤسسة محايدة إزاء مختلف قوى وتكوينات المجتمع وتضع الإطار لإدارة وحل الصراعات فيه، وألا تكون أداة فى يد فئة أو حزب يحتكرها لضمان استمرار السيطرة والهيمنة على المجتمع، وإنما تكون تعبيرًا عن مختلف قوى وفئات المجتمع المدنى، وتوفر لها القنوات؛ لتوصيل مطالبها وللتعبير عن تصوراتها، وعن طريق ذلك تعمق وتجذر شرعيتها فى المجتمع.

- أن يأتى احتكار الدولة لحق الاستخدام الشرعى للقوة والإجبار وممارسته إزاء المجتمع فى إطار القانون؛ الذى يضع الحد الفاصل بين ممارسة الدولة لوظائفها واختصاصاتها التقليدية من ناحية، وتعسفها فى ممارسة هذه الوظائف والاختصاصات من ناحية أخرى.
- أن تمارس قوى ومؤسسات المجتمع المدنى التأثير فى السياسات والقرارات، التى تتخذها الدولة من خلال عدد من المسالك والأدوات بصورة سلمية وغير سلمية، كالمجالس النيابية وجماعات الضغط والمصالح وأعمال الاحتجاج الجماعى من مظاهرات وإضرابات واعتصامات وممارسة العنف بصورة منظمة أو غير منظمة.

وتتضافر جملة أهداف ومقاصد، أو جملة دوافع، تحض أنظمة الدول النامية على التدخل فى تكوين واتجاهات ونشاطات مؤسسات المجتمع المدنى فيها، ويجرى هذا التدخل عادة تحت أغطية وشعارات مختلفة يراد من ورائها إيجاد الأسانيد له وتبريره وإضفاء الشرعية عليه .وقبل هذا فإن هذا التدخل يدلل بشكل قاطع عن عدم حياد الدولة إزاء القوى الاجتماعية، وخضوعها لهيمنة إحدى القوى والفئات، وتسخيرها من قبلها لخدمة مصالحها الخاصة، وتوظيفها لتحقيق غايات ومرام فئوية جزئية تتستر خلف ستار الوطنية أو القومية والمصلحة العامة.

ومن أهم دوافع التدخل المعروفة:

- احتكار العمل السياسى والانفراد بالساحة السياسية فى الدولة.
- الخوف من تنامى المعارضة السياسية لها ودرء مخطر وجودها على ساحة العمل السياسى.
- قمع إمكانيات بروز مبادرات أو توجهات مستقلة لهذه المؤسسات والحد من حرية حركتها السياسية.
- تحقيق الهيمنة الإيديولوجية وفرض الالتزام بالخط أو الاتجاه السياسى العام لها.
- الوصول إلى تبعية هذه المؤسسات لها وإلحاقها بأطرها وبناها السياسية بشكل كامل.
- الانسجام مع سيكولوجية المؤسسة العسكرية إذا كانت حاكمة، والتى لا تعرف سوى الأمر والطاعة ولا يمكنها أن تعمل من دونهما.
- توجيه الولاء والحذر من ظهور الولاء على أساس الانتماءات الفرعية وقيام المؤسسات بالاستناد إليها.
- فرض الإجماع القومى بكل ما يترتب عليه من الواحدية الفكرية والتنظيمية والارتكاز عليه.
- إبعاد مؤسسات المجتمع المدنى عن الدور الحقيقى لها فى الممارسة الديمقراطية والتطاول عليه.
- سلب حق التعبير عن المصالح وبلورتها وتمثيلها من مؤسسات المجتمع المدنى وتولى هذه المهمة بدلاً منها.

وليس القصد من استقلال المجتمع المدنى وكف الدولة عن التدخل فى شئونه، وضعه فى مواجهة السلطة أو جعله ندًّا لها، إنما يأتى من أجل إطلاق العملية الدينامية لتكوّن ونمو وتطور قواه ومؤسساته بما يساهم فى تعزيز الديمقراطية ويعمل على ترسيخ قواعدها وآلياتها المختلفة .فما من شك فى أن الديمقراطية الحقيقة تتوقف على الدور الحاسم لمؤسسات المجتمع المدنى

كقنوات وسيطة لتسهيل المشاركة السياسية، ولا يعدو استقلال هذه المؤسسات إلا إقامة الفصل بين وظائف الدولة واختصاصاتها من جهة، والقدرة على تجاوز هذه الاختصاصات من جهة أخرى، بغية ترك الفسحة الواسعة أمام مؤسسات المجتمع المدنى لتمارس دورها الحيوى لتحقيق المساهمة الجدية للقوى التى تمثلها فى إدارة شئون الحكم وتقرير السياسة العامة .وبهذا المعنى يقف وراء الدعوة لاستقلال هذه المؤسسات هدف ضمان حرية الرأى والعمل والحركة لها، كى تتمكن من صون الممارسة الديمقراطية من محاولات التشويه والتخريب التى تنجم عن تدخل وتعسف الدولة بضمان حياد الدولة بين القوى الاجتماعية وتيسير فرصة المشاركة السياسية أمامها عن طريق مؤسساتها المدنية.

٢ - التخلى عن آلية التعبئة

تعتمد نظم هذه الدول بشكل عام على آلية التعبئة الجماهيرية من خلال بناها المكرسة لكسب التأييد الشعبى والمساندة الجماهيرية الواسعة، وإشكالية التعبئة أنها لا تتيح لمؤسسات المجتمع المدنى المتعددة المشاركة الحرة والفعالة فى أطر هذه الأنظمة، حيث تكون موجهة من قبلها ومعدة لأجل تأدية وظيفة هامشية لا تمت بصلة لأغراض وجودها الحقيقية، فالتعبئة نمط من الآليات السلطوية فى التعامل مع الجماهير البعيدة كل البعد عن الآليات الديمقراطية فى العمل السياسى، إذ يغلب عليها طابع الإكراه الإيديولوجى المستند إلى استخدام وسائل الضبط والسيطرة والتوجيه التى تمتلكها السلطة السياسية، ولا يقصد منها إلا السيطرة على توجهات القطاعات الفاعلة سياسيًا من المواطنين، واحتوائهم داخل أطر وبنى هذه الأنظمة، والهيمنة عليهم بدلا من تحويلهم إلى قوى ضغط سياسى بتنمية مطالب سياسية خارجة عن توجهات الأنظمة وتصوراتها وآليات عملها.

وهكذا ينظر النمط التعبوى إلى الحكومة على أنها أداة تنظيمية يتم عن طريقها تغيير وإعادة نظم أسس المجتمع، وبما يؤدى إلى ظهور نظام جديد من الولاءات والأفكار التى تعتمد كإطار معيارى للمجتمع الجديد، مثل التأكيد على النفوذ التفاضلى، وعلى الولاء الكامل والمرونة التكتيكية، وكذلك الواحدية والتخصص الإيديولوجى، وإلى تحول الحزب والحكومة إلى أدوات مركزية للتغيير، فضلاً عن إلغاء كل منافسة، سواء باحتوائها أو إفسادها، وإلغاء كل أشكال الحياة السياسية التى يمكن أن تشكل نوعًا من المنافسة المحتملة للنخب الحاكمة، والتأكيد على الدور المركزى للحزب والحكومة فى عملية التغيير وبرامجها لا يدع بالنتيجة لمؤسسات المجتمع المدنى إلا دورًا هامشيًا يتمثل بدعم سياسات وبرامج الحزب والحكومة وتأييد القرارات السياسية، فهى مجرد أجهزة ملحقة بالحزب، والحكومة تعمل وفقا للخط السياسى العام لها وفى حدود الدور المرسوم لها من قبلها، ولا يتعدى نشاطها نطاق المساندة له، بتسخير قدراتها الأيديولوجية والتنظيمية لكسب الغطاء والصفة الديمقراطية لهذه الأنظمة بأى حال من الأحوال.

وتكمن المبررات الأساسية لاعتماد آلية التعبئة من قبل هذه الأنظمة فى أن التعبئة هى الأداة المحورية فى كسب الشرعية السياسية والحصول على السند الشعبى، كما أنها الوسيلة الدينامية لتحقيق غايات عديدة تصب فى خدمة هذه النظم وتوجهاتها السياسية، ولكنها تأتى على حساب مؤسسات المجتمع المدنى ودورها كقنوات رئيسية للمشاركة السياسية.

ومن بين أبرز هذه الغايات:

- دعم القيادات الكاريزمية وإضفاء صفة القدسية على معتقداتها وممارساتها بوصفها تمثل رموزًا وطنية.
- تحقيق الاصطفاف الوطنى والالتفاف الجماهيرى من أجل تعزيز الوحدة القومية وبناء الأمة.
- ترسيخ الإيمان بحتمية الإجماع القومى مع ما يحمله من أفكار للتنوع ورفض التعددية السياسية.
- مد النظام بعناصر القوة المعنوية فى مواجهة الخصوم والمعارضين كونه يقف أو يستند إلى قاعدة جماهيرية عريضة.
- التغلب على احتمالات ظهور القوى المعارضة؛ فالحشد الجماهيرى الواسع يعطى أو يولد الانطباع باكتساح الساحة السياسية.
- تعطيل نشاطات القوى المعارضة أو المنافسة وقطع الطريق عليها وغلق المنافذ أمامها.
- ربط المؤسسات والمنظمات الجماهيرية آليا بالأطر الرسمية والحزبية للأنظمة، ومنع ظهور المبادرات والتوجهات المستقلة.
- إيجاد قواعد وتنمية تقاليد لعمل هذه المؤسسات تنسجم وطرائق عمل هذه الأنظمة.
- حصر ميدان عمل هذه المؤسسات فى إطار نطاق تحدده هذه الأنظمة وفرض الالتزام به.

وفى الوقت الذى تعد فيه المشاركة السياسية عملية طوعية يندفع صوبها المواطنون عبر مؤسساتهم وتنظيماتهم المدنية، انطلاقًا من دوافع ذاتية ونتيجة لتأثرهم بعدد من المحفزات والمنبهات والمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بمعزل عن تأثير أدوات وبنى النظم كالحكومة أو الحزب أو القائد، تقود التعبئة الجماهيرية إلى ظهور الديكتاتورية والسلطوية على حساب مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدنى، حيث تصبح أدوات تابعة يجرى تحريكها وفقًا لحركة واتجاهات السياسات التى تنتهجها الأنظمة. بقدر ما تعمد هذه الأنظمة انسجامًا مع طبيعتها السلطوية على صعيد الرؤية والممارسة إلى تعبئة القطاعات الواسعة من الشعب لتأييد ومساندة قراراتها وسياساتها عن طريق تنظيم المؤتمرات والاجتماعات العامة والمظاهرات والمسيرات والاحتفالات الشعبية، وتوظف حتى الانتخابات والاستفتاءات العامة لتدعيم الشرعية السياسية وليس لتحقيق مشاركة سياسية فعلية، مستفيد من غياب المعارضة والقوى المنافسة، مما ينأى بهذه الأنظمة عن المفاهيم والآليات الحقيقية للمشاركة السياسية والديمقراطية.

إن التعبئة لا يمكن أن ترقى إلى مستوى المشاركة السياسية، ولا يمكن أن تعوض منها أو تحل محلها، والحقيقة أن التعبئة منظورًا إليها من زاوية الفرص التى توفرها مؤسسات المجتمع المدنى ودورها ليست بديلاً للمشاركة، وإنما هى عائق للمشاركة الجماهيرية؛ لأنها تجعل منها مشاركة محكومة ومحددة من حيث المدى والنطاق من قبل هذه الأنظمة وليست مشاركة حقيقية. ومن هنا فإن ضرورة التخلى عن التعبئة تبرز من أجل تحويل هذه الأنظمة إلى أنظمة تنافسية بالتوقف عن اعتماد تأثير الشخصية الكاريزمية، وبتعدد القنوات والمؤسسات التى تتاح أمام المواطنين لتحقيق مساهماتهم ونجاح مؤسسات المجتمع المدنى، حيث تتيح الزعامة

الكاريزمية والواحدية وتحريم المعارضة السياسية، الفرصة أمام هذه الأنظمة لتحريك الجماهير وتعبئتها اعتمادًا على أدوات الإكراه الإيديولوجى ووسائل الضبط الاجتماعى، وكذلك قدرات التوجيه والهيمنة والقيادة والتحكم من خلال السلطة السياسية؛ مما يدفع إلى تهميش دور مؤسسات المجتمع المدنى.

وهكذا تتبدى مصداقية التحول الديمقراطى فى الدول النامية من خلال تحرير وتعزيز العملية التاريخية لنشوء وتطور قوى المجتمع المدنى وانتظامها فى مؤسسات وتنظيمات مدنية على أساس المصالح الخاصة والمشتركة بينها .ولن يكون ذلك إلا بالسماح لتبلور أنماط وأنواع مختلفة من التضامن المستند إلى مقومات وركائز تهدف إلى تنمية ما هو مشترك بين هذه القوى، حتى أن مستوى وعمق التحول الديمقراطى يتحددان ويقاسان بدلالة حرية العمل السياسى لهذه المؤسسات وامتلاكها القدرة التامة على التعبير عن هذه المصالح وتمثيلها بشكل حقيقى، وبخلافه يبقى التحول الديمقراطى منقوصًا ومعابًا بالغموض، وأشد ما فى هذه الحالة من مخاطر أنها تزرع حالة الشك وعدم اليقين فى العلاقة للنظام السياسى والقوى الاجتماعية، وتجعل الصراع السياسى عدائيا، مما ينعكس سلبا على مسيرة التحول الديمقراطى ذاتها.

المستوى الخامس: الانتخابات .. آلية التغيير والتجديد

المفترض أن الانتخابات آلية للتغير أو التجديد السياسى السلمى، وهو ما لم يحدث فى الانتخابات المصرية، فلم يتم التغيير بالمعنى المقصود، أى بمعنى تداول الأغلبية أو تبادل المواقع، فقد ظل الحزب الوطنى يستحوذ على أغلبية ضخمة فى كل الانتخابات، وكذلك لم يحدث أن لعبت الانتخابات دورًا فى تجديد النخبة الساسية، وظلت هذه النخبة فى حالة من «الجمود»، ولم تأت الانتخابات بعناصر جديدة، وكان تغيير الوجوه فى بعض الحالات مسألة هامشية من جانب، ومسألة تتعلق فقط بالوجوه دون أن تعبر عن أفكار أو سياسات أو أجيال جديدة من جانب آخر.

يرتبط بذلك غياب الصلة بين الجماهير والمرشحين «الذين يشكلون عناصر النخبة»، ولعل أحد الأسباب هو شعور المواطن بأن شيئا لم يتغير، وبالتالى لم يكن الناخب فى هذه الحالة يأمل فى تغيير السياسات، فانكمش أمله أو انحط إلى مستوى المصالح المحلية أو الشخصية« الخدمات مثلاً»، وعليه أصبح يقيم المرشح على هذا الأساس، وأصبح - من ثم - المعيار الأساسى فى المفاضلة بين المرشحين هو قدرته المالية، ومدى تأييد بيروقراطية الدولة له، ومدى انخراطه فى تحالفات اجتماعية معينة، وهى مجموعة العوامل التى تمكنه من أداء هذه الخدمات أو تلبية المصالح المحلية والشخصية للناخبين .وفى المقابل حرصت الأحزاب، والحزب الوطنى بصفة خاصة على تقديم هذه النوعية من المرشحين، وأصبحت المنافسة بالتالى بين أفراد أكثر منها بين أحزاب.

لقد كان ذلك من مظاهر إشكالية التغيير أن الانتخابات لم تنجح فى أن تمثل آلية للتغير السلمى . وكان ذلك ادعى إلى استخدام العنف فى ظل هذه الآلية التى يفترض أنها سلمية بالدرجة الأولى، ففى ظل مناخ لا يعطى أملاً فى التغيير، وتسود فيه الخصومات السياسية والدوافع العصبية أو القبلية.

ولعل ذلك يؤكد ضرورة التوصل إلى نظام انتخابى تتفق عليه كافة الأطراف يحقق عدالة المنافسة بين كافة القوى، خاصة أن النظام السياسى المصرى يعانى من ضعف المنافسة الحزبية فى كل مستوياتها سواء من حيث التداول الفعلى للسلطة أو من حيث احتمالات حدوث التداول بما ينطوى عليه من تهديد للحزب الحاكم.

١ - دور النظم الانتخابية:

وقد شهدت مصر ثلاثة أنظمة مختلفة للانتخاب منذ بدء المسيرة البرلمانية؛ على النحو التالى:

١ - نظام الانتخاب الفردى بالأغلبية المطلقة، والذى تم الأخذ به فى انتخابات البرلمان بمجلسيه قبل ثورة 1952، وهو أيضًا الذى أخذ به بعد قيام الثورة 1952 حتى انتخابات 1984.

٢ - نظام الانتخاب بالقائمة النسبية، والذى أخذت به مصر بمقتضى القانون رقم 114 سنة 1983 المعدل للقانون رقم 38 سنة 1972؛ للأخذ بنظام القوائم وعلى أساسه قسمت جمهورية مصر العربية إلى ثمانى وأربعين دائرة انتخابية يمثلها 448 عضوا، بالإضافة إلى عشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية، وقد حدد القانون 31 دائرة خصص فى كل منها مقعد للمرأة، بالإضافة إلى العدد المقرر، وقد تعرض هذا القانون للطعن فيه على أساس انتهاكه لمبدأ المساواة.

٣ - الجمع بين نظام القوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى، ففى عام 1986 صدر القانون رقم 188 لسنة 1986 بتعديل نظام الانتخاب على أساس الجمع بين نظام القوائم الحزبية ونظام الانتخاب الفردى متضمنًا عدد الدوائر ذاتها وهى 48 دائرة انتخابية على مستوى الجمهورية، بحيث يكون لكل دائرة عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى ويكون بقية الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية) م٥ وقد تم الطعن فى دستورية هذه المادة، ودعى الناخبون للاستفتاء على حل مجلس الشعب والذى تم فى 12 أكتوبر 1990. فى أعقاب ذلك صدر القرار بقانون رقم 201 بالعودة إلى نظام الانتخاب الفردى، حيث قسمت الجمهورية إلى ٢٢٢ دائرة، ينتخب عن كل دائرة عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين وقد أصبح عدد أعضاء المجلس 454، من بينهم 10 أعضاء على الأقل يعينهم رئيس الجمهورية.

وهكذا تمت العودة إلى الأخذ بنظام الانتخاب الفردى على أساس أنه أكثر مواءمة لطبيعة الهيئة الناخبة فى مصر، على الرغم مما لهذا النظام من آثار سلبية تتمثل فى الحد من قدرة الأحزاب عامة - والضعيفة خاصة - على التمثيل بالمجلس، فضلاً عن إذكاء روح العصبية والقبلية وزيادة فرص الانشقاقات والخلافات الحزبية، وتسهيل الرشاوى الانتخابية وتدخل الجهات الإدارية.

وفى أعقاب ثورة 25 يناير تم إقرار نظام انتخابى يقوم على أساس 50٪ لنظام القوائم النسبية المغلقة و50٪ للنظام الفردى مع الاحتفاظ بنسبة 50٪ للعمال والفلاحين.

وهكذا يمكن القول بأن النظام الانتخابى القائم بمتغيراته المختلفة قد مثل معوقًا للتطور الديمقراطى،

فالعملية الانتخابية تعانى ضعفًا خطيرًا يتمثل فى فقدان مصداقيتها فى عيون الغالبية، وقد ارتبط ذلك بوجود ظلال من الشك حول سلامة العملية الانتخابية، وهو ما تشير إليه أحكام محكمة النقض الخاصة بإفساد نتائج الانتخابات فى عدد كبير من الدوائر مما يؤدى لعزوف نسبة كبيرة من المواطنين عن المشاركة سواء بقيد أسمائهم أو بالتصويت. ويرتبط ذلك ارتباطًا وثيقًا بضرورة تنفيذ وتحديث الجداول الانتخابية لتشمل كل الذين منحهم القانون حق التصويت، حيث توجد فجوة واسعة بين عدد المقيدين فى الجداول وعدد المؤهلين للادلاء بأصواتهم.

كما أنه لا مناص من تأكيد ضرورة العودة إلى نظام الانتخاب بالقائمة فهو أكثر ديمقراطية مقارنة بالأسلوب الفردى الذى لم يؤد إلا إلى فوضى انتخابية عارمة كما اتضح فى انتخابات ١٩٩٠ وانتخابات ١٩٩٥.

وواقع الأمر أن النظام الانتخابى لازال يشكل عقبة كؤود أمام كثيرين من المهتمين بالإصلاح السياسى، لكن الاهتمام حتى الآن لازال منصبًا على شكل النظام «فرديا أم قائمة» وليس مضمونه «ضمانات الحياد».

وفيما يتعلق بشكل النظام الانتخابى تحديدا، فقد تم تجربة كافة الأنظمة الانتخابية المعروفة دوليًا تقريبًا، ولم يستمر أى منها طويلاً؛ فالنظام بالقائمة الحزبية المطلقة غير دستورى، لأنه يمنح 49٪ من الأصوات للحزب الحائز على 51٪ من تلك الأصوات، والقائمة الحزبية النسبية رغم أنها تمنح عددًا من المقاعد للأحزاب التى حصلت على نسبة محددة من أصوات الناخبين، إلا أنها كالقائمة المطلقة تجهض حق المستقلين فى الترشيح لعضوية مجلس الشعب، ناهيك عن الشروط التى يمكن أن تلحق بها .والانتخاب الفردى الذى يمنح الحق لكافة الأشخاص المؤهلين للترشيح فى خوض الانتخابات، ينهى عمليًا وجود الأحزاب السياسية فى مجتمع نام لازال يأمل أن تكون الأحزاب السياسية إحدى أهم وسائل التنمية السياسية فيه . أما الخلط بين النظامين الانتخابيين« القائمة والفردى»، فقد أثبت بالشكل الذى طبق به، أنه هو الآخر غير ملائم، بسبب عدم التكافؤ بين الأحزاب والمستقلين، رغم أن هذا النظام جاء بأكبر نسبة من المعارضين فى تاريخ مجلس الشعب« 100 عضو تقريبا فى الفصل التشريعى الخامس للمجلس 1987 - 1990وخلال هذه الأنظمة الثلاثة كانت هناك أمور عديدة ثبت أيضا عدم جدواها، فتخصيص مقاعد للسيدات كان أمرا غير دستورى لأنه يتعارض مع المادة 40 من الدستور التى تنص على المساواة بين المواطنين، وقد جاء هذا الحكم على الرغم من أن أحدا لم ينطق ببنت شفة عن وجود تناقض دستورى ظاهر بين تلك المادة، والمادة 87 من الدستور التى تمنح العمال والفلاحين نسبة لا تقل عن 50٪ فى مجلس الشعب، وهى النسبة السارية من عام 1984 وسارت عليها كافة الأنظمة الانتخابية المتعاقبة.

وفيما يتعلق بنسبة تمثيل الأصوات، فقد التزمت القائمة الحزبية بنسبة من الأصوات على مستوى الجمهورية كى تمثل الأحزاب فى مجلس الشعب، وكانت تلك النسبة تقدر بـ٨٪ من الأصوات، وقد ثبت أنها كبيرة وحرمت أحزاب المعارضة من دخول الممثلين

عنها إلى المجلس، إذ إنها منعت كلا من حزبى العمل والتجمع من دخول مجلس 1984، ومنعت الأخير من التمثيل فى مجلس 1987 بسبب الحصول على نسبة أقل من النسبة المقررة من أصوات الناخبين.

من ناحية أخرى منع نظام القوائم النسبية الأحزاب من التحالف فيما بينها فى الانتخابات، صحيح أنه حدث تحالف بين الوفد والإخوان فى انتخابات 1984، وتحالف بين العمل والأحرار والإخوان فى انتخابات 1987، إلا أن ذلك كان راجعًا لتسامح النظام القائم مع الأحزاب والقوى السياسية، ولم يكن راجعًا لتطبيق القانون الذى يظل سيفًا مسلطًا على أحزاب وقوى المعارضة الساعية إلى التحالف فيما بين بعضها البعض، لمواجهة حزب الأغلبية ..أما النظام الفردى الذى تجاوز كافة هذه العقبات، فقد اصطدم بمشكلة البلطجة، والعصبيات وطمس الأحزاب وتغول رأس المال.

ولعل ما هو مثير للانتباه أن أى شكل أو أسلوب انتخابى سوف يقع عليه الاختيار لابد أن يراعى عدم دستورية القائمة ومعارضة الكثيرين للنظام الفردى بعبارة أخرى أن يجمع بين نظامى القائمة والفردى . وهذا الجمع لن يكتب له النجاح، ما لم يحقق نوعا حقيقيًا من تكافؤ الفرص بين الأحزاب والمستقلين؛ لأن مربط عدم الدستورية هنا سيكون إمكانية أن تحتكر الأحزاب حصتها من مرشحى القوائم الحزبية، إضافة إلى مزاحمة المستقلين عمليًا فى المناطق المخصصة لهم، كما حدث على المستوى الداخلى. فى نظام القائمة المطعم بالفردى المقنن عام 1986 والمطبق عمليا فى انتخابات 1987، وعلى هذا الأساس فإن هناك صعوبة حقيقية لإحداث توازن مفقود بين الأحزاب والمستقلين، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى الدستور لحسم هذه المسألة.

أما من حيث المضمون، فالواقع يشير إلى عديد من القضايا التى ربما يؤدى حسمها إلى إنهاء اللغط حول شكل النظام الانتخابى، فأغلب الظن أن قضية شكل النظام الانتخابى تفرض من المطالبين والمحافظين على السواء ككبش فداء لقضايا ست أخرى لم تحسم ولن يحسمها شكل النظام الانتخابى، وهذه القضايا هى إصلاح الجداول الانتخابية، والإشراف على الانتخابات والعنف والبلطجة إبان الانتخابات، وتدخل أجهزة الإدارة المحلية فى الانتخابات، والدعاية الانتخابية، والاختيار السليم لعضو مجلس الشعب . ولا ترتبط القضايا الخمس الأولى بتعديل قانون مجلس الشعب فقط، بل وبتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية أيضًا. أما القضية السادسة فهى تتصل بأمزجة الناخبين أنفسهم إزاء الشخص الذى يستطيع أن يكون مؤهلاً قانونًا لخوض الانتخابات.لقد ظلت تلك القضايا عمليًا هى محور نزاهة أية انتخابات برلمانية، سواء فى مصر أو غيرها من الدول، إذ كيف تكون هناك سلطة تشريعية قادرة على تمثيل الناخبين، فى ظل وجود المثالب الخمسة السابقة .صحيح أن إصلاح النظام الانتخابى من حيث الشكل أمر هام، كى يتواكب مع الدستور، ومع تكافؤ الفرص بين المستقلين والأحزاب السياسية، إلا أنه لا يمكن إنكار الأهمية البالغة لمضمون العملية الانتخابية برمتها.

فالنظام الانتخابى هو عصب مجلس الشعب، وهو وحده الحاكم فى بقائه أو عدم بقائه.وقد أبرزت الانتخابات مدى اهتزاز ثقة المرشح فى حزبه، وفتحت النقاش مجددا وبجدية إعادة النظر فى النظام الانتخابى .

فالمفترض أن لحظة الانتخابات هى المعركة التى يتماسك الحزب بشدة خلالها لكى يحافظ على بقائه، وبصرف النظر عن الوصول الوشيك أو المستبعد إلى الحكم، لأن الحزب مؤسسة وليس مجرد تيار من المتعاطفين معه معنويًا .وخلال الانتخابات تبلورت صورة عدد أكبر من الأحزاب، ولو بشكل طفيف، وأصبحت على الأقل «معروفة» و«مألوفة» أكثر لدى الرأى العام «وخصوصا الغد، الدستورى، مصر العربى، الناصرى» وقد ساعدتها تجربة الانتخابات الرئاسية على الظهور العلنى واسع النطاق لأول مرة منذ بداية التعددية الحزبية منتصف السبعينيات.

كما قامت أحزاب بمساندة واضحة وملتزمة لمرشحيها «مثل التجمع، الغد، الوفد»، ولو بالمساندة السياسية دون المالية، وقام الحزب الوطنى فى «تبنى» عدة مرشحين من كافة النواحى وصنع لهم النجاح تقريبًا ..ومع ذلك فإن اللعبة الانتخابية عام 2005 و2010 كانت فردية، وبالجهود الفردية، وحساباتها فردية، أكثر منها حزبية أو مؤسسية، ولم تستطع الحياة الحزبية تجذير نفسها وثقافتها بهذه المناسبة، بل وتعرضت لانتكاسة حادة، وخصوصًا فى نظر المرشحين الذين خذلتهم أحزابهم« ولاسيما من النساء عضوات الوطنى، والمستقلين المنشقين من الوطنى، والمنشقين عن أحزاب الغد، والأحرار، الناصرى »وكان أكبر الفائزين كتنظيم فى تعزيز ثقة أعضائه فيه هو الإخوان المسلمين.

ورغم هذا كله، فقد شهدت الانتخابات ظاهرة «التصويت العقابى »كوسيلة للتعبير الجماهيرى عن الاحتقان، وكشفت النتائج عن مدى الضعف فى الحزب الحاكم وتصاعد جماعة الإخوان المسلمين، التى حظيت على 20٪ من نسبة المقاعد فى عام 2005 مقابل 70٪ للحزب الوطنى، و10٪ لبقية الأحزاب والمستقلين، وبالتالى يمكن القول أنه وإن كان الحزب الوطنى احتفظ بأغلبية ثلثى الأعضاء والتى تمكنه من تمرير التشريعات ذات الأغلبية الخاصة إلا أن النتائج قد أكدت تضاؤل شعبية الحزب الوطنى بين الجماهير عن الانتخابات السابقة.

فإن كان الحزب الوطنى قد حصل فى انتخابات 2000 على ما يقرب من 40٪ - قبل انضمام المستقلين - إلا أنه فى 2005 لم يحصل سوى على 33٪ وحصد على أكثر من مثلها بعد ذلك فأكمل نسبة الـ70٪، وهذا عكس ما حدث لجماعة الإخوان المسلمين التى تغير مسماها من مجموعة الـ17 فى انتخابات 2000 إلى مجموعة الـ88، فى عام 2005 أى إن الطفرة كبيرة.والسؤال الذى يطرح نفسه اليوم :هل نظام الانتخاب الفردى وطبيعة الدوائر الانتخابية تساعد على تنامى شراء الأصوات بصورة أكثر من نظام الانتخاب بالقوائم الذى يتميز بكبر حجم الدوائر الانتخابية؟ وهل أدى ذلك إلى بروز نمط البراجماتية والمصلحية الفردية فى الممارسة الانتخابية، لدى الناخبين والمرشحين؟

فمن ناحية أولى ظهر نوع من احتراف طريقة اللعب المنفرد بين المرشحين وعوائلهم، بدليل شيوع حالات الشقاقات العائلية، وكدليل على اهتزاز نمط العشائرية أمام البراجماتية الصاعدة.ومن ناحية أخرى ذاعت« روح المغامرة »وربما «المقامرة» انطلاقًا من قناعة بحدوث المفاجآت والمصادفات، بدليل بروز حالات تنافسة غير متكافئة، وإلا كيف نفسر سقوط رموز أمام

وجوه جديدة وغير مخضرمة، ونسبة التغيير غير المسبوقة برغم ثبات الظروف الموضوعية للأحزاب والقوى السياسية ..أو كيف نفسر الصعود المفاجئ لمرشحى الإخوان والمستقلين؟

ومن ناحية ثالثة وبرغم «جرأة الترشيحات النسائية» بجهود فردية، كدليل على النضج السياسى للمرأة وبروز قناعة الاعتماد على الذات التى تجسدت فى مثابرة المرأة وإصرارها «الفردى» على خوض الانتخابات، رغم أن كل الظروف الموضوعية لا تشجع المرأة على خوض المنافسة، بل وتضع أمامها تحديات جوهرية، فالنظام الفردى بحاله الراهن ضار بالمرأة «المرشحة»، هيكليًا أى بالنظر إلى نظام الانتخابات ذاته، وموضوعيًا أى على ضوء السياق الحاد الذى جرت فيه انتخابات 2005؛ الأمر الذى يجعل قرار خوض المرأة الانتخابات اعتمادا على قدراتها الذاتية عبارة عن مخاطرة غير محسوبة على الإطلاق، وهو ما أكدته النتائج، من فوز المرأة بأربعة مقاعد فقط من بين 444 مقعدا فى مجلس الشعب التى يتم شغلها بالانتخاب) أى أقل من ١٪

٢- دور الممارسة الانتخابية :

إذا نظرنا إلى تجربة انتخابات 2005 و2010 فى سياقها التاريخى، فإنها قد أفرزت مجموعة من السوابق، وإن كانت لم تبلغ هذه السوابق منتهاها بعد، ولم تصبح هى القاعدة العامة و«الطبيعية» بعد، إلا أنها ولدت لتبقى وتكبر . وفيما يلى إشارات لعدد من الدلالات التى حملتها تجربة انتخابات 2005 و2010 وتفاعلاتها مع السياق الذى جرت فيه . ويحمل بعض هذه الإشارات صيغة التساؤل، بينما طرحت إشارات أخرى على هيئة ملاحظات، وفيما يلى أمثلة لهذه« السوابق »ذات الصلة بالعملية الانتخابية.

أولاً : فك الارتباط بين «النخبة» و«الدولة» النخبة الحاكمة يمكن تحديها

قد يكون من المفيد استحضار نظرة المراقب الخارجى لمجريات انتخابات 2005 و2010؛ خصوصًا إذا صادفت شعورًا مماثلاً على المستوى المحلى، تقريبا يمكن وصفه بأنه« اتجاه نحو ثقافة التداول السلمى، وإن كان بطيئًا ومتعثرًا، شأنه شأن المخاض الانتقالى Transformation فى حياة الشعوب.

فالمتأمل فى دلالات هذه الانتخابات قد يلحظ أنها «تجربة سياسية» أو تجريب لعملية الإصلاح، واختبار حذر وقلق من السير فيها، وعندما أوضحت انتخابات 2005 فى المرحلة الأولى أن أسهم النخبة الحاكمة بمؤسساتها التقليدية فى هبوط، برغم أن المرحلة الأولى شملت أهم الاستثمارات والدعاية التى قام بها الحزب الوطنى خلال الأعوام الماضية، أى القاهرة، فإن سير الانتخابات فيها لم يكن مطمئنًا للحزب الوطنى والحكومة، وبالتالى تغيرت الأحداث فى المرحلتين الثانية، وخصوصا الثالثة ووصلت إلى ما عرف إعلاميًّا «تكسير العظام».

وبصرف النظر عن حجم النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات، وهى مهمة أيضا وحتى برغم تحول أغلب المستقلين إلى الوطنى بعد الفوز ليوفروا له أغلبية الثلثين، فإنها فتحت باب التوقعات وشجعت على التفكير فى شكل من أشكال تداول السلطة واحتمال تحققه، ولو

بكلفة عالية قريبا، من هنا يبرز البعد التاريخى لتجربة 2005 و2010 فقد أصبح تحدى« النخبة الحاكمة » ممكنا فى ظل الانتخابات، وأصبحت الانتخابات السليمة مسألة وقت، ففى ظل إشراف قضائى أكثر استقلالا وصلاحيات، ومراقبة محلية ودولية أوسع وأدق للانتخابات، ومع استمرار حالة الاحتقان والإحباط، فإن النخبة الحاكمة يمكن تحديها ومنازلتها فى الانتخابات وإذا احتمت بالدولة ورفضت قبول نتائج الانتخابات فقد أضرت بالدولة وبوجودها، وتعرض المجتمع لاحتمالات الانتفاضات الشعبية بألوانها البرتقالية والصفراء .أما مقاطعة الانتخابات فى عام 2010 من قبل معظم أحزاب المعارضة خاصة فى مرحلة الإعادة، فقد أكدت أن المعارضة قادرة على تحدى النخبة الحاكمة.

ثانيًا : التجرؤ على الدولة .. والأمن

حظيت انتخابات عام ٢٠٠٥ بزخم كبير، اقترن بضخامة عدد المرشحين، وصلت معه درجة التنافس على المقعد الواحد حوالى 12 مرشحًا فى المتوسط 5410 مرشحين على 444 مقعدًا. وتنوعت خلفيات المرشحين بين أكبر عدد من الأحزاب / التيارات السياسية فى تاريخ انتخابات مجس الشعب« ما يقرب من 25 حزبًا / تيار سياسى»، وقد جاء على رأسها الحزب الوطنى الذى خاض الانتخابات من خلال 444 مرشحًا بإجمالى المقاعد البرلمانية بينما فى ٢٠١٠ خاضها بعدد يقترب من ال٧٠٠ مرشح وكانت نسبة التجديد فى ترشيحات الحزب الوطنى الرسمية وصلت إلى 35٪ كوجوه جديدة والبقية من الوجوه السابقة، كما خاض الانتخابات حوالى 2200 مرشحًا، ممن انشقوا عن الحزب وخاضوا الانتخابات كـ ((«مستقل على مبادئ الحزب الوطنى».

ثم جاء تحالف الجبهة الوطنية للتغيير«التى تتكون من أحزاب الوفد، والناصرى، الكرامة، التجمع، والعمل، والوسط، والتجمع الوطنى للتغير، والتحالف الوطنى من أجل الإصلاح، وحركة كفاية »فى المرتبة الثانية بعد الحزب الوطنى من حيث عدد المرشحين، حيث تقدمت بحوالى 320 مرشحًا أغلبهم من الشباب ممن تقل أعمارهم عن 45 عامًا بنسبة 60٪ تقريبًا، وكذلك من بينهم 10 سيدات بما يفوق ما تم ترشيحهن من قبل الحزب الوطنى مرة ونصف، أما جماعة الإخوان المسلمين فقد خاضت هذه الانتخابات بحوالى 200 مرشحا، وهى تعتبر القوى الثالثة من حيث عدد المرشحين، ومن الملفت أيضا للانتباه إقدام جماعة الإخوان على ترشيح 10 سيدات وهى نسبة كبيرة وغير متوقعة.

وقد جاء حزب الغد فى المرتبة الرابعة من خلال 128 مرشحًا برغم أنه لم يمض على إنشائه أكثر من عام، أى إنه قدم أكبر من عدد مرشحى أى حزب معارض آخر منفردًا، أما تحالف أحزاب المعارضة« هذه الأحزاب هى مصر العربى الاشتراكى، والوفاق القومى، ومصر 2000، والتكافل، والخضر، والاتحاد الديمقراطى، والدستورى، والأحرار، وشباب مصر »فقد خاض الانتخابات من خلال 75 مرشحا منهم حوالى 5 سيدات.

باختصار، فلم تعد اللعبة الانتخابية حكرا على وجوه ورموز تقليدية، يعتبرها البعض «معمرة »وآخر يراها «الحرس القديم»، وإنما دخلت الحلبة وجوه

جديدة، منها المغامر والمنافس والمعارض، وأسفرت عن سقوط رموز من قلب النخبة المعروفة« يوسف والى، خالد محيى الدين، ضياء الدين داود، البدرى فرغلى، أيمن نور، فايدة كامل، ثريا لبنة» وعودة رموز مرة أخرى« عبدالرحيم الغول، رجب هلال حميدة».

فى هذا السياق تأتى ملاحظة «التجرؤ على الدولة» وتجاوز ما كان يعرف بالخطوط الحمراء فى السياق المصرى، فلم تعد هذه الخطوط حمراء مثل «عائلة الرئيس، وتحركات ابن الرئيس وحرم الرئيس، والتنديد العلنى بشخص وزير الداخلية، وليس فقط بصفته، وتوجيه اتهام شعبى لعدد من القيادات الأمنية، والتهديد بالتوجه نحو محاكمة دولية لهم».

وقد بلغ التجرؤ فى انتخابات ٢٠٠٥ وكذلك فى ٢٠١٠ حدًّا دفع بعض المرشحين بالتهديد بالتعامل «المسلح »مع الشرطة إذا تدخلت فى الانتخابات أو منعت أنصار مرشح، ربما استنادًا إلى شعبية جارفة أو عصبية عنيدة، وقام بعضهم بالفعل بتطويق قوات شرطة والتدافع معهم لمجرد إدخال الناخبين إلى حوزة القضاة، أى داخل حرم مقار التصويت، وإذا كان اللجوء إلى« السلاح »من جانب أنصار مرشحين قد حدث من قبل، إلا أن السياق عام 2005 وفى عام 2010 كان أكثر اتساعًا وعمقا، لأنه لم يعد يقتصر على حماية الصناديق من السرقة أو التبديل «كما عرف مثلاً عن انتخابات المرحوم المستشار ممتاز نصار فى أسيوط» وإنما امتد إلى التعامل المباشر بين أنصار المرشحين أنفسهم، وكأن التواجد الأمنى قد اختفى فى تلك الحالات، أو أنه فقد هيبته فى تلك اللحظة، أيا كان التعبير، فإنه مؤشر على «التجرؤ على الدولة والأمن، ولكن بطريقة غير سليمة».

ثالثا: التجرؤ على سيادة القانون

خاضت هذه التيارات من المرشحين العملية الانتخابية بأساليب جديدة - وليس كل جديد حميد - وجلبت للممارسة الانتخابية أنماطًا من السلوكيات الفردية والجماعية ربما سوف تستمر فترة من الزمن، رهنٌ بمعدلات السير فى العملية الإصلاحية ومنها:

أ - سهولة استخدام العنف

واستسهال اللجوء إلى وسائل البلطجة بين قطاعات أكبر من أطراف العملية الانتخابية «الناخبين، والمرشحين، وأجهزة الدولة» فيما لم يعد مقصورا على التشكيلات العصابية ومحترفى البلطجة أثناء الانتخابات، وهناك حالات صارخة على تكرار دوامة العنف الانتخابى وتصاعده بين المرشحين وبينهم وبين الأمن، حتى أجبرت مرشحين آخرين، لم يعرف عنهم إقرار وسائل العنف، إلى اللجوء إلى العنف المضاد على الأقل لحماية الذات، سيما فى غياب التواجد الفعال والمحايد لأجهزة الأمن فى عدد من الدوائر.

وقد وضح ذلك من خلال السيطرة الأمنية على مقار اللجان؛ لمنع دخول الناخبين إلى اللجان للادلاء بأصواتهم، ومنع مندوبى بعض المرشحين من الدخول إلى مقار اللجان؛ للقيام بأداء واجبهم .

والأغرب من ذلك هو قيام الأمن بمنع دخول بعض المرشحين إلى مقر اللجان الانتخابية تنفيذً لتعليمات عليا، مع أن ذلك من أبسط حقوق المرشحين لمتابعة سير العملية الانتخابية، ثم حدث أن ذهب أحد المرشحين فى إحدى محافظات المرحلة الثالثة شاكيًا إلى المحامى العام بتلك المحافظة من تصرفات رجال الأمن

وذهب المحامى العام لبحث ذلك ولكن المفاجأة هى قيام رجال الأمن بمنع المحامى العام من دخول مقر اللجنة الانتخابية.

ب -أزمة الشعارات الدينية

من الملاحظات التى أدهشت الجميع، هو أن جاءت جماعة الإخوان المسلمين فى المرتبة الثانية بعد الحزب الوطنى فى الحصول على أصوات الناخبين متفوقة على كافة الأحزاب السياسية المعترف بها من النظام السياسى، وقد يكون ذلك تعبيرا من المواطنين على رفض الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية ومن ثم ..كانت الفرصة مواتية للشعارات الدينية؛ نتيجة حالة الرفض الشديد للوعود السياسية.

وعلى الرغم من الحملة التى وجهت إلى التهوين من هذه الشعارات والتبريرات التى أكدت أن هذه الشعارات غير متوافقة مع القانون وأنها تمثل خطرًا على الأمن العام للمجتمع المصرى، إلا أن حالة الرفض السياسى لهذه الشعارات قد ولدت تحديًا لدى الكثير من المواطنين فى مساندة التيار الإسلامى فى العملية الانتخابية، مع التأكيد أن هذه المساندة ليست كلها بالضرورة إيمانا من المواطن بهذه الشعارات، وإنما قد يكون تحديا للحزب الحاكم، وبالتالى كانت الحملة ضد الشعارات الدينية بمثابة الوقود المغذى لانتشار أفكار التيار الإسلامى وزيادة تأييده من قبل الناخبين على اختلاف انتماءاتهم، وأدت الحملات التى شنت ضد شعار« الإسلام هو الحل »إلى زيادة مكاسب الجماعة وزيادة تأييدها من قبل المواطنين، مما أجبر عدد من التيارات السياسية الأخرى إلى ادخال محور الدين فى مكونات خطابهم الانتخابى لما له من تأثير على نفوس المواطنين، خاصة بعد صدور حكم قضائى بجواز رفع الشعار، وتبنى عدد من المرشحين بعض الملامح الدينية مثل كتابة آيات من القرآن على وسائل الدعاية الانتخابية الخاصة به؛ مما جعل الطابع الدينى والشعارات الدينية تفرض نفسها على الحملات الانتخابية.

جـ- الإباحية الانتخابية

القاعدة الفقهية تقول : «ما سكت عنه القانون مباح»، ولكن القانون ذاته لا يمكن أن يكون مستباحا، وببساطة :لم يتم احترام نص واحد من نصوص الباب الرابع من قانون مباشرة الحقوق السياسية المعدل بالقانون رقم 173 لسنة 2005 ويحمل عنوان صريحا وجازمًا هو« فى جرائم الانتخاب، وامتدت مواده الثلاث عشرة 39 - 52لتفرز - وبالتفصيل الدقيق- أنواع الجرائم الانتخابية وعقوباتها المقررة وجوبا، ومن ثم وكأن ذهنية المواطن العادى قد استقرت على التعايش مع« استباحة »قوانين الانتخابات، بمختلف الطرق الممكنة، ومن مختلف الأطراف، الناخبين والمرشحين، ففقد قانون الانتخابات قسمًا مهمًا من قدرته الاجتماعية والأدبية على الردع.قد يرى البعض أن القانون يوضع للمستقبل، ولا ينحبس فى الواقع الحالى، إلا أن القانون لا يعيش إذا كان غريبًا عن الواقع الحالى أيضًا، فعلى سبيل المثال ما الحكمة من تشريع عقوبة وغرامة الـ100 جنيه للتخلف عن التصويت، على الرغم من أنه من المعروف أن حوالى ثلاثة أرباع الناخبين« المقيدين، الذين ينطبق عليهم العقاب »لا يشاركون فى التصويت فى كل

الأحوال؟ وهل وضع النص لينفذ أصلاً؟ ومتى؟ وهل يمكن للحكومة أن تفرض احترام هذا القانون، وتطبقه على أكثر من ثلاثين مليون مواطن؟

وهناك مثال آخر فى الفجوة بين الجرائم الانتخابية فى القانون وفى الواقع، وهو عقوبات الرشاوى الانتخابية التى ملأت الأبصار فى الشوارع وعلى مكبرات الصوت ولم تطبق أبدًا !ومثال ثالث، فى غياب تطبيق المادة العاشرة من قانون مجلس الشعب بشأن قواعد الدعاية الانتخابية، التى تفرض عقوبة الحبس والغرامة لأفعال مارسها مختلف المرشحين علنيًّا، مثل: حظر استخدام المنشآت العامة، وحظر التعرض للحياة الخاصة، وحظر استخدام شعارات دينية ..وهذه كلها نصوص انتهكت من مرشحى الحكومة والمعارضة والمستقلين لم يعاقبوا على ذلك.

وتنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم 175 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 38 لسنة 1972 فى شأن مجلس الشعب على أن يتعين الالتزام فى العملية الانتخابية بمبادئ الدستور والقانون والقواعد الآتية:

١ - عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة لأى من المرشحين.

٢ - التزام بالمحافظة على الوحدة الوطنية والامتناع عن استخدام الشعائر الدينية على نحو يهددها أو يسيئ إليها.

٣ - حظر استخدام المبانى والمنشآت ووسائل النقل والانتقال المملوكة للدولة أو لشركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام وللشركات التى تساهم الدولة فى رأس مالها فى الدعاية الانتخابية

٤ - حظر إنفاق الأموال العامة وأموال شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والشركات التى تساهم فى رأسمالها الدولة فى أغراض الدعاية الانتخابية.

٥ - حظر استخدام دور العبادة والمدارس والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم فى الدعاية الانتخابية.

٦ - حظر تلقى أموال من الخارج من شخص أجنبى أو من جهة أجنبية أو دولة أو من يمثلها فى الداخل للإنفاق فى الدعاية الانتخابية أو لإعطائها للناخبين مقابل الامتناع عن إبداء الرأى أو إبدائه على وجه معين.

وعلى سبيل المثال حددت لجنة الانتخابات سقف الإنفاق على الحملة الانتخابية بمبلغ 70 ألف جنيه لضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين، ولكن المدقق فى العملية الانتخابية وفى الإجراءات المطلوبة لتفعيل هذا المطلب يجد انعدام الآليات الفعلية التى تراقب عملية الإنفاق على الحملات الانتخابية وبالتالى فليس غريبا أن نجد حملات انتخابية تجاوز الإنفاق عليها 20 مليون جنيه بعد ارتفاع ثمن الصوت الانتخابى فى بعض الدوائر إلى ألف جنيه فى أوقات الحسم، وبالتالى فتفعيل القانون فى تحديد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية يتطلب إيجاد الآليات التى تضمن شفافية الإنفاق على الحملات الانتخابية.

والملفت للنظر فى تلك الانتخابات أن مرشحى كافة التيارات السياسية سواء الأحزاب بما فيهم كثير من مرشحى الحزب الحاكم أو المستقلون أو مرشحى التيار الإسلامى كان منهم من قام بشراء أصوات الناخبين، وهذا أمر يثير الانتباه لتغلغل فكرة شراء الأصوات على كل التيارات التى تمثل كافة المرشحين.

والمثير للانتباه أيضا هو استخدام هذا الأسلوب بصورة علنية وليس فى الخفاء، مما يعطى المرشحين الذين يتبعون هذا الأسلوب شرعية اتباع ذلك الطريق فى خوضهم المعترك الانتخابى، ولقد تم استخدام تلك الطريقة بصورة فجة لدرجة أن بعض المرشحين كانوا يتحدثون عن ذلك علانية فى مؤتمراتهم الانتخابية وكأنه حق مشروع كفله لهم القانون.

أضف إلى ذلك ما شهدته انتخابات 2005 و2010 من رشاوى يمكن تسميتها« مؤسسات الرشوة»، عندما تقف مؤسسات حكومية بجانب أحد المرشحين وتدعم الحملة الانتخابية له من خلال وعود بامتيازات معينة لأهالى الدائرة فى حالة فوز هذا المرشح، فكان هناك دعم من خلال بعض الوزراء لعدد من المرشحين من خلال حضور المؤتمرات الانتخابية لهذا المرشح والإعلان عن تخصيص مزايا الوزارة لأهالى الدائرة، كذلك الحال من قبل بعض المحافظين ورؤساء المؤسسات، وبالتالى استخدمت المؤسسات الحكومية فى تمويل الفساد والرشوة الانتخابية، بل وقد استخدمت الحكومة هذا الأسلوب ذاته، عندما قدمت مفاجآت للناخبين لتحسين صورة مرشحى حزب الحكومة «الوطنى »فى الانتخابات، مثل إعفاءات للمزارعين، ادخال المرافق لمناطق مخالفة لقوانين البناء والإسكان، أو قروض ورحلات للشباب، ويمكن القول بأن تلك الأساليب مسئولة أيضا عن نمو سماسرة الانتخابات وانتشارهم، وكذلك على وجود مرتزقة الانتخابات ومتسولى الانتخابات.

كما أن الاستخفاف بالقانون أصبح سمت الدول النامية ومنها مصر فليقنن القانون ما يشاء من أوضاع وليفعل الآخرون ما يحلو لهم ..هذا ما أكدته الانتخابات البرلمانية المصرية رغم التحسن البادئ على المنظومة التشريعية والتى حسنت إلى حد ما من الإطار الإجرائى الذى تدار به الانتخابات، ولاسيما نقل الإشراف على العملية الانتخابية برمتها من وزارة الداخلية إلى لجنة عليا للانتخابات شكلت خصيصًا لإدارة العملية الانتخابية - رغم التحفظ على طريقة تشكيلها وتعليماتها - وتطور أداء الأجهزة الأمنية بالمقارنة بالسابق، نجد هناك حالة استخفاف واضحة من المرشحين وأنصارهم تقريبا بلا استثناء بالالتزام بتعليمات اللجنة فيما يعكس حالة من اللامبالاة من الجميع تجاه القانون فعدم احترام القانون يمثل وصمة فى جبين أى وطن ونحن بصدد الحديث عن الديمقراطية وفى القلب منها العملية الانتخابية؛ فينبغى تأكيد دور القانون وتكريس احترامه والالتزام به من الجميع كعنوان للممارسة الديمقراطية التى نأملها جميعا.

وفى هذا الإطار رصد المراقبون عشرات من الانتهاكات الخاصة بالقانون وبتعليمات اللجنة العليا للانتخابات، والتى أشارت إليها بياناتهم على مدار يوم الانتخابات، والتى تضمنت التأخر فى فتح بعض المقرات واللجان الانتخابية، وعدم وجود سواتر لضمان سرية عملية التصويت، ووجود دعاية لمرشح الحزب الوطنى داخل مقرات اللجان الانتخابية، وتعرض الناخبين فى بعض اللجان لعمليات تأثير للتصويت لصالح مرشح الحزب الحاكم، ووجود بعض اللجان داخل مقرات أقسام الشرطة والوحدات المحلية بالمخالفة للقانون، واستخدام سيارات حكومية فى الدعاية لمرشحى الوطنى ونقل الناخبين.

د - تدخل الأجهزة الإدارية

واستمرار لحالة التماهى بين الحزب الحاكم - الوطنى - ومؤسسات الدولة تأتى الانتخابات البرلمانية لتدشين هذا المفهوم وتؤكد الإخلال الفاضح الذى تمارسه مؤسسات الدولة فى كونها تابعة للحزب الوطنى وليس الدولة واضعة كافة إمكانياتها إضافة إلى تسخير كامل طاقاتها فى خدمة مرشحى الحزب الوطنى لتعصف بمبدأ تكافؤ الفرص المنصوص عليه بالدستور المصرى وتضع المرشحين الآخرين وكأنهم فى مواجهة مرشحى الدولة وليس مرشحى الحزب الوطنى، كما أنه من شأن تدخلات الأجهزة الإدارية والتنفيذية فى العملية الانتخابية التأثير على الناخبين ولاسيما فى الدوائر ذات الثقافة المحدودة حيث يشعر الناخب حال تصويته لمرشح آخر غيرمرشح الحزب الوطنى أنه يعارض رغبة الدولة ويقف فى طريقها وقد اتخذت هذه التدخلات شكلين رئيسيين:

الأول: تدخلات إدارية فى سير العملية الانتخابية:

فقد رصد المراقبون فى لجنة مدرسة عثمان ابن عفان الإعدادية بدائرة بولاق الدكرور بمحافظة الجيزة قيام موظف اللجنة بالتأشير على استمارة بالتصويت بدلا من الناخبين وعلل ذلك بأنهم يجهلون مبادئ القراءة والكتابة وهو ما يعد مخالفة صريحة للضوابط القانونية التى تحكم العملية الانتخابية، كما رصد المراقبون فى لجنة مدرسة المؤسسة رقم ٢ بدائرة الباجور بمحافظة المنوفية قيام موظفى الإدارات المحلية بالتأثير على الناخبين داخل اللجنة للتصويت لصالح مرشح الحزب الوطنى، أما فى لجنة الدقى بمحافظة الجيزة فقد رصد المراقبون قيام الدكتورة آمال عثمان بصحبة سيدات الحزب الوطنى بنقل السيدات من وزارة التأمينات الاجتماعية للقيام بعمل دعاية انتخابية لصالح مرشحة الحزب الوطنى.

الثانى: استخدام المال العام

حيث تعمل الأجهزة الإدارية على تسخير كافة إمكاناتها المملوكة للدولة فى خدمة مرشحى الحزب الوطنى فقد رصد المراقبون فى لجنة مدرسة الميثاق الابتدائية المشتركة بإمبابة وجود عدد ثلاثة أوتوبيسات بها ناخبين أمام اللجنة وهى سيارات تتبع وزارة الدفاع «سيارات خاصة بالجيش »تحمل أرقام 40 - 45 - 46 - 44 - 99 وكذلك أوتوبيس نقل رقم 108499 القاهرة يتبع شركة الكهرباء يقل الناخبين، أما فى الدائرة 25 ومقرها 15 مايو والتبين فقد قام السيد نبيل الجابرى رئيس الشركة القومية للأسمنت ومرشح الحزب الوطنى فئات بتوزيع بونات أسمنت مجانية أمام مدرسة حلوان البلد الابتدائية لبعض الشخصيات ذات التأثير الانتخابى فى المواطنين.

رابعًا: فرض مراقبة الانتخابات على الحكومة

رغم أن الحكومة أصرت على رفض فكرة المراقبة من حيث المبدأ، وألزمت نفسها بتفسير وحيد لهذا الموقف وهو توافر عنصر المراقبة فى النظام الانتخابى ولكن ذاتيًا؛ أى من خلال الإشراف القضائى إلا أنها عادت ورضخت وقبلت بالمراقبة وإن على مضض رقابة منظمات المجتمع المدنى المصرية فيما تمثل من اتجاه اللجنة العليا للانتخابات - فعلاً وإن لم يكن بقرارات تنظيمية واضحة - نحو إدخال مراقبين لعدد من منظمات المجتمع المدنى إلى قاعات التصويت.

والملفت للانتباه بشأن تذرع الحكومة بوجود الإشراف القضائى كمبرر لرفض مبدأ المراقبة، أن نادى القضاة ذاته يعتبر من أهم مؤيدى المراقبة المدنية والمستقلة على الانتخابات، وأن هناك توافقًا قد برز واستقر خلال هذه الانتخابات بشأن العلاقة بين «إشراف القضاة »و«مراقبة المجتمع المدنى »مفاده أن إشراف القضاء على الانتخابات هو ضمانة النزاهة، وأن مراقبة الانتخابات هى ضمانة الشفافية، والانتخابات يلزم أن تكون نزيهة وشفافة حتى تكون انتخابات حرة وحقيقية وأن ما عدا ذلك قد أصبح من الماضى.

أكثر من هذا، فهناك حالات كثيرة حدثت فيها تفاهمات مباشرة بين القضاة المشرفين على الانتخابات والمراقبين، وخصوصا من ممثلى المنظمات الحقوقية، بحيث قبل قضاة بوجود المراقبين دون تعليمات آمرة بذلك، ومبادرة ذاتية، وقدموا مؤشرات على انتهاكات لم يستطيعوا منعها ولاسيما قيام الأمن بمنع مؤيدى مرشحين معارضين أو إخوان من دخول مقر التصويت فى عدة دوائر« ساخنة»، وأبلغ عديد من القضاة هذه الشكاوى إلى نادى القضاة، الذى أدرجه فى تقريره عن الانتخابات، بل ورفض بعضهم الاستمرار واتجه أحد رؤساء اللجان للإعلام للتنديد، علنًا بفساد الانتخابات فى دائرتها.

خامسًا : انتصار الواقع على القانون :الاعتراف الواقعى بالإخوان المسلمين

كشفت الانتخابات عن فشل النظام الحزبى الحالى وضعف تواجده بين الجماهير، وأن الأحزاب لم يكن فى استطاعتها إخراج الناخبين من بيوتهم، للتوجه إلى صناديق الاقتراع لممارسة حق التصويت، حيث لم تتجاوز نسبة التصويت 25٪ على مستوى الجمهورية، حتى أن الحزب الوطنى استمر فى ترشيح وجوه مرفوضة من الجماهير، مما أدى إلى حصوله على ثلث المقاعد من خلال المرشحين الأصليين للحزب واستكمل الباقى من خلال انضمام المستقلين فى انتخابات عام 2005، أما جماعة الإخوان المسلمين فقد فاز أغلب مرشحيها بنسبة تفوق ما حققته كافة الأحزاب، بما فيه الوطنى.

أما فى عام 2010 فقد أجريت الانتخابات بعيدًا عن إشراف القضاء وأدارها الحزب الوطنى لصالحه من خلال عملية تزوير واسعة، مما أدى إلى مقاطعة المعارضة لها، وبالتالى تثور الإشكالية بين الاعتراف السياسى بجماعة الإخوان المحظورة فى ذلك الوقت وبين جماهيرية الجماعة وجماهيرية الأحزاب السياسية المعترف بها . هل أصبح الواقع وفق انتخابات 2005 و2010 يقتضى دمج الإخوان المسلمين فى العمل السياسى الشرعى؟ هل سيغير هذا الدمج من شكل الحياة الحزبية ويغير من الخطاب الخاص بالجماعة ؟ وهل هذا مسئولية الحكومة أم مسئولية الجماعة ذاتها؟

ومن ثم ماذا سيكون الوضع عليه عقب ثورة ٢٥ يناير ؟! هل ستتزايد شعبية الاخوان على حساب الأحزاب وكيف سيتقبل المواطن هذا الوضع الجديد ولعل الانتخابات المقبلة ستكون كاشفة عن الاجابة .

سادسًا : أصوات النساء ليست للنساء

هناك ملمح مثير للتأمل وربما السخرية فى مشاركة المرأة فى هذه الانتخابات، يتمثل فى أن أصوات النساء

ليست للنساء .فمن مجموع الناخبين البالغ عددهم 33 مليونا فى عام 2005 تصل نسبة المقيدات بالجداول إلى 8.37٪ ، مقابل 2.62٪ للرجال، أى إن هناك 6.12 مليون صوت نسائى مقيد فى الجداول مقابل 5.20 مليون صوت للرجال، ومن مجموع ٦ ملايين ناخب شاركوا فى التصويت، تصل نسبة مشاركة النساء فى الصعيد والمحافظات الحدودية مثل الوادى الجديد إلى 46٪ ؛ أى إن أكثر من مليونى صوت على الأقل كان صوتًا نسائيًا، وبفرض أن المرشحات الأربع الفائزات قد حصلن على كافة أصوات النساء فى دوائرهن« وهى أقل من 50 ألف صوت فى أفضل تقدير»، وأن كافة المرشحات اللاتى لم يفزن قد حصلن على أصوات النساء فى دوائرهن« لا تصل إلى نصف مليون فى أكبر المبالغات »فإن أصوات أكثر من مليون ناخبة من إجمالى الملايين الستة التى شاركت فى الانتخابات قد ذهبت إلى الرجال.

وربما يحمل هذا الأمر دلالة غير مبشرة بالنسبة إلى أثر الأخذ بنظام القائمة« الذى يجرى تصميمه حاليا » على فرص المرأة فى الانتخابات، ما لم تكن القوائم مفتوحة وتكون الجمهورية دائرة واحدة وتصل نسبة الحسم إلى أدناها.

سابعًا: لا عقلانية التحالفات الانتخابية

تشهد الانتخابات غالبا أنواعا مختلفة من التحالفات والتربيطات والصفقات الانتخابية بعضها ظاهر وكثيرها غير ذلك . فهناك تحالفات تقوم على المصالح النوعية المشتركة، أى مصالح سياسية وغالبا ما تكون بين كيانات سياسية كالأحزاب وتهدف إلى تبادل مناطق التأييد والكتل التصويتية للمرشحين أطراف التحالف . أما« التربيطات »فقد تكون بين أطراف مختلفة نوعيا، كالعلاقة بين كيانات سياسية وأخرى اجتماعية أو تجارية، وتهدف إلى تحقيق مصالح سياسية وغير سياسية معا لأطراف هذه التربيطات، كما تدخل أطراف اللعبة الانتخابية فى صفقات تتسم بالآنية والتغير وكذلك بالسرية فى أغلب الأحوال، مثل صفقة بين أنصار المرشح وأنصار المرشح الخصم على عدم تمزيق الدعاية للطرفين، أو صفقة بين مرشح وسمسار أصوات للمزايدة على سعر الصفقة وخطفها من الخصم ..وهكذا، وهذه كلها أمور مألوفة فى الحياة الانتخابية المعاصرة، وبعضها لا يجرمه القانون أيضًا، حتى وإن كان ممجوجا فى نظر بعض «الأخلاقيين».

إلا أن هذه العلاقات الانتخابية« الموسمية » بطبيعتها لا يجب أن تتجاوز مرحلة التكتيك أو تمتد بظلالها لتنال من أسس التمايز بين التيارات والقوى السياسية، أو تؤدى إلى فوضى الخريطة السياسية فى المجتمع، بحيث تختفى الولاءات والانتماءات كليًا أمام المصالح الآنية المتقبلة.

وفى ظروف الانتقال وتغير البيئة السياسية قد يحدث غموض فى الهوية السياسية وربما الأخلاقية لأطراف العملية الانتخابية، فيتحالف الكل مع الكل كما يتصارع الكل مع الكل، وهذا ما يقترب منه الحال فى انتخابات 2005 ومن مؤشرات ذلك:

- تحالفات أحزاب معارضة ومثقفين وإخوان فى هيئة جبهة وطنية ثقافية وحركية وليست مؤسسية، وتحالف أحزاب معارضة أصغر فى مواجهة الحزب الحاكم من ناحية، ولمواجهة استغلال مؤسسات

الدولة لصالح مرشحى الحكومة من ناحية أخرى.

- تربيطات بين بعض مرشحى الحزب الوطنى وخصوم زملائهم بالحزب، وبعضها كان علنيًا وموثقًا بالأيمان وأمام شهود، بأن يتخلى مرشح الوطنى« العامل »مثلاً عن زميله مرشح الفئات لصالح مرشح «فئات» منافس لزميله على المقعد الوحيد للفئات إذا كان قويًا فى الدائرة؛ فيضمن المرشح العمال الوطنى تأييد المرشح الفئات المنافس للوطنى، أو العكس.

- تحالفات بين بعض مرشحى الوطنى وكثير من المستقلين مع بعض مرشحى الإخوان المسلمين، وكذلك فعل بعض مرشحى المعارضة، وبينهم ليبراليون وتقدميون، وفعل مرشحون من رجال الأعمال أيضا.

- صفقات بين مرشحين وسماسرة الانتخابات للمزايدة من أجل الحصول على كتل مجموعات تصويتية محدودة« عمال شركة، أبناء منطقة سكنية، بل وحتى بضعة أصوات لأفراد عائلة السمسار »أكثر من هذا، فقد ترددت فى الشارع الانتخابى تقارير عن «صفقات» بين الأمن وبعض المرشحين على تساهل الأمن من ناحية والتزام المرشحين «أطراف الصفقة» بالاستقرار من ناحية أخرى خصوصًا مرشحى الإخوان المحظورة!

باختصار، فقد ظهرت وعُرفت تحالفات وتربيطات وصفقات فردية وظرفية استهدفت« تكسير» الخصم وغاب فيها الحفاظ على الحد الأدنى من قواعد اللعبة الديمقراطية، مثل أن يظل الصراع وما فيه من تحالفات مهما كانت، مدنيًا، وغير عنيف، وأن تقف كل الأطراف عند خط أحمر واستراتيجى وهو «الصراع السلمى» وأن تقف الدولة عند خط أحمر مماثل، وهو الامتناع عن كل ما يمس هيبة الدولة، مهما كانت نتيجة الانتخابات فى دائرة أو بضع دوائر. وربما تركت هذه اللاعقلانية فى إنشاء التحالفات وعقد الصفقات أثرًا مزدوجًا فى ذهنية الناخبين، يتمثل فى شقه الأول فى« ازدراء »العملية الانتخابية، الذى ساهم أو ربما قاد إلى فشل الكثير من مرشحى تحالف المعارضة فى الوصول حتى لجولة الإعادة وخروج رموز معتبرة فى الحياة البرلمانية، بينما يتضمن شقه الآخر «بحثًا» عن المرشح النزيه، أو الذى يحتفظ بصورة image النزيه، لاسيما فى نظر الأغلبية الصامتة، وهو ما ساهم أو ربما قاد إلى ظهور وجوه جديدة تمامًا على الممارسة السياسية والانتخابات، خصوصًا من المستقلين والإخوان.

ثامنًا: تحديث إدارة الحملة الانتخابية

فرض الإطار العام الذى جرت فيه الانتخابات البرلمانية، والتى تأثرت إلى حد كبير بالانتخابات الرئاسية على كافة المرشحين سواء المستقلين أو المنتمين إلى تيارات سياسية إمعان التفكير فى الوسائل الأكثر جاذبية للناخبين أثناء الحملة الانتخابية، وبالتالى أتت الانتخابات بوسائل جديدة للدعاية الانتخابية؛ لتحريك الشارع وجذب أكبر عدد من المصوتين.

وقد لجأ عدد كبير من المرشحين إلى تشكيل فريق حملة انتخابية على غرار ما حدث فى الانتخابات البرلمانية يكون له تنظيم معين يأتى على رأسه مستشار للحملة للتخطيط ووضع الاستراتيجيات والخطط الانتخابية، ولم يخل الفريق من مسئول عن الإنفاق نظرًا للميزانيات

الضخمة التى رصدها عدد ليس بالقليل من المرشحين خاصة رجال الأعمال، بالإضافة إلى متخصصين فى الاتصال ووسائل الدعاية والإعلام.

وبالطبع فهذه المسميات لم تكن مألوفة على المواطن العادى ولا على المرشحين فى الانتخابات السابقة.. ولكن فرضتها عوامل عديدة، منها: صعوبة العملية الانتخابية ودرجة التنافس الشديد على المقعد البرلمانى، وحالة الاحتقان لدى الناخبين والحساسية من الوعود الانتخابية، وكذلك الفجوة الكبيرة التى يخلفها النواب السابقون نتيجة تجربتهم الانتخابية والإحباطات التى يتعرض لها المواطنون مما يفرض على المرشح الجديد التفكير خارج الإطار وخارج التوقعات واستنباط الأفكار التى مازالت لها بريق لدى الناخبين.. وبالطبع هذه مسئولية ليست سهلة وتحتاج إلى فريق متكامل. وبالتالى فقد كشفت الانتخابات عن عديد من الوسائل الدعائية الجديدة على التجربة المصرية، مثل:

- مواقع الإنترنت.
- التليفزيون والفضائيات.
- القناة البرلمانية، والقنوات المحلية.
- الإعلانات المدفوعة فى الصحف ووسائل الإعلام.
- إنتاج شرائط الكاسيت أو الأقراص المدمجة، واستخدام شاشات العرض.
- إعداد أغانى تحمل اسم المرشح، واستقدام المطربين للغناء فى المؤتمرات.
- إصدار الكتيبات حول مشكلات الدائرة والوطن وحلول المرشح لها

تاسعًا: رضوخ الإعلام الرسمى لقواعد المنافسة

أصبح من المفارقات فى الخطاب الرسمى بشأن مرشحى الإخوان أنه يعترف بأن جماعة الإخوان موجودة وغير موجودة فى آن واحد، فكان يشار إلى المرء منهم فى الصحافة القومية بعبارة مرشح جماعة الإخوان المحظورة «بين هلالين» إلا أن الصحافة المستقلة والمعارضة وكذلك الإعلام الفضائى بشأن هذه الانتخابات، وكذلك لافتات الدعاية الانتخابية الظاهرة والعلنية لم تقبل هذا التناقض غير المبرر، وصارت تتعامل مباشرة مع مرشحى الإخوان كمرشحى حزب سياسى، وبلا مواربة، بل وباعتباره حزبًا ينافس بقوة الحزب الحاكم فى الشارع السياسى..

وفى النهاية استدركت الصحافة القومية موقفها كثيرًا، سواء تحت وطأة أنه من أصول المهنة الإعلامية التحدث بلغة الواقع، أو كنوع من التمهيد إلى تغير موقف الدولة من رفض الوجود السياسى للإخوان، وأصبحت الصحافة القومية أكثر تقدمية من التليفزيون الرسمى فى الاعتراف الواقعى بوجود الإخوان وهذه الأمور تتطلب الآتى:

١ - **تنظيم الإعلام الانتخابى فى قانون الانتخاب، «بما يضمن استخدام وسائل الإعلام، المرئى والمسموع والمكتوب، من قبل المرشحين بالتساوى سواء بالنسبة للمدة المعطاة للمرشح أو بالنسبة للزمان الذى تستخدم فيه وسيلة الإعلام، أو بالنسبة لتكاليف الاستخدام، واقتران المخالفات بعقوبات».**

لم تكن القوانين المصرية المنظمة للعملية الانتخابية تشير إلى موضوع تنظيم الإعلام صراحةً أو بهذه الدقة، إلى أن تم تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية الصدر فى يونيو 2005 وكذلك قانون الانتخابات الرئاسية

الصادر فى 2005، حيث تم التأكيد صراحة على أن من المهام الأساسية لكل من اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية ولجنة الانتخابات العامة دور أساسى فى التأكد من تساوى المرشحين والأحزاب فى الفرص الممنوحة لهم فى الدعاية الانتخابية وذلك بالنسبة للقنوات العامة أو الأدوات التى تتبع بشكل ما السلطة التنفيذية أى العامة .كما أن من المهام الأخرى للجان التأكد من عدم تجاوز سقف الدعاية الانتخابية لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين، ولقد زادت قدرة المرشحين على الوصول إلى الناخبين، بطرق مختلفة وأن الدولة لا تسيطر اليوم على ذهنية الناخبين كما كانت تفعل فى السابق.

ولكن الناس تعودوا اليوم رؤية شعارات ولافتات جريئة ومباشرة، ولا أحد من الحكومة يتعرض لها، ولعل أهمها شعار «الإسلام هو الحل»، رغم أنه غير مشروع.

وقد ساعدت الفضائيات على وضع ضغط إضافى على الإعلام الرسمى؛ ليضطر إلى الاتجاه نحو الحياد، ولو بالتدريج أو بقدر الإمكان، أى رفعت سقف المنافسة وكان لابد من تحرى قواعد العدالة فى التغطية الإعلامية الرسمية وهو ما تحقق إلى حد كبير فى انتخابات 2005.

أما المرشحون المستقلون، فلم يكن لديهم فرصة حقيقية للتعبير فى وسائل الإعلام الرسمية، برغم تمتع المعارضة الحزبية بهذه الفرص.

٢ - تنظيم الإعلان الانتخابى فى وسائل الإعلام على اختلافها، وفى الأماكن العامة فى قانون الانتخاب، بما يضمن المساواة بين المرشحين فى الإعلان، واقتران المخالفات بعقوبات.

جاء التعديل المشار إليه بقانون مباشرة الحقوق السياسية ليعطى دورًا كبيرًا للجنة المشرفة على العملية الانتخابية؛ للتأكد من تكافؤ الفرص بين المرشحين فى الدعاية والإعلان الانتخابى فى وسائل الإعلام المختلفة، ولكن طبيعة الانتخابات فى مصر لا يتضح بها بصورة ظاهرة أو واضحة دور الإعلام فى العملية الانتخابية؛ حيث إن الدعاية تتم على أساس فردى أو شخصى، أكبر من الاعتماد على الدعاية لأفكار الحزب السياسى.

وبطبيعة الحال، جاء القانون لينظم استخدام الإعلام فى الدعاية الانتخابية، حيث إنه يشترط أن تقف الدعاية عند الإساءة للآخر.. حيث إنه يجيز الدعاية السلبية طالما أنها لم تسىء إلى المرشح الآخر، وبطبيعة الحال، فإن الخروج على النصوص القانونية يرتبط بعقوبات على المخالف؛ نتيجة الخروج على الدعاية السياسية والقانونية.

عاشرا : الإنفاق على الحملة الانتخابية

وذلك يتضمن عدة إجراءات لابد منها، هى :

١ - سقف الإنفاق :

إن وضع سقف للإنفاق على الحملة الانتخابية، بل وتحديد موعد قانونى، خاص بالعملية الانتخابية من الموضوعات الجديدة، التى تم استحداثها فى التعديلات السياسية فى مصر فى يونيو 2005 على كل من قانون مباشرة الحقوق السياسية، وكل من قانون مجلس الشعب

وقانون مجلس الشورى، بالإضافة إلى قانون الأحزاب السياسية، وجاء التنظيم القانوني؛ ليحدد موعد الحملة الانتخابية وأيضًا سقف للإنفاق على الحملة للحد من سطوة المال على العملية الانتخابية، وكذلك التأثير بالمال والنفوذ على إرادة الناخبين، وهو ما تحقق إلى درجة ما خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة 2005 - وظهر هذا جليا خلال الانتخابات الرئاسية، التى أقيمت فى سبتمبر 2005، ثم جاء القانون المنظم للانتخابات الرئاسية محددًا لفترة الدعاية الانتخابية بثلاثة أسابيع، قبل موعد الاقتراع على أن يتم وقف الدعاية قبل بدء الاقتراع بيومى «48ساعة» وكذلك جاء القانون محددًا لسقف العملية الانتخابية لا يستطيع المرشح أن يتخطاه؛ لتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين.

وعلي الرغم من التنظيم القانونى لكل من الانتخابات الرئاسية أو الانتخابات البرلمانية إلا أنه مازال هناك بعض الشكاوى أو الشكوك فى الالتزام بسقف الدعاية الانتخابية، وأنه مازالت هناك سطوة للمال على عملية الاختيار.

٢- آلية واضحة للإنفاق كفيلة بضبطه:

لم يحدد فى القانون آلية واضحة للإنفاق على الحملة الانتخابية، وكذلك لا توجد أداة رقابية نستطيع من خلالها الجزم بأن هناك رقابة على درجة عالية من الدقة للإنفاق على الحملة الانتخابية أو رقابتها، ويمكن أن يعود هذا إلى حداثة العهد بالأخذ بهذه الرقابة، وعدم الخبرة فى هذا المجال، بالإضافة إلى ضعف الثقافة السياسية بصفة عامة، وأيضًا المشاركة السياسية بصفة خاصة فى العملية الانتخابية.

٣- عقوبات بحق المرشح المخالف:

أيضًا تمت مراجعة شاملة فى قانون مباشرة الحقوق السياسية لسياسة التجريم والعقاب فى مجال الجرائم الانتخابية، ابتغاء تحقيق الأهداف المرجوة من الحماية الجنائية لسلامة ممارسة الحقوق السياسية ..

وأهم الملامح فى هذا النطاق:

- لمواجهة ظواهر استخدام القوة أو العنف مع رئيس أو أى من أعضاء لجان الانتخاب والاستفتاء؛ بقصد المنع من أداء الواجب.
- تم استحداث جريمة استخدام وسائل الترويع أو التخويف؛ للتأثير على سلامة سير إجراءات الانتخاب أو الاستفتاء.
- تجريم كافة صور هدم وإتلاف المبانى أو المنشآت وكذلك وسائل النقل والانتقال المعدة للاستخدام فى الانتخاب بقصد عرقلة سيره.

٤- تحديد وتنظيم التالى فى قانون الانتخاب:

- التبرع بالمال للحملات الانتخابية:

لا يوجد قيود على التبرع بالمال فى الحملات الانتخابية.. إلا أنه لا يوجد التمويل من جهات خارجية أو دولية؛ لضمان عدم تحكم بعض الدول الخارجية أو الجهات المانحة فى العملية الانتخابية، أو إعطاء ميزة نسبية لمجموعة على حساب مجموعة أخرى.

- آلية مناسبة لضبط التبرعات:

لا يوجد فى القانون آلية مناسبة لضبط التبرعات فى الحملات الانتخابية، أما فى قانون الانتخابات الرئاسية الصادر عام 2005، فالجهاز المركزى للمحاسبات -

أعلى سلطة رقابية مالية فى مصر - على الإنفاق والتبرع فى الحملات الانتخابية، وإن كان دورها الأكبر فى الرقابة على الإنفاق وسقف الإنفاق على العملية الانتخابية.

- **انتخابات حرة ونزيهة:**

تفترض صحة التمثيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة؛ بحيث تترك للناخبين حرية الاختيار دون ضغوط من السلطة، أو من أية جهة أخرى، كما تفترض إدارة العملية الانتخابية بما يمنع التزوير أو الغش أو الإهمال؛ وبخاصة فى فرز أوراق الاقتراع وإعلان النتائج.

ومن الصعوبة بمكان الحكم اليقينى على العملية الانتخابية؛ خاصة فى مجال الحكم على أنها حرة ونزيهة من عدمه، إلا أن الانتخابات البرلمانية لعام 2005، وكذلك الانتخابات الرئاسية تشير إلى السير قدمًا فى اتجاه نزاهة وحرية العملية الانتخابية، إلا أن هناك بعض المظاهر الجديدة؛ وخاصة زيادة العنف والبلطجة فى العملية الانتخابية وكذلك زيادة ظاهرة شراء الأصوات.

- **المحاسبة فى الانتخابات:**

المحاسبة مبدأ أساسى فى الديمقراطية، فلا ديمقراطية دون محاسبة، والانتخابات هى مناسبة للمحاسبة، فعلى الناخب أن يحاسب المرشحين عندما يدلى بصوته فى صندوق الاقتراع. والمحاسبة فى العملية الانتخابية من الأمور الصعبة أو من الأمور الجديدة نوعًا ما على الثقافة الانتخابية المصرية؛ حيث إن العملية الانتخابية تتأثر إلى حد كبير بالعصبيات والعلاقات الشخصية فى الاختيار أكثر من المحاسبة على الوعود والأداء، فمازالت هناك صعوبة فى التقييم المستمر للأعضاء ومن ثم تكون العملية الانتخابية أداة للمحاسبة، أو التعبير عن الرضاء من عدمه عن الأداء، أو كونه إحدى الأدوات التى تؤدى إلى الالتزام أو المحاسبة الحزبية؛ حيث إن الانتخابات البرلمانية فى عام 2005 أثبتت ضعف ووهن الحياة الحزبية المصرية.

٥- إنشاء لجنة عليا للانتخابات:

تتشكل بصفة أساسية من الشخصيات المستقلة غير الحزبية، ويكون لها عديد من الاختصاصات المهمة، فيما يتعلق بالعملية الانتخابية.

* **اختصاصات اللجنة العليا للانتخابات:**

- وضع قواعد تحديث وتنقية الجداول الانتخابية وتنفيذ قانون الانتخابات، ومباشرة الحقوق السياسية.
- اقتراح قواعد تحديد الدوائر الانتخابية -وضع قواعد تنظيم الدعاية الانتخابية، واستخدام وسائل الإعلام العامة أثناء الانتخابات، والإشراف على تنفيذها، ومراقبة الإنفاق على الحملات الانتخابية.
- تلقى النتائج المجمعة للانتخابات، وإعلان النتائج النهائية.
- التوصية وإبداء الرأى بشأن مشروعات القوانين الخاصة بـ: الانتخابات - التوعية والتثقيف بخصوص العملية الانتخابية.
- متابعة الالتزام بميثاق الشرف بين الأحزاب بخصوص الانتخابات.

- يكـون للجنـة شخـصية اعتباريـة، وتتمتـع بالاسـتقلالية فى ممارسـة مهامهـا وأنـشطتها واختصاصاتها، وتكون لها ميزانية سـنوية خاصـة تدرج ضمن الموازنة العامة .

خاتمة

الأحزاب أداة لتحقيق الديمقراطية

ثمة حقيقة جوهرية هى أن أزمة الديمقراطية فى الدول النامية ومنها مصر خاصة فى أعقاب ثورة 25 يناير، ناجمة أصلاً عن تنامى القوى الاجتماعية، الساعية إلى المشاركة السياسية، وعجز المؤسسات السياسية عن استيعابها وتلبية مطالبها.

وإذا كان التحول الديمقراطى الجارى فى هذه الدول فى الوقت الحاضر نابعًا من كونه خطوة متقدمة عن طريق توسيع المشاركة السياسية، فإن ضمانها للمواطنين لن يتحقق إلا بتعدد القنوات المؤسسية على اختلاف أشكالها وأنماطها؛ وبخاصة مؤسسات المجتمع المدنى.

ومن الحقائق الثابتة أن عملية بناء المؤسسات السياسية ترتبط بطبيعة الهدف المطلوب تحقيقه من وراء بنائها، فالمؤسسات ليست لها قيمة بحد ذاتها، وإنما تتأتى قيمتها من الوظيفة الموكول لها إنجازها، إذ لا توجد ثمة علاقة بين مسألة توفير الظروف الملائمة لنظام ديمقراطى من عدمه، وعملية بناء المؤسسات، فلكل من الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية مؤسساتها وقدراتها التى تستخدمها لتحقيق الأهداف التى تضعها النخب الحاكمة، فهناك مؤسسات تعزز التطور الديمقراطى وتسمح بالمشاركة السياسية، وهناك مؤسسات تعزز قدرات الضبط الاجتماعى والتوجيه السياسى والإقناع، وربما الإكراه الإيديولوجى، وحشد المواطنين وتعبئتهم من دون مشاركة حقيقية من جانبهم، فيكون التساؤل عن طبيعة الإيديولوجيا، التى تلتزم بها النخب الحاكمة والثقافة السياسية السائدة فى المجتمع طبيعيًّا بصدد البحث عن الهدف الذى تبنى من أجله المؤسسات، ففى ضوء الثقافة السياسية التى تشيعها النخب الحاكمة، وكذلك الإيديولوجيا التى تعممها فى إطار المجتمع، تتحدد طبيعة المؤسسات السياسية، ديمقراطية أكانت أم سلطوية، ومن هذا المنطلق تغدو مسألة تحديد مفهومى الديمقراطية والمجتمع المدنى ضرورية لتحديد قيمة المؤسسات؛ وخصوصًا مؤسسات المجتمع المدنى، بالنسبة لأى بناء ديمقراطى وممارسة ديمقراطية.

والمتأمل فى نظرية الديمقراطية ستستوقفه مجموعة من المبادئ العامة التى تقوم عليها الديمقراطية لتكون بمثابة المرتكزات الأساسية التى يستقر عليها نظام الحكم الديمقراطى والتى فى إطارها العلاقات المتبادلة بين سلطات الدولة خصوصًا السلطتين التشريعية والتنفيذية وكذلك المبادئ التى تحدد نقطة التوازن بين سلطة الدولة وحقوق حريات المواطنين فيما أطلق عليه الفقه بالشرعية الدستورية؛ بحيث إذ اختل واحد من هذه المرتكزات أو توقف العمل به خرج النظام برمته من إطار الدستورية أو الديمقراطية . وهذه المرتكزات:

أولاً : مبدأ السيادة الشعبية ويعنى أن السيادة ليست ملكا للحاكم وإنما هى علاقة بين الشعب والحاكم.

ثانيا : مبدأ الفصل بين السلطات ويقضى بإسناد خصائص السيادة إلى هيئات مختلفة ومستقلة.

ثالثًا :مبدأ سيادة الدستور« المشروعية »ويعنى خضوع الحكام والمحكومين للدستور والقانون.

رابعًا :المساواة السياسية ويقضى أن تكون لكل عضو فى المجتمع فرص متكافئة.

خامسًا :الشورى الشعبية وتعنى بأن يكون للدولة الديمقراطية جهاز يعمل على ممارسة الحكم وهذا الجهاز هو ما يطلق عليه البرلمان أو المجلس أو الجمعية العامة.

سادسًا :مبدأ حكم الأغلبية، وهو أن يتمكن الحزب أو الائتلاف أو الجماعة التى حصلت على أغلب الأصوات فى انتخابات حرة ونزيهة من تولى مقاليد السلطة فى البلاد وتنفيذ برنامجها الانتخابى.

سابعًا :مبدأ الحق فى المعارضة، أى توفير الضمانات القانونية والوسائل اللازمة لضمان تمكين الأقلية من ممارسة حق المعارضة بحرية ولا تكتمل الديمقراطية دون هذا الحق.

ثامنًا :مبدأ احترام استقلال القضاء بأن يكون القضاء سلطة من سلطات الدولة الثلاث وليس وظيفة من وظائفها وأن يكون محايدًا، وأن يكون القضاة متحررين من أى تدخل بوعد أو وعيد أو ترغيب أو ترهيب من أى جهة أو سلطة أو شخص.

وفى هذا الإطار لابد من توضيح المفاهيم الأساسية التى يرتكز عليها مناخ عمل أى حزب سياسى.ويرى الفقه السياسى أن جوهر الديمقراطية الأساسى الذى ترتكز عليه الأحزاب إنما هو حرية الرأى - ولا قيمة للأحزاب دون حق المعارضة المنظمة، فإذا تجاهلت الأغلبية حق المعارضة كانت الأحزاب مجرد قوالب شكلية لا فائدة منها، ومن هنا يتعين عدم إقامة العراقيل لتعطيل المعارضة من أداء دورها وهو ما يوجب كفالة حق المعارضة وتنظيمه للتأثير فى سلوك الحكومة بعدم فرض قيود على حرية التعبير المناهض والمؤيد وترك الجماهير حكمًا ولا ريب أن المحافظة على سيادة القانون إنما تعتمد أساسا على يقظة المعارضة فى البرلمان والديمقراطية إذ تؤمن بالحرية وبالتعدد الحزبى وبالتنافس المشروع إنما ترتكز على دعامتين أساسيتين:

الأولى :حق الانتخاب وما يستتبعه من مشاركة فى الحياة السياسية.

الثانية : الحقوق الدستورية

والديمقراطية بنية وآليات وممارسة سياسية تقوم على المشاركة السياسية الواسعة عبر قنوات المؤسسات السياسية وعلى أساس من التنافس، ومن هذه الزاوية فإن المشاركة السياسية هى المظهر الرئيسى للديمقراطية، فانتشار المشاركة السياسية من لدن المواطنين فى العملية السياسية يمثل التعبير العملى عن الديمقراطية؛ حيث تهدف عملية المشاركة السياسية أصلاً إلى تعزيز دور المواطنين فى إطار النظام السياسى، بضمان مساهمتهم فى عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها، وبحسب هذا التقدير يجرى وصف النظام الديمقراطى بأنه النظام الذى يسمح بأوسع مشاركة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى التأثير فى عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين.

فالمشاركة السياسية بلا أدنى شك تعكس جوهر الممارسة الديمقراطية، غير أن تحقيقها على صعيد الواقع العملى يتطلب توافر المؤسسات اللازمة؛ لضمان مشاركة سياسية فعلية، وعلى أساس التناسب بين درجتى

المأسسة السياسية والمشاركة السياسية يجرى التفريق بين الأنظمة السياسية، فإذا نجح المجتمع فى تكييف المؤسسات السياسية مع مستوى المشاركة السياسية، اتجه إلى أن يصير نظامًا سياسيًّا مشاركًا، حيث ترتفع درجة المأسسة السياسية بما يسمح بأعلى درجات المشاركة السياسية، أما إذا فشل فى عملية التكييف فإنه يتحول إلى نظام « بريتورى» جماهيرى يقوم على التعبئة على حساب المشاركة، ويطلق على هذا النوع من المجتمعات «المجتمعات الجماهيرية»، وهى أنظمة تتميز بارتفاع أعداد الراغبين بالمشاركة السياسية فى مقابل انخفاض درجة المأسسة السياسية بما لا يسمح بتحقيق مشاركة سياسية حقيقية فى إطارها.

ويتسم النظام الديمقراطى بالتمايز والانتظام الواضحين فى الأدوار السياسية التى يؤديها الأفراد فى نطاقه، حيث تنتظم العلاقة بين أولئك الذين يصنعون ويتخذون القرارات السياسية والمواطنين العاديين من خلال عدد من الأدوار البنائية التى تسهل مشاركة المواطنين فى العمل السياسى، وتحديدًا فى عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية عن طريق مجموعة من المؤسسات السياسية، كالأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح التى تعمل كوسيط بين المواطن والحكومة .وعلى أساس الدور الذى تلعبه المؤسسات الوسيطة فى ربط المواطنين بالعملية السياسية تتباين صيغ المشاركة السياسية. فإذا كانت النظم السياسية المشاركة والجماهيرية على السواء تتسم بارتفاع درجات المشاركة السياسية فإنها تختلف فى درجة المأسسة السياسية للإجراءات والمنظمات السياسية لكل منها؛ فالنظم الجماهيرية تفتقر إلى الأبنية والمؤسسات السياسية المنظمة التى تربط بين الرغبات والأنشطة السياسية، وأهداف وقرارات القيادة السياسية، مما يجعل العلاقة بين القيادة والجماهير مباشرة من دون وساطة مؤسسة.

أما فى النظم المشاركة فيتم تنظيم وخلق درجة عالية من الانخراط فى العمل السياسى فى إطار المؤسسات والمنظمات السياسية، مما يتحتم على كل قوة اجتماعية أن تحول موارد القوة وأشكال العمل السياسى إلى مؤسسات منظمة وشرعية، وهذا تتعدد صيغ المشاركة السياسية ولا تتركز القوة فى أى تنوع، ولكن ما يميز المشاركة فيها هو درجة تنظيمها فى قنوات شرعية، مما يعنى توسيع الدور الذى يلعبه المواطنون فى الحياة السياسية، وليس التحكم الشعبى فى الحكومات.

وفى الختام أجمل بعض النقاط الأساسية التى لابد من التركيز عليها خلال المرحلة المقبلة لتفعيل ثورة 25 يناير على أرض الواقع ومنها:

- التحضير لدستور جديد من خلال حوار وطنى شامل يضم كل القوى السياسية بلا استثناء خصوصا أن دستور 1971 لا تتفق فلسفته مع طبيعة المرحلة التى نعيشها، وعلى رغم أن هذه العملية حساسة ومعقدة.. لكن لا مناص منها؛ خصوصًا أن الفرص مواتية حاليًا فى جو الاستقرار السياسى السائد.
- مراجعة خريطة التعددية السياسية المقيدة فى البلاد بكل تفصيلاتها وجوانبها التنظيمية، وإتاحة الفرصة أمام التيارات السياسية المحجوبة عن الشرعية كى تشارك فى العملية السياسية فى ضوء احترامها للدستور والقانون والاتفاقيات الدولية التى صدقت عليها مصر، ذلك للقضاء على ظاهرة نزع السياسة من المجتمع والتى جعلت الحزب الوطنى هو

اللاعب الوحيد فى الفضاء السياسى المصرى حتى قيام ثورة 25 يناير.

- إجراء انتخابات حرة ونزيهة يتوافر لها قدر من الضمانات يفوق ما أتيح فى الانتخابات السابقة بحيث يكون الإشراف القضائى بدءًا من إعداد الجداول الانتخابية حتى داخل لجان الاقتراع وخارجها بحيث تفرز برلمانا أكثر تمثيلاً من الناحية الفعلية لشرائح المجتمع المصرى والقوى الاجتماعية بكل توجهاتها، وأكثر استعدادا لأداء دور تشريعى ورقابى خصوصا فى جوانب الإصلاح السياسى والاقتصادى وإن كان لا يغفل أدوارًا أخرى على صعيد الإصلاح الثقافى والتعليمى والتكنولوجى.

- أما الأحزاب السياسية فهى مدعوة إلى مراجعة شاملة لبرامجها السياسية حتى تتصدى لمشاكل الحاضر وتحديات المستقبل برؤية شاملة ولغة عصرية، وتجديد قياداتها، فكيف يمكن أن نطمح إلى أن تكون هناك ديمقراطية كاملة فى بلادنا وليست هناك ديمقراطية فى أحزابنا، فالأحزاب المصرية كلها - باستثناء حزب التجمع والوفد - لم تعرف معنى التداول السلمى للسلطة بداخلها، فكيف تقود عملية الإصلاح السياسى؟

- إنشاء مراكز متخصصة فى قياسات الرأى العام والتى تفتقدها مصر حاليًا - رغم أنه يوجد مركز لبحوث الرأى العام فى كلية الإعلام فى جامعة القاهرة ووحدة لدراسات الرأى العام بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية» إلا أن ذلك لا يكفى، فمن أهم أسس الديمقراطية أن يكون للشعب صوت حقيقى مسموع فى اتخاذ القرار من خلال مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى، ومصر تفتقر إلى استشارة الرأى العام عند اتخاذ أى قرار فنجد قوانين تقيد عمل الصحفيين تصدر من دون أخذ رأيهم، وقواعد حاكمة لعمل أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات والمعاهد تتغير من دون استشاراتهم، ونظام التعليم ومناهجه تتغير من دون استشارة المدرسين والطلاب، وخطورة ذلك تكمن فى ترسيخ النزعة التسلطية لدى متخذى القرار وتقوية السلبية واللامبالاة - أو ما يطلق عليه فى بعض الأدبيات بـ«الاكتئاب السياسى»- عند من يطبق عليهم القرار ولا يمكن أن تنمو ديمقراطية فى هذه البيئة المقاومة لأى إصلاح سياسى وتطور ديمقراطى.

- لابد من أن تزول فكرة المواجهة بين المجتمع المدنى والدولة فى الثقافة السياسية المصرية، فتطور المجتمع المدنى فى كثير من الدول المتقدمة صاحبة الخبرة التاريخية والسياسية العريضة فى الغرب، على سبيل المثال لم يكن تعويضًا عن ضعف الدولة أو مجرد محصلة لتقلص دورها، بل تطور الاثنان فى شكل متوازن بما عكس قوة كل منهما.

وخلاصة القول .. فإن النظام السياسى المصرى يحتاج إلى تجديد شامل، كمًا وكيفًا، فى قواعده وهياكله، بما يسهم فى تحريك موقع مصر على المسار الإصلاحى من نقطة إلى أخرى أكثر تقدمًا، حتى لا يتهم البعض بأن «مصر ضد مصر».

مختار شعيب

المراجـــع

١ - التقرير الاستراتيجى العربى 1998، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، الطبعة الأولى، يناير 1999.

٢ - إيمان حسن، وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة « دراسة حالة حزب التجمع فى مصر 1976 ــ 1991 »سلسلة كتاب الأهالى رقم 54 ــ القاهرة.

٣ -لمزيد من التفاصيل، انظر: د .أسامة الغزالى حرب، الأحزاب الساسية فى العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة رقم 117، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 1987 ٤- عبدالعال الباقورى، العرب وإسرائيل وفلسطين، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة 1998.

٥ - شهادة للتاريخ، تقرير اللجنة الوطنية المصرية لمتابعة الانتخابات البرلمانية 1995 - مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية - القاهرة.

٦ - د .وحيد عبدالمجيد، الأحزاب المصرية من الداخل، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، - القاهرة، 1993.

٧- د .حسن حنفى، رسالة مصر، مجلة الديمقراطية، العدد التاسع، 2003، مؤسسة الأهرام، القاهرة.

٨- د .مصطفى الفقى، حوار الأجيال رحلة قلم في ثلاثة عقود، دار الشروق، طبعة أولى، 91994 - التقرير الاستراتيجى العربى 1991، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1990

١٠- أمانى عبدالرحمن صالح، التطور الديمقراطى فى مصر 1970 ــ 1989 رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

١١- معهد الأهرام الإقليمى للصحافة، التطور الديمقراطى فى مصر، القاهرة، أبريل ٢٠٠٥.

١٢- د. شوقى السيد، التعددية الحزبية، قراءة فى نظام الأحزاب المصرية من زاوية قانونية، مؤتمر الأحزاب السياسية في مصر، الواقع والمستقبل، جماعة تنمية الديمقراطية، القاهرة فى٢-٣ نوفمبر ١٣.١٩٩٧- د .جمال العطيفى، الطريق للديمقراطية، طبعة 1978، دار المعارف، ص 72 وما بعدها....١٤- التقرير الاستراتيجى العربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2002 - 2003، القاهرة.

١٥- د. على الدين هلال، عملية التحول الديمقراطى ومستقبلها في مصر، فى أسامة الباز « محرر»، مصر فى القرن 21 ــ الآمال والتحديات، الأهرام، القاهرة، 1996.

١٦- مفهوم التحول الديمقراطى Democratization استخدم لأول مرة بواسطة Bryce فى 1888 والذى حدد بداية هذه العملية مع مولد الثورة الفرنسية، وقد كانت الموجة الأولى للديمقراطية بطيئة الانتشار؛ حيث انتقلت من فرنسا إلى بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية فى

1790، ثم إلى معظم الدول الصناعية فى 1914، وبعد الحربين العالميتين الأولى والثانية بدأت الموجة الثانية للديمقراطية مع إعلان مبادئ ويلسون ومع تحرر كثير من المستعمرات السابقة.. وبدأت الموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر السبعينيات في بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا والكتلة السوفيتية سابق وإن كان لايوجد سبب عام يحكم هذه الموجة إلا أنه من الملاحظ أن هناك ارتباطا بين تحرير السياسات الاقتصادية وبين عملية التحول إلي الديمقراطية أنظر بالتفصيل في :

Aiam Maclean, Oxford Dictionary of Politics. (NewYork: Oxford University Press, 1996).

١٧- نجلاء الرفاعى البيومى الرفاعى ، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير) جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997.

١٨- ميشيل كامو ، ثلاثة تساؤلات حول التطور الديمقراطى في الوطن العربى فى نيفين سعد «محرر » التحولات الديمقراطية في الوطن العربى، « القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1993 .

١٩- انظر في :

- Ali R. Abootalebi, Democratization in Developing Countries 1980-1989. The Journal of Developing Areas, Vol.29, No. 1-4 1995

٢٠- أنظر في :

- Tatu Vanhanen, The Process of Democratization , A Comparative Study of 147 States 1980 - 1988 (NewYork : Crame Rassak 1990).

٢١- الديمقراطية في مصر : ربع قرن بعد ثورة 23 يوليو 1952، تحرير : على الدين هلال، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٧.

٢٢- انتخابات مجلس الشعب 1984، تحرير : على الدين هلال ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

٢٣- أداء مجلس الشعب 1992، عمرو هاشم ربيع ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

٢٤- الانتخابات البرلمانية فى مصر 1995، تحرير د .هالة مصطفى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

٢٥ - الدور السياسى لجماعات المصالح في مصر : دراسة حالة لنقابة الأطباء 1984 ـــ 1995، د . أمانى قنديل ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

٢٦ - المهمشون والسياسة فى مصر ، أمانى مسعود الحدينى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

٢٧ - التطور الديمقراطى في مصر، وحيد عبدالمجيد «محرر»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

٢٨ - الأحزاب الصغيرة والنظام الحزبى في مصر، عمرو هاشم ربيع« محرر»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

٢٩ - إسلاميون وديمقراطيون ، عمرو الشوبكى «محرر»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

٣٠ - العمال ورجال الأعمال : تحولات الفرص السياسية فى مصر، ناهد عزالدين عبدالفتاح ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

٣١ - استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، سلوى العامرى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، 1993.

٣٢ - احتكار الحياة الحزبية في مصر، أكرم ألفي، مجلة «أحوال مصرية»، مركز الدراسات بالأهرام، عدد 12 ــ ربيع 2001.

٣٣ - الانتخابات المحلية نتائج باهتة تفرض حتمية الإصلاح ، أحمد منيسى، مجلة« أحوال مصرية » مركز الدراسات بالأهرام، عدد 18 ــ خريف 2002.

٣٤ - الطبقة الوسطى، محمد عبدالحميد ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية، هموم مصر وأزمة العقول الشابة، 1994.

٣٥ - العنف السياسى فى مصر بين إمكانات الاستيعاب واحتمالات المواجهة ، حسنين توفيق ، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد ، 1989.

٣٦ - انتخابات مجلس الشعب عام 1987، على الدين هلال« إشراف»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

٣٧ - انتخابات مجلس الشعب عام 1990، على الدين هلال« إشراف»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

٣٨ - انتخابات مجلس الشعب عام 2000، تحرير د . هالة مصطفي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

٣٩ - انتخابات مجلس الشعب 2005، تحرير د . كمال المنوفى ، برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٤٠ - انظر في :

Mustapha K . El sayyid , The Third Wave of Democratization in The Arab World in Haifaa A.Jawad (ed), The Middle East in The New Arab Order (Birmingham: St . Martins Press 1994

٤١ - محمد عبد السلام الزيات، مصر إلى أين ، قراءات وخواطر فى الدستور الدائم 1971 - القاهرة ، دار المستقبل العربى ، 1986.

٤٢ - عصمت سيف الدولة ، الديمقراطية ودولة المؤسسات ، الموقف العربى ، السنة العاشرة، عدد 72، أبريل 1986.

٤٣ ــ عمرو الشوبكى ، الدولة والنظام الحزبى فى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لشباب الباحثين فى العلوم السياسية التطور السياسى في مصر1982 - 1992جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 17 - 19 أكتوبر 1993.

٤٤ - علا عبدالعزيز، الإطار السياسى والقانونى الحاكم لعملية التحول الديمقراطى فى مصر في الفترة من 1976 - 1992 في مصطفى كامل السيد وكمال المنوفى «محرران»، حقيقة التعددية السياسية في مصر : دراسات في التحول الرأسمالى

والمشاركة السياسية، القاهرة : مكتبة مدبولى 1996 وانظر أيضا :عمرو هاشم ربيع، أداء مجلس الشعب المصرى : دراسة حالة للدورة الأولى من الفصل التشريعى الخامس 1987 — 1988، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية1991 .

٤٥ - حول وظائف الأحزاب السياسية، انظر:
B .C. Smith. Understanding Third World Politics, Theories of Ploitical Change and Development, (Bloomington and Indiana Polic: Indiana University Press 1996

٤٦ - حول النظم الانتخابية انظر:
Arendt Lijphart and Bernard Crofman, Choosing An Electoral System: Issues and Alternatives, (NewYork: Proeger, 1984).

٤٧ -مصطفى عفيفى ، نظامنا الانتخابى في الميزان ، القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، 1984 .

٤٨ - صلاح سالم زرنوقة ، المنافسة الحزبية في مصر 1976 - 1990رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1994.

٤٩ - شادية فتحى، الدور السياسى للمؤسسة التشريعية في مصر - دراسة مقارنة لبرلمانات 1964 ، 1976، 1987، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997.

٥٠ - كمال المنوفى «محرر» انتخابات مجلس الشعب 1995، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومؤسسة فريدريش إيبرت ، 1996.

٥١ - حول الصلاحيات الدستورية الممنوحة لرئيس الجمهورية، انظر محمد قدرى حسن ، رئيس الجمهورية فى النظم السياسى المصري، السياسة الدولية، عدد 91، يناير 1988، ص 193 - 198.

٥٢ - هديل غنيم ، الثقافة السياسية فى مصر والتطور الديمقراطى ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطى فى مصر، الذى عقدته جماعة تنمية الديمقراطية خلال الفترة من 2 - 3 نوفمبر 1997

٥٣- محمد صفى الدين خربوش ، الثقافة السياسية والتطور الديمقراطى فى مصر، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول لشباب الباحثين فى العلوم السياسية «التطور الديمقراطى في مصر 1982 - 1992.

٥٤ - جلال عبدالله معوض، السياسة والتغير الاجتماعى في الوطن العربى، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994 .

٥٥- أنظر في :
D.J. Vatikiotis , The History of Modern Egypt from Muhamed Ali to Mubarak . (London: Weidenfeld and Nicolson , 1991 .

٥٦ ــ شادية فتحى ، هل تمثل المؤسسة العسكرية عائقًا للتطور الديمقراطى ، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطى في مصر الذى عقدته جماعة تنمية الديمقراطية في القاهرة ٢ - ٣ نوفمبر 1997 وانظر أيضا أحمد فخر، دور المؤسسة العسكرية في الداخل وعلى النطاق الإقليمى، في أسامة الباز «محرر»، مصر في القرن 21، الآمال والتحديات القاهرة :الأهرام 1996.

٥٧- انظر محمد السيد سعيد، الدين في السياسة الديمقراطية ، تجارب مصرية وعالمية ، استكشاف للمستقبل، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطي في مصر الذى عقدته جماعة تنمية الديمقراطية فى القاهرة فى ٢ - ٣ نوفمبر ١٩٩٧

٥٨- انظر في :

Augusts Richard Noton, The Future Of Civil Society In The Middle East, The Middle East Journal Vol .47, No. 2 Spring 1993

٥٩- أنظر في :

heather deegan, the middle east and problems of democracy (boulder : lynne rienner publishers, 1994) simon bromley, middle east exceptionalism : myth or reality, in: d. potter *et als*. (eds) democratization (cambridge: polity press, 1997); tim niblock, democratization: atheoretical and political debate, british journal of middle eastern studies , vol.25, no2 (1998).

٦٠ - انظر على سبيل المثال:

- د .نيفين عبدالمنعم مسعد« محرر» ، التحولات الديمقراطية فى الوطن العربى ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الساسية، ط١، 1993 .
- مجموعة من الباحثين حول الخيار الديمقراطى :دراسات نقدية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، 1994 .
- د .على خليفة الكوارى« محرر»، حوار من أجل الديمقراطية، بيروت دار الطليعة، ط ١، 1996.

٦١- انظر في :

Anoushiravan Ehteshami , Is The Middle East Democratizing , British Journal of middle, Eastern Studies , Vol .26 , No.2 (November 1999)

وانظر في :

Mehran Kamrava , Non-Demcratic States and Political Liberatlization In The Middle East, a Structural Analysis : Third World Quarterly, Vol.19. No.1 (1998) .

٦٢ - لمزيد من التفاصيل:

Bahgat Korany, Rex Brynen & Paul Noble, Eds, Political Liberalization & Democratization In The Arab World, 2 Volumes (London Lynne Rienner Publishers, 1995-1998

٦٣ - د .محمد السيد سليم ، د . نيفين مسعد محرران ، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا ، 1997، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.٦٤ ـ د .محمد السيد سليم، السيد صدقى « محرران » التحولات الديمقراطية فى آسيا ، 1999، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

٦٥- انظر في :

Dr. Sajitha Bashir . Towards Modern Concept And Practice of Democracy . http://www.umtt:org /file/documents/democracy.htm

٦٦- انظر في :

Gill, Graeme, 2000 The Dynamics Of Democratization, Elite, Civil Societs And The Transition Processs, London, Mecmillan Press ltp

٦٧- انظر في :

Frank Cunningham Democratic Theory And

Socialism, Combridge Newyork, New Rochelle, Melbaurne, Sxdney

٦٨ - انظر في :
David Held, From City States To Cosmmopolitian Order In David Held, Eds, Prospects For Democracy, Oxford : Black Well Publishers, 1993 .

٦٩ - د . إكرام بدرالدين ، الديمقراطية ونماذجها التطبيقية ، بيروت ، دار الجوهرة للطباعة والنشر والتوزيع ، 1986.

٧٠- أنظر في :
Philipe P . Weiner Dictionary of the History of Ideas, NewYork: Charles Seribners Sons, 1973.

٧١ - حسن محمد سلامة السيد ، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسى فى مصر، 1981 - 1993رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة . 1997

٧٢- انظر في :
Webes Ter s New English Dictionary , London , NewYork , Longman , 1990

٧٣- انظر في :
Jack Ptanog Milton Greenberg, eds, The American, Political Dictonary, NewYork Halt Rinehart And Winston inc .1967.

٧٤ - أحمد جمال الدين عبدالعظيم ، التحول الديمقراطى فى الصين ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2003.

٧٥ - انظر في :
Charles Sherover, eds, Development of The Democratic Idea , NewYork , 1974

٧٦- أنظر في :
Philipe . I . Schmitter & Terry Lynn Karl . What Democracy is , and Isnot.

وكذلك انظر في :
Ernest, E.ross: Jack , C.Plano.The latin American Political Dictionary, Western Michigan University, 1980

٧٧ - عبدالنور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديمقراطى في الوطن العربى ، المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، عدد 273، نوفمبر 2001.

٧٨- انظر في :
Sadig Rasheed , The Democratization Process And Popular Participation In Africa : Emerging Realities And Change , Vo 126 , No.2, April 1995

٧٩- انظر في :
Sidney Hook, Democracy , www.gi.grohier.com

٨٠- انظر في :
Defining Democracy, www. wsinfo, state, gov.

٨١- انظر في :
Gretchen Casper, Democratic Negotiations : Transtitions From Authoritarion Rule.

٨٢- انظر في :
Henry S.Kariel, Pluralism In International . Encyclopedia of Social Sciences.

٨٣- انظر في :
Leslie Lipson: La Civilisation Démocratique Tendances Actuelles, Les Edition Internationales . Paris, 1972.

٨٤- انظر في :
D.E Apter, The Politics of Modernization, Chicago : Chicago University Press . 1965

٨٥- انظر في :
G. Burdeau. Traité de Science Politique T.V2 Ed.L.G.D.J Paris , 1970.

٨٦- أنظر في :
Max Weber, The Theory Of Social and Economic Organization, NewYork: The Free Press 1947

٨٧ - رغيد كاظم الصالح ، علي خليفة الكواري، الممارسة الديمقراطية فى الأحزاب العربية، في على خليفة الكواري،« محرر »حوار من أجل الديمقراطية، بيروت، دار الطليعة، 1996 .

٨٨ ــ نبيلة عبداحليم كامل ، الأحزاب السياسية فى العالم المعاصر، المصدر نفسه، ص 8975- برهان غليون، الديمقراطية فى المجتمع، فى« على خليفة الكواري»، محرر، المصدر نفسه، ص 49.

٩٠- انظر في :
Rober Michels, Political Parties, Sociological Study Of The Oligarchial Tendencies Of Modern Democracy, London , Coller Mac, 1962.

٩١ - انظر تفصيلات لهذه الانتقادات فى :وحيد عبدالمجيد ، الأحزاب المصرية من الداخل 1907 - 1992، القاهرة، مركزالمحروسة ، 1993.

٩٢- انظر في :
Harry Eckstein, Atheory of Stable Democracy, Princeton : Princeton Unviersity Press 1966

٩٣ - محمد شومان ، أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية ، فى :مصطفي كامل السيد « تحرير وإعداد »، حقيقة التعددية السياسية فى مصر .. دراسات فى التحول الرأسمالى والمشاركة السياسية، القاهرة، مكتبة مدبولى ، 1996.

٩٤ - على الدين هلال ، تطور النظام السياسى فى مصر 1803 - 1999، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

٩٥ - عبدالهادى عبدالحكيم محمد الخطيب ، التحول من التنظيم السياسى الواحد إلي التعددية السياسية فى مصر 1974 - 1977، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 1998، غير منشورة .

٩٦ - صلاح سالم رزنوقة، المناقشة الحزبية في مصر 1976 - 1990، القاهرة، مركز المحروسة ، 1994 .

٩٧ - جمال على زهران ، انتخابات الحزب الوطنى الديمقراطى : تجربة جديدة ، الديمقراطية ، السنة ٢، العدد ٨ ــ خريف 2002 .

٩٨ - أمانى قنديل ، عملية لتحول الديمقراطية في مصر 1981 - 1993، القاهرة، مركز ابن خلدون ، 1995.

٩٩- يسرى أحمد إبراهيم ، المستقلون والأحزاب ، قضايا برلمانية ، العدد 45 - ديسمبر 2000 .

١٠٠- وحيد عبدالمجيد ، المستقلون ..أهم ظواهر انتخابات 2000، الديمقراطية ، العدد الأول ـ شتاء 2001.

١٠١- جهاد عودة ، الحزب الوطنى والديمقراطية .. مدخل للتفكير، الديمقراطية، السنة الأولى، العدد ٤، أكتوبر ٢٠٠١ .

١٠٢- يسرى أحمد إبراهيم ، المستقلون والأحزاب، قضايا برلمانية، العدد 45، ديسمبر 2000، ص 12وأنظر في مجلة روزاليوسف ، العدد 3907، 26 ابريل - ٢ مايو 2003، ص 28 - 29.

١٠٣- عمرو الشوبكى ، الانتخابات وضعف المؤسسة الحزبية، الديمقراطية، السنة الأولى، العدد الأول، شتاء 2001.

١٠٤- هبة قاسم ، المرأة فى الانتخابات ، قضايا برلمانية، العدد ٤٤، نوفمبر 2000.

١٠٥- التقرير الاستراتيجى العربى لعام 1999، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2000 .

١٠٦- عمرو هاشم ربيع ، الرقابة البرلمانية فى الفصل التشريعى السابع 1995 - 2000، قضايا برلمانية، العدد 41، أغسطس 2000، ص 14 و15.

١٠٧- مصطفى السعيد ، الحزب الوطنى .. لماذا فقد رموزه ؟ خبرة ذاتية، الديمقراطية، السنة الأولى، العدد الثانى، ربيع 2001، ص155.

١٠٨- انظر في :
Democratic Theory And Socialism, University of Combridgo , 1987, NewYork .USA.

وانظر في :
Gerlad f. Gaus, The Modern Liberal Theory of Man, Groom Helm, London 1983.

١٠٩- انظر في :
Mona Makram Ebeid, The Pole Of The Political Opposition In : Charles Tripp And Roger Omen (eds) Egypt Under Mubark, Newyork , Routledge, 1989

وكذلك أنظر في :
Mustapha Kamel Al Sayiad, Acivil Society in Egypt, Middle East Journal, Vol, 47. No2 , Spring , 1993 .

١١٠- أمانى قنديل ، استطلاع رأى عينة من النخبة فى الأحزاب والممارسات الحزبية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، 1991.

١١١- د .محمد شومان ، أزمة المشاركة من خلال الأحزاب المصرية فى د . مصطفي كامل السيد ، د .كمال المنوفى «محرران» ، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، القاهرة، مكتبة مدبولى ، 1996.

١١٢ - انظر فى:
Authoritarianism and Democratization Soldiers and Workers in Argentina, Gerardo L. Munck 1998, 69 Inches, Comparative Politics 1983 - 1976

١١٣- انظر فى :
Josepha. Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy. George Len , London, 1981

١١٤- انظر فى :
Description of The Book Remaking Muslim Politics: Pluralism, Contestation, Democratization by Hefner. RW, ed, Published By Princeton University Press.

١١٥- انظر في :

Samuel P. Huntington, Democracys Third Wave, Jaurnal of Democracy, Vol . 2 , No:2, Spring 1991

١١٦- انظر في :

Frangis Fukuyama: The End of History ? National Interest , No 16 (Summer: 1989) and The End Of History And The Last Man , NewYork: Free Press , 1992.

١١٧- انظر في :

Diamond Larry & Plattner Mone (eds) the Global Resurgence of Democracy, (USA: the Johns Hopkins University Press and National Endawment of Democracy.

١١٨- انظر في :

Mammado Barry , Democratization in Africa , (Diesud Afrikaa , Lef / March 1993.

١١٩- انظر في :

Marina Cttaway Jiberation Movment , and Transition Democracy , The Case of Auc , Journal of Modern African Studies , Vol .24 , No .1991

١٢٠- أنظر في :

Andre de Toit , The Meaning of Democracy, Diesud Afrikaan Fel .March 1993.

١٢١- د .صبحى قنصوة ، التحولات الديمقراطية الحالية فى أفريقيا ، الأسباب ، الأبعاد ، احتمالات المستقبل ، الموسوعة الإفريقية ، المجلد الخامس ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة، مايو١٩٩٧.

١٢٢- جى هيرميت ، هل هو عصر الديمقراطية ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد 128، مايو 1991.

١٢٣- د .حمدى عبدالرحمن ، ظاهرة التحول الديمقراطى فى أفريقيا ..النماذج وآفاق المستقبل ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية ، عدد 113، يوليو 1993.

١٢٤- راوية توفيق ، المشروطية السياسية والتحول الديمقراطى فى أفريقيا، سلسلة دراسات مصرية - أفريقية، برنامج الدراسات المصرية ـ الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، مارس 2002.

١٢٥- انظر في :

Diamond Larry, Sub Saharan Africa in: Robert Wesson (ed) Democracy a World Survey, Lodon, West Port Publishers, 1988

١٢٦- انظر في :

Gretchen Lasper And Michelle Taylor, Negotiating Democracy, Transitions From Authoritarian Rule, University Of Pittshurg Press , 1994.

١٢٧- انظر في :

Guillermo O" Donnell and Philip Schmitter, Transitions From Authoritarian Rule, Tentative Conclusions About Uncertain Democracies Baltimore, John Hopkins University Press , 1986.

١٢٨- انظر في :

Deutch Karl, People And Government : How Do People Govern , Boston , USA , 1980.

١٢٩- انظر في :

William Zartman, Ripening Conflict Ripe Moment: Formula And Mediation Inperspectives on Negotiations, Center for Study of Foreign Affairs, Foreign Service Institute, US Department of State, 1986 .

١٣٠ - انظر في :
F. Deng . L . W . Zartman (eds) Conflict Resolution in Africa, Washington D.c Brookings Institutions, 1991.

١٣١ - د .حمدى عبدالرحمن ، قضايا فى النظم السياسية الأفريقية ، سلسلة دراسات أفريقية ، مركز المستقبل الأفريقى ، 1998.

١٣٢ - د . حمدى عبدالرحمن ، أفريقيا القرن الحادى والعشرين ، رؤية مستقبلية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1997١٣٣- انظر في :
Pussel Lawrence Barsh: Democratization and Development, Human Rights Quarterly By The Johns Hopkins Universety Press , 1992.

١٣٤ - انظر في :
Farbad Kazemi And Augustus Richard Norton , Hardliners, And Softliners in The Middle East: Problems of Gavernance And The Prospects For Liberalization In Authoritarian Political Systems. In Haward Handelman And Mark Tessler, Editors, Democracy And Its Limits Lessons From Asia, Latin America And The Middle East, University of Notre Dam Press, Notre Dam . Indiana , 1999 .

١٣٥ - أمين هويدى ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط، وتأثيرها على التنمية والديمقراطية ، القاهرة ، دار الشروق ، 1991.

١٣٦ - سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، التقرير السنوى 1993، القاهرة ، مركز ابن خلدون ، 1993.

١٣٧ - سعيد بن سعيد العلوى، المجتمع المدنى في الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، سعيد بن سعيد العلوى وآخرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992.

١٣٨ - أزمة الحرية السياسية في الوطن العربى ، صالح حسن سميع ، القاهرة :ا لزهراء للإعلان والنشر، 1998.

١٣٩ - مركز دراسات الوحدة العربية ، أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى ، بيروت ، لبنان ، 1984.

١٤٠ - صمويل هانتجتون ، الموجة الثالثة ..التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين، ترجمة عبدالوهاب علوب ، تقديم سعد الدين إبراهيم ، القاهرة ، دار سعاد الصباح ، 1993.

١٤١ - سعد الدين إبراهيم « محرر » التعددية السياسية والديمقراطية فى الوطن العربى، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها منتدى الفكر العربى فى عمان ، 26 و28 مارس 1989.

١٤٢ - حازم الببلاوى ، عن الديمقراطية والليبرالية .. قضايا ومشاكل ، القاهرة، دار الشروق ، 1993.

١٤٣ - على الدين هلال ، التطور الديمقراطى في مصر ..قضايا ومناقشات، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1986.

١٤٤ - عبدالعزيز رفاعى ، الديمقراطية والأحزاب السياسية في مصر الحديثة والمعاصرة ، 1875 - 1952، دراسة تاريخية سياسية تحليلية، القاهرة ، الشروق ، 1977.

١٤٥ - مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربى، أبحاث الندوة المصرية الضريبية المشتركة الأولى القاهرة المنعقدة فى 15 - 18 يناير 1988 إعداد مصطفى كامل السيد ، القاهرة ، المركز ، ١٩٨٩.

١٤٦ - حول التوجهات السلبية للمواطن المصري إزاء التنظيمات السياسية، انظر في نتائج الدراسات الميدانية التي أجراها الباحث مختار شعيب في كتاب مصر وتحديات المستقبل وكتاب الشباب والسياسة في مصر المحروسة .. البحث عن المشاركة الصادر عن مركز المحروسة للنشر ٢٠٠٤

١٤٧ - مختار شعيب ، أمة في انتظار التغيير ... البحث عن مصر ، دار نهضة مصر ، القاهرة ٢٠٠٥ .

١٤٨ - د. جميل الطلباوي ، التعليم بين الشمولية والديموقراطية ، الأهرام ، ١٩ أبريل ١٩٨٦ .

١٤٩ - انظر السيد يسين ، الإصلاح السياسي والبدايات الصحيحة ، الأهرام ٢٥ يونيه ١٩٨٦ .

١٥٠ - د. محمد سعد أبو عمود ، تطوير الأداء الحزبي في مصر: الحزب الوطني نموذجًا، مجلة الديمقراطية، السنة الثانية ، العدد السادس ، أبريل ٢٠٠٣ ، الأهرام .

١٥١ - د. عمرو هاشم ربيع ، الحزب الوطني الديمقراطي ، سلسلة الأحزاب السياسية ، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية ، الأهرام ، سبتمبر ٢٠٠٤ .

١٥٢ - د. علي الدين هلال ، محاضرات في التنمية السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

١٥٣ - حسين علوان البيج ، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة ، المستقبل العربي ، العدد٢٣٦ ، أكتوبر ١٩٩٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

١٥٤ - حول معايير الممارسة الديمقراطية، انظر في :
Robert Altan Dahl, Democracy And Its Critics (New Haven , Ct : Yale University Press , 1984 .

١٥٥ - محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي ، السياسة والمجتمع في العالم الثالث ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ .

١٥٦ - د. عبد المنعم المشاط ، التنمية السياسية في العالم الثالث : نظريات وقضايا (العين) الإمارات العربية المتحدة ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ .

١٥٧ - إسماعيل علي سعد ، المجتمع والسياسة ، دراسات نظرية وتطبيقية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣ .

١٥٨ - عبد الحميد حواس ، الحكومة في الثقافة الشعبية، في محمود أمين العالم (إشراف) قضايا فكرية ، من الذي يحكم مصر ، الكتاب الأول ، القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٥ .

١٥٩ - انظر في نتائج الدراسة المنشورة في : محمد فرج ، الدولة وتشكيل الوعي الاجتماعي ، دراسة في الدور الإيديولوجي للدولة ، في محمود أمين العالم (إشراف) ، المرجع السابق .

١٦٠ - د. إسماعيل صبري عبد الله ، الديمقراطية داخل الأحزاب الوطنية وفيما بينها ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٦٤ ، يونيه ١٩٨٤ .

١٦١ - د. كمال المنوفي ، الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ١٩٨٠ .

١٦٢ - د . نور محمد فرحات ، المصريون والقانون ، رؤية لبعض الأبعاد التاريخية للأزمة القانونية المعاصرة ، في محمود أمين العالم (إشراف) مرجع سابق .

١٦٣ - أنظر في :
Paul Harrison, Inside The Third World, London: Penguin Books . 1981 .

١٦٤ - حسنين توفيق ، بناء المجتمع المدني ... المؤشرات الكمية والكيفية ، ورقة قدمت الي المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢ .

١٦٥ - برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي : دور العوامل الداخلية والخارجية ، المرجع السابق .

١٦٦ - لمزيد من التفاصيل عن طبيعة التحول الديمقراطي في الأقطار العربية وعواملة ومعوقاته ، في برهان غليون، الديمقراطية العربية: جذور الأزمة وآفاق النمو ، في برهان غليون واخرون ، حول الخيار الديمقراطي ودراسات نقدية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ .

١٦٧ - محمد أحمد إسماعيل علي ، دور المثقفين في التنمية السياسية ، دراسة نظرية مع تطبيق على مصر ، القاهرة ، د. ن ، ١٩٨٦ .

١٦٨ - انظر في :
Myron Weiner, Political Participation : Crisesof The Politicalprocess, in Leonardo Kinder (*et al*) eds: Crises And Sequences In Political Development (Princeton, n7 : Princeton University Press , 1971 .

١٦٩ - انظر في :
Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven, Ct : Yale University Press , 1968 .

١٧٠ - موريس ديفرجيه ، سوسيولوجيا السياسة ، مبادئ أولية في علم السياسة ، ترجمة هشام دياب ، دمشق ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٨٠ .

١٧١ - حول أهداف تدخل الدولة في نشاطات مؤسسات المجتمع المدني، انظر في عبد القادر الزغل ، المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة والإيديولوجية في المغرب العربي ، ورقة قدمت الي مؤتمر المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مرجع سابق .

١٧٢ - حول التعبئة في نظم الحزب الواحد في أفريقيا انظر في :
Henrg Bienen "One Party in Africa" in Samuel. I. Huntington and clement . H . Moore, (eds) Authoritarian Politics in Modern Society. The Dynamics Of Established One – Party Systems (New York : Basic Books , 1970.

١٧٣ - محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي ، محور المجتمع والدولة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ .

١٧٤- انظر في :

Davide. Apter, Political Religion in The New Nations, in : Clifford Geertz, (ed), Old Societies And New States : The Quest for Moderniry In Asia and Africa : (New York : Free Press, 1963.

١٧٥- لمزيد عن دور المحفزات في المشاركة السياسية، انظر في :

د . كمال المنوفي ، أصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت ، شركة الربيعات للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ .

١٧٦- انظر في :

Geraint Parry, (ed) Particibation in Politics (Manchester, UK, Manchester University Press, 1972 .

١٧٧- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات ، دراسة في علم الاجتماع السياسي ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٨ .

١٧٨- تقارير صحف الأهرام والحياة والشرق الأوسط عن تطورات الحياة الحزبية المصرية في الفترة من ٢٦ يناير إلى ١٥ سبتمبر ٢٠١١ .